

القراءات القرآنية في كتاب
الأزهية في علم الحروف للهروي
توجيهها ودراستها دراسة نحوية تحليلية

الأستاذ الدكتور

أشرف طه خالد صقر

أستاذ اللغويات المساعد

جامعة الأزهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد ،

فإن القرآن الكريم هو كتاب الله المجيد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

وقد أولاه المسلمون عناية فائقة واهتماماً بالغاً تلاوة وحفظاً وفهماً ومعرفة لأحكامه، ودراسة لعلومه.

واهتموا كذلك بدراسة لغته، ومعرفة أسرارها وكنوزها ودقائقها وعلومها؛ وذلك بعد أن بدأ اللحن يتسرب إلى اللسان العربي في عصر الفتوحات الإسلامية، وقد خشوا على لغة القرآن الفساد والضياع، وكان الغرض الأسمى من ذلك هو صيانة الكتاب العزيز من أن يتسرب اللحن إليه.

والقرآن الكريم هو النموذج الأعلى والأرقى في الفصاحة، فكان بحق هو أحق المصادر اللغوية وأجدرها بالاعتماد عليه في تقعيد القواعد النحوية والصرفية واستنباطها من خلال آياته وقراءاته بكل أنواعها من سبعية أو عشرية أو متواترة أو شاذة؛ إذ كل ما ثبت أنه نسب إلى السلف بالرواية الصحيحة فإنه يجوز الاحتجاج به في قواعد اللغة لأنه مروى عن الثقات من سلف الأمة.

ولما كان علم القراءات قريباً من علم النحو في تعدد الوجوه الإعرابية في الآية الواحدة فقد ولى النحويون وجوههم شطره ليستخرجوا أدلتهم وشواهدهم.

وعلم القراءات من العلوم التي ينبغي الاعتماد عليها في دراسة لغتنا العربية؛ لأن روايتها

أوثق الشواهد على ما كانت عليه من ظواهر نحوية أو صرفية أو صوتية أو لغوية في شتى اللهجات العربية.

لهذا وغيره كان اختيار هذا الموضوع، وهو: (القراءات القرآنية في كتاب الأزهية للهروي في علم الحروف للهروي، توجيهاً ودراسة دراسة نحوية تحليلية).

ومما دفعني وقوى من عزمي على الكتابة في هذا الموضوع ودراسته -فضلاً عما سبق-

الأسباب التالية:

أولها: خدمة الكتاب العزيز بدراسة لغته الجليلة من خلال شواهد الممتثلة في القراءات.

ثانيها: بيان قيمة القراءات القرآنية ومدى ارتباطها بلغتنا، وبيان أثرها في دراستها وقواعدها.

ثالثها: بيان عناية النحويين بالقراءات في مصنفاتهم إذ لا يخلو منها كتاب من كتب اللغة وفي مقدمتها النحو والصرف.

رابعها: إثبات أن القراءات القرآنية جديرة بالبحث والدراسة لما تحتوي عليه من وجوه إعرابية متعددة تؤدي إلى اتساع دلالات الألفاظ والتراكيب وغازة معانيها، مما يعود بالخير والرحمة والبركة والنفع واليسير على هذه الأمة.

وغير ذلك من أسباب

ولقد بذلت في هذا البحث جهداً كبيراً، وذلك باستخراج القراءات من كتاب الأزهية في علم الحروف للهروي وترتيبها، ودراستها، وتخريجها، وتوثيقها من كتب القراءات والتفسير، واستنباط الأحكام منها، ثم تصنيفها تصنيفاً علمياً دقيقاً.

وقد اتبعت في هذه الدراسة المنهج التالي :

أولاً: أبدأ كل مسألة بذكر عنوان مناسب للقراءة التي وردت فيها، والوجه الذي اشتملت عليه.

ثانياً: أذكر القراءة القرآنية التي وردت في كتاب الأزهية وأصدرها بكلمة (قري)، ثم أقوم بتخريجها في الحاشية من كتب القراءات، وربما استعنت في ذلك ببعض كتب التفسير.

ثالثاً: أعرض نص الهروي في المسألة مشتملاً على ما ورد فيه من قراءات قرآنية.

رابعاً: أقوم بدراسة المسألة دراسة نحوية تفصيلية مستعيناً بكتب النحو واللغة والتفسير والإعراب والقراءات.

خامساً: رتبت مسائل البحث على ترتيب كتاب الأزهية ليسهل الاطلاع عليها والإفادة منها.

سادساً: راعيت في عرض مسائل البحث وقضاياها اليسر والسهولة والإيجاز حتى يكون جناها قريباً لأخذه، وقطوفه دانية لمتناوله..

سابعاً: قمت بنسبة الآراء إلى أصحابها والأقوال إلى قائلها وتوثيقها من مصنفاتهم، فإن تعذر ذلك وثقتها من الكتب عنيت بذكر الآراء والأقوال.

ثامناً: وثقت الآيات القرآنية بذكر اسم السورة التي وردت فيها، ورقم الآية في تلك السورة.

تاسعاً: قمت بتخريج الأحاديث التي وردت في البحث وتوثيقها من كتب السنة.

عاشراً: اعتنيت بخدمة شواهد الشعر وتخريجها وشرحها وبيان الشاهد فيها.

خطة البحث:

اشتمل هذا البحث على: مقدمة، وتمهيد، وفصل واحد، وخاتمة، وفهرسين.

أما المقدمة: فقد تناولت فيها موضوع البحث، وأسباب اختياره، ومنهجى فيه، وعرض خطته مفصلة.

وأما التمهيد: فقد جاء في بحثين:

المبحث الأول: دراسة موجزة لحياة الهروي وكتابه الأزهية.

المبحث الثانى: نبذة مختصرة لعلم القراءات، وبيان أنواعه وأحكامه.

وإنما كان الاختصار منهجاً لي هنا وفي البحث عامة؛ لأن نشر الأبحاث العلمية في المجالات والدوريات والحواليات العلمية يقتضى أن يكون مختصراً ووافياً.

ثم جاء البحث في قضاياها ومسائله من خلال القراءات التي وردت فيه في فصل واحد، وقد

جاء ترتيب مسائله على وفق ترتيب كتاب الأزهية (موضوع البحث).

وأما الخاتمة: فقد تناولت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال كتابتي في هذا

الموضوع. ثم ذيلت البحث بقائمة لأهم المصادر والمراجع مرتبة ترتيباً هجائياً.

ثم أعقبت ذلك بفهرس تفصيلي للموضوعات .

وبعد : فهذا عملي في هذا البحث، وذاك جهدي فيه، فإن أك وفقت في شيء فله الحمد

والمنة، وكان منه العون والتوفيق والسداد، وإن كنت أخطأت في شيء فإني أعتذر عنه بأنني أفرغت

الوسع وبذلت غاية الجهد، والنقص من صفات البشر والكمال لله وحده، وكل ابن آدم خطأ،

وخير الخطائين التوابون.

(ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير) (١)

(١) الممتحنة: ٤.

التمهيد

المبحث الأول: حياة الهروي وآثاره^(١):

لم تتحدث كتب التاريخ والتراجم عن الهروي بشيء من التفصيل، بل كان جميعها مجملة مختصرة في حديثها عنه، ومع ذلك فإنه يمكننا أن نتعرف عليه وعلى آثاره من خلال ما ذكره فنقول:

اسمه ونسبه ولقبه:

هو علي بن محمد الهروي، نسبة إلى هراة، وكنيته أبو الحسن.

مولده:

ولد أبو الحسن علي بن محمد الهروي في مدينة هراة وإليها نسب، وكان ذلك في عام ٣٧٠هـ.

تلاميذه وشيوخه:

لم تذكر كتب التراجم شيئاً عن تلاميذه، إلا أنهم ذكروا أن له ولداً من علماء النحو واللغة هو محمد بن علي الهروي، وكنيته أبو سهل، وقد وردت له تراجم كثيرة ربما كانت أكثر من تراجم أبيه.

فلعل ابنه هذا كان من تلاميذه إذ تخصص فيما تخصص فيه أبوه من دراسة علم النحو والمعرفة به.

جاء في معجم الأدباء في الحديث عن صاحب الأزهية: "علي بن محمد أبو الحسن الهروي والد أبي سهل محمد بن علي الهروي الذي يكتب الصحاح"^(٢).

(١) الممتحنة: ٤.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٢٤٨/١٤ وهدية العارفين ١/٦٦٦.

وأما شيوخه: فلم يذكر منهم أحد في كتب التراجم إلا أن القفطى ذكر أنه روى عن الأزهري^(١). وذكر مثله صاحب معجم المؤلفين^(٢).

مكانته العلمية:

ذكر من ترجموا له أنه كان عالماً بالنحو، إماماً في الأدب، جيد القياس، صحيح القريحة، حسن العناية بالأدب^(٣).

مصنفاته:

تتفق أكثر المصادر على أن له المؤلفات التالية:

- ١- الذخائر في النحو في أربع مجلدات.
- ٢- الأزهية في علم الحروف.
- ٣- المرشد، وبعضهم سماه مختصراً في النحو^(٤)، على حين ذكر آخرون أنه مطول في عشر- مجلدات^(٥)، وذكر القفطى أنه ملك هذا الكتاب، فتكون روايته أقرب إلى الصواب. هذا وقد ذكر الهروي ثلاثة كتب نسبها لنفسه، ولم يذكرها أحد غيره، وهي:
- كتاب في الأمر^(٦)، وكتاب المذكر والمؤنث^(٧)، وكتاب الوقف^(٨).

(١) انظر: انباه الرواه على أنباه النحاة للقفطى ١١١ / ٢.

(٢) انظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٢٢٦ / ٧.

(٣) انظر: معجم الأدباء ١٤ / ٢٤٨، ٢٤٩ وبغية الوعاة ١ / ٣٥٥.

(٤) انظر: انباه الرواه للقفطى ١١١ / ٢.

(٥) انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة ص ٥٢٧.

(٦) انظر: الأزهية في علم الحروف للهروي، ص ٣٢.

(٧) انظر: الأزهية ص ١٨٥.

موطنه ووفاته :

ذكرت كتب التراجم أنه ولد في هراة وإليها نسب، ثم انتقل إلى مصر واستوطنها وبها مات ودفن سنة ٤١٥ هـ.

قال ياقوت: " وكان مقيماً بالديار المصرية" (٢).

وقال القفطى: " من أهل هراة، قدم مصر واستوطنها" (٣).

وجاء في هدية العارفين: " كان مقيماً بمصر" وهو والد أبى سهل محمد بن علي الهروى، توفي في حدود سنة ٤١٥ هـ" (٤).

كتاب الأزهية في علم الحروف

وقيل: الأزهية في العوامل والحروف، وقيل الأزهية في الحروف.

وكما هو واضح من عنوانه يتناول فيه الهروى حروف المعانى بالشرح والدراسة، وقد فصلها تفصيلاً دقيقاً.

وليس للهروى في كتابه هذا مذهب معين؛ وذلك لأنه عاش في أواخر القرن الرابع الهجرى وأوائل القرن الخامس، وهى الفترة التى كاد النحو العربى فيها أن يستقر بعد ذلك النزاع الطويل الذى شهدته الكوفة والبصرة ثم بغداد، فهو يأخذ من البصريين أو من الكوفيين أو من غيرهم ما هو أقرب إلى الصواب فى رأيه، ويعرض آراء هؤلاء أو ألك من غير أن يحمل على أحدهما.

ويميزه فى جميع ما يقول، وينقل، وينقد: أدب العالم، ورزانة الباحث المحقق المدقق، ولا

(١) انظر: الأزهية ص ٢٦٤.

(٢) معجم الأدياء ١٤ / ٢٤٨، ٢٤٩.

(٣) انظر: أنباه الرواه ٢ / ١١١ وانظر: معجم المؤلفين ٧ / ٢٣٦، ٢٣٧.

(٤) انظر: هدية العارفين ١ / ٦٦٦.

تعثر في كتابه هذا على لفظة واحدة تخرج قليلاً أو كثيراً عن الجد والرصانة والوقار، إن دل هذا فإنها يدل على علم وخلق ودين.

كذلك يتميز هذا الكتاب بكثرة شواهد من القرآن الكريم وقراءاته، وشواهد الشعر العربي، فلا يكاد يمر بكل حكم من أحكامه، أو قاعدة من قواعده إلا وتجد الشواهد الغزيرة والمتنوعة.

وقد ذكر ياقوت في بيان قيمة هذا الكتاب أنه أبان عن فضل صاحبه، فقال: "وله تصانيف منها: الذخائر في النحو... وكتاب (الأزهية) شرح فيه العوامل والحروف، وهما كتابان جليلان أبان فيهما عن فضله"^(١).

وجاء في كشف الظنون " أنه جمع فيه ما فرق في كتابه الملقب بالذخائر، وزاد عليه"^(٢).

(١) انظر: معجم الأدباء ١٤ / ٢٤٩.

(٢) انظر: كشف الظنون ١ / ٧٣.

المبحث الثاني: نبذة عن علم القراءات

تعريف القراءات :

القراءات جمع قراءة، وهى فى اللغة: مصدر سماعى لـ (قرأ)، يقال: قرأ فلان يقرأ قراءة وقرآنا.

وفى الاصطلاح: علم بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم من تخفيف وتشديد، واختلاف ألفاظ الوحى فى الحروف^(١).

وذلك أن القرآن نقل إلينا لفظه ونصه كما أنزله الله تعالى على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، ونقلت إلينا كيفية أدائه، كما نطق بها الرسول صلى الله عليه وسلم وفقاً لما علمه جبريل عليه السلام، وقد اختلف الرواة الناقلون، فكل منهم يعزو ما يرويه بإسناد صحيح إلى النبى صلى الله عليه وسلم^(٢).

قال الزرقانى : " القراءات مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره فى النطق بالقرآن الكريم، مع إتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة فى نطق الحروف أم فى نطق هيئاتها"^(٣).

أنواع القراءات من حيث السند^(٤) :

(١) منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزرى ص ٣ - دار زاهد القدس بالقاهرة، وانظر: التوجيهات النحوية والصرفية للدكتور أحمد الزين ص ٢٢ ط الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

(٢) انظر: المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية ص ٦٦ د/ محمد سالم محيسن - القاهرة ١٣٩٨هـ.

(٣) انظر: مناهل العرفان للزرقانى ١/ ٤٠٥-١٤١٢هـ ١٩٩١م.

(٤) انظر: هذه الأنواع فى : النشر فى القراءات العشر- لابن الجزرى ١/ ٢٦-٣٢ المكتبة التجارية الكبرى بمصر ١٩٣٢م والإنتقان فى علوم القرآن للسيوطى ١/ ٢١٥، ٢١٦ تحقيق د/ محمد أبو الفضل إبراهيم دار التراث - القاهرة، ومناهل العرفان ١/ ٤٢٢-٤٢٤.

تتنوع القراءات من حيث السند إلى ستة أنواع:

- الأول: المتواتر: وهو ما رواه جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم.
- الثاني: المشهور: وهو ما صح سنده بأن رواه العدل الضابط عن مثله، ووافق العربية، ووافق أحد المصاحف العثمانية، ساء أكان عن الأئمة السبعة أم العشرة أم غيرهم من الأئمة المقبولين، واشتهر عند القراء فلم يعدوه من الغلط، ولا من الشذوذ، إلا أنه لم يبلغ درجة التواتر.
- الثالث: الآحاد: وهو ما صح سنده، وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، وهذا النوع لا يقرأ به، ولا يجب اعتقاده.
- الرابع: الشاذ: وهم ما لم يصح سنده.
- الخامس: الموضوع: وهو ما نسب إلى قائله من غير أصل.
- السادس: ما يشبه المدرج من ألفاظ الحديث: وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير.
- فوائد تعدد القراءات^(١):

لتعدد القرارات وتنوعها واختلافها فوائد جمّة، أجمالها فيما يلي:

- ١- ظهور سر الله تعالى في تولية حفظ كتابه، وصيانة كلامه المنزل بأوفي البيان والتميز.
- ٢- بيان ما ادخره الله من المنّة العظيمة والنعمة الجليلة لهذه الأمة، عن إسنادها كتاب ربها، واتصال هذا السبب الإلهي بسببها، وكل قارئ يوصل حروفه بالنقل إلى أصله، ويرفع ترتيب الملحد قطعاً بوصله.
- ٣- ومنها ما يكون لبيان حكم مجمع عليه.
- ٤- ومنها ما يكون للمجمع بين حكّمين مختلفين.
- ٥- ومنها ما يكون لأجل اختلاف حكّمين شرعيين.
- ٦- ومنها ما يكون حجة لقول بعض أهل العربية.

(١) انظر: النشر ٢٨/١ والإتقان ١/٢٢٦-٢٨.

- ٧- ومنها ما يكون مرجحاً لحكم يختلف فيه.
- ٨- ومنها سهولة حفظه وتيسير نقله على هذه الأمة، إذ هو على هذه الصفة من البلاغة والوجازة، فإنه من يحفظ كلمة ذات أوجه أسهل عليه وأقرب إلى فهمه، وأدعى لقبوله من حفظه جملاً من الكلام تؤدي معاني تلك القراءات المختلفة.
- ٩- بيان عظم أجور هذه الأمة من حيث إنهم يفرغون جهدهم ليلبغوا قصدهم في تتبع معاني ذلك، واستنباط الأحكام من كل لفظ، وإمعانهم الكشف عن التوجيه والتعليل والترجيح.

ضابط قبول القراءات :

لعلماء القراءات ضابط مشهور، يزنون به الروايات الواردة في القراءات، فيقولون: كل قراءة وافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً، ووافقت العربية ولو بوجه، وصح إسنادها ولو كان عن من فوق العشرة من القراء، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوزونها، ولا يحل إنكارها^(١).

حكم تعلم القراءات^(٢):

اتفق علماء الأمة على القول: بأن كل علم لا تستغنى عنه جماعة المسلمين، فتعلمه وإتقانه فرض كفاية، سواء أكان من علوم الدين أم الدنيا، فالطب والهندسة وغيرهما من علوم الدنيا، وعلماء القراءات والحديث النبوي وغيرهما من علوم الإسلام، ينبغي على جماعة المسلمين أن يحافظوا على هذا العلم أو ذلك، بحيث لا تخلو الأمة الإسلامية من المتخصصين في علوم الدين والدنيا على اختلاف العصور.

فلو انعدم القائمون بأمر علم القراءات على الوجه الصحيح لانقطع السند القرآني المتصل

(١) انظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين ١/ ١٥ ومناهل العرفان ١/ ٤١١ والتوجهات النحوية والصرفية في معنى اللبيب ص ٣٩.

(٢) انظر: منجد المقرئين ص ١٤ والتوجهات النحوية والصرفية في المعنى ص ٥١.

بين المسلمين وبين النبي صلى الله عليه وسلم، فجبريل عليه السلام، قرب العزة جل جلاله، وقد تلقى النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عليه السلام القرآن بطريق المشافهة، قراءة من جبريل عليه السلام، واستماعاً من النبي صلى الله عليه وسلم فعرضاً على جبريل، فتسجيلاً كتابياً فورياً يتولاه بين يديه بعض أصحابه من كتبة الوحي، وهكذا تلقاه المسلمون الأولون من النبي صلى الله عليه وسلم، كان يتلو فيستمعون، فيكتبون، ويحفظون، ويعملون.

حكم الاحتجاج بالقراءات الشاذة^(١):

اتفق جمهور العلماء على جواز تدوين القراءات الشاذة، وتعلمها، وتعليمها، والاحتجاج بها في ميادين الدراسات اللغوية، والاستعانة بها - متى صح سندها - في بيان القراءة المتواترة. ولم يتفق أئمة الفقه على الاحتجاج بها في الأحكام الفقهية.

توجيه القراءات^(٢):

مفهوم توجيه القراءات يدور حول بيان الوجه المقصود من القراءة، أو تلمس الأوجه المحتملة التي يجرى عليها التغيرات القرائية في مواضعه، سواء أكانت هذه الوجهة نقلية أم عقلية. وقد أثر العلماء استعمال مصطلح التوجيه على مصطلح الاحتجاج، والذي حملهم على ذلك هو شيوعه في مجال الدرس اللغوي، وارتباطه بأكثر من مصدر من مصادره، فعمدوا إلى تمييز القراءات من ذلك بمصطلح التوجيه بل ذهبوا إلى تخصيصه بالبحث في وجوه المعاني المترتبة على اختلاف القراءات. فالزركشي يجعل النوع الثالث والعشرين من كتابه علوم القرآن في (معرفة توجيه القراءات، وتبيين وجه ما ذهب إليه كل قارئ)، ويرى أنه فن جميل، وبه تعرف جلالة المعاني وجزالتها، وقد اعتنى به الأئمة وأفرادوا فيه كتباً... وفائدته: أن يكون دليلاً على حسب المدلول عليه أو مرجحاً^(٣).

(١) انظر: الإتفاق ١/ ٨٢ غير المحقق، والتوجيهات النحوية والصرفية في المغنى ص ٦٢.

(٢) انظر: الإتفاق ١/ ١٠٩ والتوجيهات النحوية في مغنى اللبيب ص ٧٩.

(٣) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي ١/ ٣٣٩ تحقيق الأستاذ/ محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر

ط الثالثة - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠، والإتفاق في علوم القرآن ١/ ١٠٩.

القراءات القرآنية في كتاب
الأزهية في علم الحروف للهروي
توجيهها ودراساتها

دخول همزة الاستفهام

على ألف القطع

أورد الهروي عدداً كبيراً من القراءات القرآنية في بيان أحوال همزة الاستفهام في دخولها على ألف القطع، وسيأتي ذكرها وبيانها في موضعها من هذه المسألة خشية الإطالة.

الدراسة:

تتنوع الألف التي تدخل عليها همزة الاستفهام، فإما أن تكون ألف وصل في الأسماء والأفعال، أو ألف (ال) في التعريف، أو ألف قطع (موضوع الدراسة في هذه المسألة) فإذا دخلت همزة الاستفهام على ألف الوصل في الأسماء والأفعال ثبتت ألف الاستفهام وسقطت ألف الوصل؛ وذلك لأن ألف الوصل إنما أتى بها ليتوصل بها إلى النطق بالساكن الذي بعدها، فلما دخلت عليها ألف الاستفهام استغنى عنها بألف الاستفهام، فأسقطت، نحو قولك مستفهماً: أين زيد أنت؟ امرأة عمرو أنت؟ استضعفت فلاناً؟ أشرت كذا^(١)، ومنه قوله تعالى: {أخذتم عند الله عهداً^(٢)، {أستكبرت أم كنت من العالين^(٣)، {أستغفرت لهم^(٤)، {أصطفى البنات على البنين^(٥)، {أطلع الغيب^(٦) وغير ذلك كثير.

(١) انظر: الأزهية في علم الحروف للهروي ص ٣٣ تحقيق د/ عبد المنعم الملوحي - ط الثانية - دمشق ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

(٢) البقرة: ٨٠.

(٣) ص: ٧٥.

(٤) المنافقون: ٦.

(٥) الصافات: ١٥٣.

(٦) مريم: ٧٨.

وإذا دخلت أَلَفُ الاستفهام على الألف في لام التعريف هُزمت الأولى ومُدَّت الثانيةُ لا غير، وأُشْمِتِ الفتحَةُ بلا نبرة، كقولك: أَرَجُلٌ قال لك هذا؟، أَسَاعَةٌ جئتُ؟، أليوم خرجت^(١)؟ ومنه قوله تعالى: {أَللهُ خَيْرٌ أَمَا يَشِرْ-كُونَ} ^(٢)، وقوله {قُلِ الذِّكْرَيْنِ حَرَمٌ أَمْ الأَنْثَيْنِ} ^(٣)، وقوله: {أَلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ} ^(٤).

وإنما أتوا بمدة بعد أَلَفِ الاستفهام مع (ال)، ولم يأتوا بها في قولهم: أَبْنُ زَيْدٍ أَنْتَ؟، أَشَرْتِ كَذَا؟ وكلاهما أَلَفٌ وصل؛ لأن أَلَفَ لام التعريف مفتوحة، وأَلَفِ الاستفهام مفتوحة، فلو لم يبدلوا منها مدة في الاستفهام فقالوا: الرَّجُلُ قال ذاك؟ لا لتبس الاستفهام بالخبر، فجعلوا الألف الثانية مدة ليفرقوا بين الاستفهام والخبر^(٥).

وإذا قلت: ابن من أنت؟ فإنه لا يجوز دخول همزة الاستفهام هنا؛ وذلك لأن (ابن) مضاف إلى اسم استفهام وهو (من)، ولا يدخل الاستفهام على الاستفهام، وكذا تقول: غلامٌ من أنت؟ وغلامٌ من قام؟ وغلامٌ أيهم قام؟ بغير أَلَفِ استفهام، فإذا دخل أَلَفُ الاستفهام هنا كان خطأً بالإجماع للعلة المذكورة^(٦).

وإذا دخلت أَلَفُ الاستفهام على أَلَفِ القطع:

- موضوع الدراسة في هذه المسألة - فألف القطع حينئذ إما أن تكون مفتوحة، وإما أن

(١) انظر: الأزهية ص ٤١.

(٢) النمل: ٥٩.

(٣) الأنعام: ١٤٣، ١٤٤.

(٤) يونس: ٩١.

(٥) انظر: الأزهية في علم الحروف للهروي ص ٤٢.

(٦) انظر: الأزهية ص ٤٢.

تكون مضمومة، وإما أن تكون مكسورة.

فإذا كانت ألف القطع مفتوحة ففيها ثلاثة أوجه: أحدها: أن تحقق الهمزتان جميعاً

فتقول: أكرمت زيداً؟ أنت فعلت كذا؟ أخوك عمرو؟

ثانيها: أن يدخل بين الهمزتين ألف استثقلاً للجمع بين الهمزتين، فتقول: أعطيت عمراً؟

ثالثها: أن يدخل بين الهمزتين ألفاً مع تليين الهمزة الثانية وإشمام حركتها بلا نبرة^(١).

وقد نص على ذلك الهروي وأورد له بعض القراءات فقال: " وإذا دخلت همزة الاستفهام

على ألف القطع نظرت، فإن كانت ألف القطع مفتوحة ففيها ثلاث لغات: منهم من يهزها جميعاً

همزتين مقصورتين، كقولك: أكرت زيداً؟ ، أعطيت فلاناً؟ ، أبوك قال هذا؟

ومنهم من يدخل ألفاً بين الهمزتين استثقلاً للجمع بينها، فيقول: أكرمت زيداً؟

بهمزتين ومدة.

ومنهم من يقول: أكرمت زيداً؟ بهمزة واحدة مطولة، وتقدير ذلك: أنه يدخل بين

الهمزتين ألفاً فتصير الهمزة الأولى مع الألف همزة بمد، ثم تليين الهمزة الثانية، وتترك نبرتها، وتشم

حركتها بلا نبرة.

ومنه قوله تعالى ذكره: {أنذرتهم} ^(٢)، {أسلمتم} ^(٣)، {أرباب متفرقون} ^(١)، {أعجمي

(١) المشهور من عبارة النحويين والقراء عن هذا المعنى أن الهمزة تسهل بين بين، أي: تجعل بين الهمزة والحرف الذي

منه حركتها، وهي تشبه بذلك الحركة المختلصة، ولذلك عبر عنها الهروي بإشمام الحركة، وهو في مصطلح

الكوفيين اختلاصها، والبصريون يسمونه الروم، وأما الإشمام في مصطلحهم فلا يكون إلا في الضم خاصة، حيث

تتهياً الشفتان للنطق بالضممة ثم لا ينطق بها ولا يجزء منها البتة، ومن ثم فإنهم يقولون: إن الإشمام للعين لا للأذن.

انظر: الأزهية ص ٣٥ هامش رقم (١).

(٢) البقرة: ٦ ويس: ١٠.

(٣) آل عمران: ٢٠.

وعربي^(٢)، {أذهبتم طبيباتكم}^(٣)، {أأنت قلت للناس}^(٤)، {أألد وأنا عجوز}^(٥)، {أأخذناهم سخرية}^(٦)، فقد قرئ كل ذلك على هذه الوجوه^(٧) كلها^(٨).

وقد قال أبو عمرو والداني في بسط ذلك: "اعلم أنها (يعنى الهمزتين) إذا انفقتا بالفتح، نحو: {ءأنذرتهم}^(٩) و {ءأنتم أعلم}^(١٠) و {ءأسجد}^(١١) وشبهه فإن الحرميين (يعنى نافعا وابن كثير) وأبا عمرو وهشاماً يسهلون الثانية منها، وورش يبدها ألفاً، والقياس أن تكون بين بين، وابن كثير لا يدخل قبلها ألفاً، وقالون وهشام وأبو عمرو يدخلونها، والباقون يحققون

(١) يوسف: ٣٩.

(٢) فصلت: ٤٤.

(٣) الأحقاف: ٢٠.

(٤) المائة: ١١٦.

(٥) هود: ٧٢.

(٦) يس: ٢٣.

(٧) أورد معظم هذه القراءات وغيرها في موضع واحد أبو عمر والداني في كتابه: التيسير في القراءات السبع ص ٣١، ٣٢- المحقق أوتو تريزل - دار الكتاب العربي - بيروت - ط الثانية - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. وانظر: القراءات في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٧٧/١ والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/١٤، ١٥ - مكتبة أسامة الإسلامية - القاهرة - ط الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م والبحر المحيط ٧٩/١ تحقيق د/ صدقي محمد جميل - دار الفكر - بيروت.

(٨) انظر: الأزهية ص ٣٤، ٣٥، ٣٦.

(٩) البقرة: ٦، ويس: ١٠.

(١٠) البقرة: ١٤٠.

(١١) الإسراء: ٦١.

الهمزتين" (١).

وقد تحذف همزة الاستفهام وهي مرادة، وتبقى همزة القطع المفتوحة، وقد أورد لها الهروي قراءة ابن محيصن: {سواء عليهم أنذرتهم} (٢) بهمزة واحدة: لأن (أم) تدل على الاستفهام (٣).

والمشهور أن حذف همزة الاستفهام مطرد إذا كان بعدها (أم) المتصلة، قاله المرادي (٤) وذكر ابن هشام أنه يجوز حذفها سواء أوقعت بعد (أم) المتصلة أم لم تقع، فقال: "والألف أصل أدوات الاستفهام، ولهذا خصت بأحكام: أحدها: جواز حذفها، سواء تقدمت على (أم)، كقول عمر بن أبي ربيعة:

بدا لي منها معصم حين جمرت * وكف خضيب زينت بينان
فوالله ما أدري وإن كنت دارياً * بسبع رمية الجمر أم بثمان (٥)
أراد: أسبع، أم لم تتقدمها، كقول الكميت:
طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب * ولا لعباً منى وذو الشيب يلعب (٦)

(١) انظر: التيسير ص ٣١، ٣٢.

(٢) القراءة في حجة القراءات لأبي زرعة ص ٤٣ تحقيق د/ سعيد الأفغاني ط الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

(٣) انظر: الأزهية ص ٣٧.

(٤) انظر: الجنى الدانى للمرادى ص ٣٥ تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ود/ محمد نديم فاضل - دار الكتب العلمية بيروت - ط الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

(٥) البيتان من الطويل، وهما في الديوان ص ٥٨ تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد وبيت الشاهد في الكتاب ٣/ ١٧٥ تحقيق د/ عبد السلام محمد هارون والمقتضب للمبرد ٣/ ٢٩٤ تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عظيمة، والجنى الدانى ص ٣٥ والمغنى ١/ ١٤.

(٦) من الطويل، وهو في شرح هاشميات الكميت ص ٤٣٢ - عالم الكتب ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م والمغنى

أراد: أو ذو الشيب يلعب ... " (١).

وأما إذا كانت ألف القطع مضمومة ففيها أربعة أوجه:

أحدها: تحقيق الهمزتين جميعاً، كقولك **أَأَعْطِيكَ؟** **أَأُخْرِجُكَ؟**

ثانيها: أن يدخل بعد الاستفهامية ألف، وتبقى ألف القطع على ضمها، فتقول: **أَأُكْرِمُكَ.**

ثالثها: أن تقلب ألف القطع واواً مضمومة نحو: **أُكْرِمُكَ.**

رابعها: أن تدخل ألف بعد ألف الاستفهام مع قلب ألف القطع المضمومة واواً مضمومة.

نص على ذلك الهروي واستشهد له ببعض القراءات فقال: " وإن كانت ألف القطع

مضمومة ففيها أربع لغات: منهم من يهزها جميعاً همزتين مقصورتين، كقولك: **أَأُكْرِمُكَ؟**،

أَأَعْطِيكَ؟، **أَأُذْنُكَ سَمِعْتُ** هذا؟ ومنهم من يدخل ألفاً، فيقول: **أَأُكْرِمُكَ؟** بهمزتين ومدة،

ومنهم من يقلب ألف القطع واواً مضمومة، فيقول: **أُكْرِمُكَ؟** بهمزة مقصورة وواو مضمومة،

ومنهم من يقول: **أُكْرِمُكَ؟** بهمزة ممدودة وواو مضمومة، ومنه قوله تعالى: {قل أوبئكم بخير

من ذلكم} (٢)، {أولقى الذكر عليه من بيننا} (٣)، {أونزل عليه الذكر من بيننا} (٤)، وقد قرئ كل

ذلك على هذه الوجوه (٥) كلها" (٦).

١٤ / ١ والجمع ٦٩ / ٢ مطبعة السعادة ط الأولى ١٣٢٧ هـ وشرح أبيات المغنى للبغدادى ١٩ / ١ تحقيق

د/ عبد العزيز رباح وآخر - دار المأمون للتراث.

(١) انظر: مغنى اللبيب ١٤ / ١.

(٢) آل عمران: ١٥.

(٣) القمر: ٢٥.

(٤) ص: ٨.

(٥) انظر: هذه القراءات في التيسير في القراءات السبع ص ٣٢ والتبيان في إعراب القرآن ١ / ١٢٧.

(٦) انظر: الأزهية في علم الحروف ص ٣٨.

وقد قال أبو عمرو والداني في تفصيل اختلاف الهمزتين:

" وإذا اختلفتا (أي الهمزتان) بالفتح والضم، وذلك في ثلاثة مواضع: في آل عمران: (قل أؤنبكم) وفي ص: (أنزل عليه الذكر) وفي القمر: (أولقى الذكر عليه من بيننا) فالحرمان وأبو عمرو يسهلون الثانية، وقالون يدخل بينها ألفاً، وهشام يحقق الهمزتين من غير ألف بينهما في آل عمران، ويسهل الثانية ويدخل قبلها ألفاً في الباقيتين، كقالون، والباقون يحققون الهمزتين في ذلك... " (١).

وأما إذا كانت ألف القطع مكسورة ففيها أربعة أوجه:

تحقيق الهمزتين جميعاً، وإدخال ألف بعد الاستفهام، وقلب ألف القطع ياء مكسورة، ودخول ألف بينهما مع قلب ألف القطع ياء مكسورة.

وقد نص على ذلك الهروي واستشهد له ببعض القراءات فقال: " وإن كانت ألف القطع مكسورة ففيها أربع لغات أيضاً: منهم من يهزهما جميعاً همزتين مقصورتين، كقولك: إنك ذاهب؟ ، إذا جئتك أكرمتني؟ ونحوه، ومنهم من يقول: إنك؟ بهمزتين ومدة، ومنهم من يقلب ألف القطع ياء مكسورة، فيقول: أينك ذاهب؟ بهمزة مقصورة وياء مكسورة، ومنهم من يقول: آينك ذاهب؟ بهمزة مطولة وياء مكسورة.

ومنه قوله تعالى ذكره: {أيذامتنا} (٢) {أينا لمبعوثون} (٣)، {قل أينكم لتكفرون} (٤)،

(١) انظر: التيسير ص ٣٢.

(٢) المؤمنون: ٨٢ وقد وردت في مواضع كثيرة من الكتاب العزيز.

(٣) الإسراء: ٤٩ وقد وردت في مواضع كثيرة من الكتاب العزيز.

(٤) فصلت: ٩.

{أَيْنِكَ لَأَنْتَ يَوْسُفُ} (١)، {أَيْنَ ذَكَرْتُمْ} (٢)، {أَيْنَ لَنَا لِأَجْرًا} (٣)، {أَيُّلَاهُ مَعَ اللَّهِ} (٤)، قد قرئ كل ذلك على هذه الوجوه (٥) كلها (٦)

إن المخففة من الثقيلة بين الإعمال والإهمال

قرئ: {وَأِنْ كُلًّا لَّمَّا لِيُوفِيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ} (٧). بتخفيف نون (إن)

وميم (لما) وقد استشهد بها الهروي على جواز إعمال (إن) المخففة من الثقيلة على نية تثقيلها، فقال: " وإن شئت نصبت بها على معنى التثقيل، كقولك: إن زيدا قائمٌ، وإن أخاك خارجٌ، تريد: إن زيدا لقائم، وإن أخاك لخارج، ولا تحتاج إلى اللزوم إذا نصبت؛ لأن النصب قد أبان أنها الموجبة (٨)، إلا أن تدخلها توكيدا، كما تقول إذا ثقلتها: إن زيدا لقائم، ومنه قول الشاعر:

(١) يوسف: ٩٠.

(٢) يس: ١٩.

(٣) الشعراء: ٤١.

(٤) النمل: ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤.

(٥) انظر: هذه القراءات في التيسير ص ٣٢.

(٦) انظر: الأزهية في علم الحروف ص ٣٨، ٣٩.

(٧) هود: (١١١) وهى قراءة ابن كثير ونافع. أنظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٣٤٠ والحجة لأبى علي الفارسي ٤/ ٣٨٠ والنشر- في القراءات العشر- لابن الجزرى ٢/ ٢٩٠ وإتحاف فضلاء البشر- في القراءات الأربعة عشر للعجلوني ٢/ ١٣٥.

(٨) أي المثبتة وليست النافية.

كليبُ إن الناس الذين عهدتهم * بجمهور حزوى فالرياض لذي النخل^(١).
 فنصب الناس على نية تثقيلها، أراد: إن الناس فخفف، وقرأ بعض القراء: (وإن كلاً لما
 ليوفينهم) فخفف (إن) ونصب (كلاً) على نية تثقيلها^(٢).
 الدراسة :

إذا خففت (إن) المكسورة جاز عند البصريين فيها الإعمال والإلغاء، ولكن الإلغاء
 أكثر، تقول: إنَّ زيداً لقائم، فإذا خففتها قلت: إنَّ زيدٌ لقائم، بالرفع على الإلغاء: {وإنَّ كلُّ لما
 جميع لدينا محضرون}^(٣)، وقوله: {إن كل نفس لما عليها حافظ}^(٤). قرئ في السبعة بتخفيف
 (إن) و(ما) فتكون (إن) مخففة من الثقيلة مهملة (وكل) مبتدأ، و (ما) زائدة، واللام داخلة على
 خبر المبتدأ لتكون فارقة بين (إن) المخففة فتدخل، وإن النافية فتمنع.

ومن أمثلة إعمالها قوله تعالى: {وإنَّ كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم}^(٥). في قراءة من خفف
 إن وما، وهي قراءة نافع وابن كثير.

ف (كلاً) اسم (إن) المخففة من الثقيلة، واللام الأولى لام الابتداء، واللام الثانية لام
 القسم، وما زائدة، والجملة خبر إن، أو (ما) موصولة خبر إن. واستدل البصريون على مذهبهم

(١) البيت من بحر الطويل، ولم أعثر على قائله، وهو من شواهد: الأزهية في علم الحروف ص ٤٨ واللامات
 للهروي ص ١١٤ تحقيق د/ أحمد عبد المنعم الرصد. القاهرة ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م. وأمالى ابن الشجرى
 ١٤٦/٣ تحقيق د/ محمود محمد الطناحي. القاهرة ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م. وكليب: منادى محذوف الأداة،
 وجمهور: هو الرملة المشرفة على ما حولها المجتمعة وحزوى: اسم موضع.

(٢) أنظر: الأزهية في علم الحروف للهروي ص ٤٧، ٤٨.

(٣) يس: ٣٢.

(٤) الطارق: ٤

(٥) هو: ١١١.

بقراءة نافع وابن كثير، وبها حكاه سيبويه عن العرب: إن عمراً لمنطلق.

قال سيبويه: " وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إن عمراً لمنطلق، وأهل المدينة يقرءون: (وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم). يخففون وينصبون، كما قالوا: (كأن ثريه حقان)^(١).

وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل (لم يكُ)، و(لم أبُل) حين حذف، وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء^(٢) حين ضموا إليها ما^(٣).

وقال ابن مالك: " ومذهب البصريين أن (إنّ) تخفف، فيقال فيها: (إنّ)، فيبطل اختصاصها بالاسم، ويجوز عندهم إدخالها إذا وليها اسم، وعلى ذلك يحملون قوله تعالى: {وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم} في رواية نافع وابن كثير، وإهمالها أكثر"^(٤).

وقد ذكر ابن عصفور علة جواز الوجهين عند البصريين فقال: " فمن ألغاهما فلزوال

(١) هذا عجز بيت من الرجز، وصدره: (وصدر مشرق النحر) وقائله مجهول، وهو من شواهد: الكتاب ١٣٥/٢، ١٤٠، والأصول في النحو لابن السراج ٢٤٦/١، والإنصاف ١٩٧/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٨ وشرح التسهيل ٤٥/٢ والجنى الدانى ص ٥٧٥ وشرح الأشموني ٢٩٣/١. ومشرق: مضى، النحر: موضع القلادة من العنق، حقان: مثنى حق وهو الوعاء المعروف، والعرب تشبه الشديين بحق العاج تريد أنها مكتنزان ناهدان.

(٢) يشير سيبويه إلى الحكم الثاني وهو الإلغاء، فشبّه (إن) حال تخفيفها بحالها حين اقترانها بـ (ما) غير الموصولة، فتكون ملغاة في الحالين. انظر: القراءات القرآنية في معنى اللبيب ص ٢٧٥ د/ أحمد الزين علي العزازي.

(٣) الكتاب ١٤٠/٢ وانظر: الأصول في النحو ٢٣٧/١ وأملى ابن الشحرى ١٤٦/٣.

(٤) شرح التسهيل ٣٣/٢، ٣٤ وانظر: الجنى الدانى ص ٢٠٨ ومغنى اللبيب ٢٤، ٢٥.

الاختصاص، إذ قد تدخل على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، نحو قولك: إن ظننت زيدا لقائماً، وتلزم اللام أيضاً فارقة ويكون دخولها على المنصوب الذي هو خبر في الأصل، أو على الفصل، نحو قولك: إن ظننت زيدا لهو القائم. ومن عملها فلأنها لم تفارق الاختصاص بالجملة؛ إذ لا تدخل من الأفعال إلا على النواسخ للابتداء، ولا تدخل على غيرها^(١).

وذهب الكوفيون إلى أن (إن) إذا خفت فإنها تلغى؛ لأنها عملت حينما كانت على ثلاثة أحرف حيث تشبه الفعل، فلما نقصت حرفاً بسبب تخفيفها زال شبهها بالفعل فبطل عملها، ثم قالوا بأن (إن) في الآية الكريمة هي النافية، واللام بعدها بمعنى (إلا) و (كلاً) منصوبة بفعل محذوف يفسره المذكور.

قال ابن مالك: " ومذهب الكوفيين أن (إن) المشار إليها لا عمل لها، ولا هي مخففة من (إن) بل هي النافية، واللام بعدها بمعنى (إلا)، ويجعلون النصب في (وإن) وكلاً بفعل يفسره (ليوفينهم) وب (ليوفينهم) نفسه، وبه قال الفراء^(٢) " (٣).

وما ذهب إليه الكوفيون ضعيف مردود؛ لأنه لم يرد أن تكون اللام بمعنى (إلا) في غير ذلك، كما أن اللام تمنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها.

قال ابن يعيش: " والصواب مذهب البصريين؛ لأنه وإن ساعدهم المعنى فإنه لا عهد لنا باللام تكون بمعنى (إلا)، ولو ساغ ذلك ههنا لجاز أن يقال: قام القوم لزيداً على معنى: إلا زيداً، وذلك غير صحيح، فاللام هنا المؤكدة دخلت لمعنى التأكيد، ولزمت للفصل بينها وبين (إن) التي للجدد، والذي يدل على ذلك أنها تدخل مع الإعمال في نحو: إن زيدا لقائم، وإن لم

(١) انظر: المقرب لابن عصفور ١/١١١/١١٢.

(٢) انظر: معاني القرآن لفراء ٢/٢٩، ٣٠.

(٣) شرح التسهيل ٢/٣٤، ٣٥، وانظر: أمالي ابن الشجري ٣/١٤٧.

يكن ثم ليس" (١).

وقال ابن مالك مؤيداً مذهب البصريين ومفنداً مذهب الكوفيين في نصبهم (كُلاً) في الآية الكريمة بفعل يفسره المذكور أو بـ (ليوفيينهم) نفسه: " وكلا القولين محكوم على أصولهم بمنعه في هذا المحل أ وبضعفه؛ لأنهم لا يوافقون في أن ما بعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها، ولا يفسر عاملاً فيما قبلها، ولذلك قال الفراء في كتاب المعاني (٢): وأما الذين خففوا (إن) فإنهم نصبوا (كُلاً) بـ (ليوفيينهم) وهو وجه لا أشتهيه؛ لأن اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله، فلو رفعت (كلاً) لصلح ذلك كما يصلح: إن زيد لقاتم، ولا يصلح أن تقول: إن زيدا لأضرب؛ لأن تأويله بقولك: " ما زيدا إلا أضرب، وهذا خطأ في اللام وإلا، فهذا نصه" (٣).

فقد أقر بأن حمل القراءة على جعل (إن) نافية واللام بمعنى (إلا) خطأ، ولا شك في صحة القراءة فإنها قراءة المدنيين والمكيين، ولا توجيه إلا توجيه البصريين، وتوجيه الكوفيين خطأ بشهادة الفراء، فلم يبق إلا توجيه البصريين فتعين الحكم بصحته.

ويؤيد ما ذهب إليه البصريون قول سيبويه: " وحدثنا من نثق به أنه سمع من يقول: إن عمراً لمنطلق" (٤) وهذا نص لا احتمال فيه.

وقال الأخفش (٥): زعموا أن بعضهم يقول: إن زيدا لمنطلق.. وأما قولهم: إن اللام بمعنى (إلا) فدعوى لا دليل عليها، ولو كانت بمعنى (إلا) لكان استعمالها بعد غير (إن) من

(١) انظر: ابن يعيش ٧٢ / ٨.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٩، ٣٠.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢ / ٣٤، ٣٥.

(٤) انظر: الكتاب ٢ / ١٤٠.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٠.

حروف النفي أولى؛ لأنها أنص على النفي من (إن)، فكان يقال: لم يقيم لزيد، ولن يقعد لعمرو بمعنى: لم يقيم إلا زيد، ولن يقعد إلا عمرو، وفي عدم ذلك دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجاب، وإنما قصد بها التوكيد كما قصد مع التشديد^(١).

وقال المرادى: " وهذه القراءة ونقل سيبويه حجة على من أنكر الإعمال"^(٢)

وقد أخذ الهروي بمذهب البصريين وقرر ما قرروه حيث قال: " ولك فيها وجهان: إن شئت رفعت ما بعدها على الابتداء وأبطلت عملها، وتلزم خبرها لام التوكيد.. وإن شئت نصبت بها على معنى التثقيل كقولك: إن زيدا قائم، وإن أخاك خارجاً، تريد: إن زيدا قائم، وإن أخاك خارج... وقرأ بعض القراء: (وإن كلاً لما ليوفينهم) خفف (إن) نصب (كلاً) على نية تثقيلها"^(٣).

هذا الذي قلناه من جواز الإعمال والإلغاء مع كون الإلغاء أكثر إذا كانت الجملة الداخلة عليها (إن) جملة اسمية.

وأما إذا دخلت على الجملة الفعلية فقد وجب إهمالها، واشترط في الفعل حينئذ أن يكون ناسخاً إلا ما كان نافياً من الأفعال الناسخة كليس أو منفياً ك (ما زال) وأخواتها أو صلة لـ (مدام) فهذه لا تدخل عليها (إن).

قال الشيخ خالد الأزهرى: " وإن ولى (إن) المكسورة المخففة من الثقيلة فعل فشرطه أن يكون ناسخاً، وربما تحلف، وشرط الناسخ كونه غير نافي، فخرج بذلك (ليس)، وغير منفي، فخرج بذلك (زال) وأخواتها ونحو: (ما كان)، وغير صلة، فخرج بذلك (مادام)، ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع، إلا أنه كثر كونه مضارعاً ناسخاً، نحو: (وإن يكاد الذين

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٤، ٣٥.

(٢) انظر: الجنى الدانى ص ٢٠٨.

(٣) انظر: الأزهية في علم الحروف ص ٤٦، ٤٧، ٤٨.

كفروا ليزلقونك بأبصارهم^(١) ، (وإن نظنك لمن الكاذبين)^(٢). وكثر منه -أي من المضارع- كونه ماضياً ناسخاً، نحو: (وإن كانت لكبيرة)^(٣)، (إن كدت لتردين)^(٤)، (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين)^(٥)..".^(٦)

ولا يجيز جمهور البصريين دخولها على غير الفعل الناسخ، فإذا دخلت عليه فإنه يكون نادراً وشاذاً.

قال ابن يعيش: " ولا تكون هذه الأفعال الواقعة بعدها إلا من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر؛ لأن (إن) مختصة بالمبتدأ والخبر، فلما ألغيت ووليها فعل كان من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر؛ لأنها وإن كانت أفعالاً فهي في حكم المبتدأ والخبر؛ لأنها إنما دخلت لتعيين ذلك الخبر أو الشك فيه، لا لإبطال معناه، وقد أجاز الكوفيون وقوع أي الأفعال شئت بعدها، أنشدوا (بالله ربك إن قتلت.. إلخ)^(٧). وذلك شاذ قليل"^(٨).

(١) القلم: ٥١.

(٢) الشعراء: ١٨٦.

(٣) البقرة: ١٤٣.

(٤) الصافات: ٥٦.

(٥) الأعراف: ١٠٢.

(٦) التصريح ١/ ٢٣١.

(٧) هذا صدر بيت من الكامل لعاتكة بنت زيد الصحابية، وتام البيت:

بالله ربك إن قتلت لمسلماً * حلت عليك عقوبة المتعمد . وروى: (شلت يمينك إن قتلت) وروى (وجبت) بدل (حلت). وهو من شواهد: الأزهية ص ٤٩ وابن يعيش ٨/ ٧١ وشرح التسهيل ٢/ ٣٦، ٣٧ والمغنى ١/ ٢٥ والجنى الدانى ص ٢٠٨ والتصريح ١/ ٢٣١ واستشهد به على وقوع فعل ماض غير ناسخ وهو (قتلت) بعد (إن) المخففة وهو شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.

وقال المرادى: " ولا يليها من الأفعال إلا النواسخ، نحو (وإن كانت لكبيرة) ^(٢) ، وندر

قول الشاعر:

شلت يمينك إن قتلت لمسلماً * وجبت عليك عقوبة المتعمد

وأجاز الأخفش القياس على هذا البيت، وتبعه ابن مالك ^(٣) ومنه قولهم: إن قنعت

كاتبك لسوطاً ^(٤) ، وقولهم: (إن قام لأننا وإن قعد لزيد) ^(٥) وقول امرأة من العرب: (والذى

يخلف به إن جاء لخاطباً) ^(٦) فقد وقع بعد إن في هذه الأقوال فعل ماض غير ناسخ.

وأندر منه كونه لا ماضياً ولا ناسخاً بأن يكون مضارعاً غير ناسخ، كقولهم: (إن

يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه)، ولا يقاس عليه إتفاقاً. قاله صاحب التصريح ^(٧).

إن بين الإيجاب والجحد

قرئ قوله تعالى: {إن كل نفس لما عليها حافظ} ^(٨) وقوله: {وإن كل لما جميعٌ لدينا

محضرون} ^(٩). وقوله: {وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا} ^(١). بتشديد لما وتخفيفها ^(٢).

(١) انظر: شرح ابن يعيش ٧٢ / ٨.

(٢) البقرة: ١٤٣.

(٣) انظر: الجنى الدانى ص ٢٠٨.

(٤) انظر: شرح الجمل ٤٣٨ / ١ والارتشاف ١٥٠ / ٢ والمغنى ٢٥ / ١.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٧ / ٢ وأوضح المسالك ٣٥٩ / ١ والمغنى ٢٥ / ١ والتصريح ٢٣٢ / ١.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣٧ / ٢ والتصريح ٢٣٢ / ١.

(٧) انظر: التصريح ٢٣٢ / ١.

(٨) الطارق: ٤.

(٩) يس: ٣٢.

استشهد الهروي بقراءة التشديد في هذه الآيات على أن (لما) بمعنى (إلا) ، و(إن) نافية بمعنى (ما). وبقراءة التخفيف على جعل (إن) مخففة من الثقيلة بمعنى الإيجاب لا النفي، واللام للتوكيد، و(ما) صلة.

قال الهروي في كتابه: " والوجه الثالث^(٣): أن تدخل (لما) بتشديد الميم موضع (إلا) ويكون معناها (إلا)، كقولك: إن زيد لما قائم، وإن زيد لما في الدار، تريد: ما زيد إلا قائم، وما زيد إلا في الدار، قال الله تعالى: {إن كل نفس لما عليها حافظ}، {وإن كل ذلك لما جميع لدينا محضرون}، {إن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا} وقد قرئت هذه الآيات بتشديد لما وتخفيفها، فمن شدد جعلها بمعنى (إلا) ، وجعل (إن) بمعنى (ما)، كأنه قال: ما كل نفس إلا عليها حافظ، وما كلُّ إلا جميع لدينا محضرون، ومن خفف (لما) جعل (ما) صلة، وجعل (إن) مخففة من الثقيلة بمعنى الإيجاب، وأدخل لام التوكيد ليعلم أن (إن) بمعنى الإيجاب، والمعنى: إن كل نفس لعلها حافظ، وإن كلاً لجميع، وفي هذا وجه آخر عند الكوفيين، وهو أن يقول: إن زيد لقائم، فتكون (إن) بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا)، والتقدير: ما زيد إلا قائم"^(٤).

(١) الزخرف: ٣٥.

(٢) قراءة التشديد قرأ بها عاصم وابن عامر وحزمة، والتخفيف باقى السبعة انظر: التيسير لأبى عمرو الدانى ص ١٢٦ والتبيان للعكبرى ٢/ ٢٨٥.

(٣) أي من أوجه خبر (إن) إذا كانت جحداً.

(٤) انظر: الأزهية ص ٥٤.

الدراسة :

قبل الكلام في هذه المسألة أود أن أشير إلى فائدة اللام مع (إن) المخففة فأقول: ذكر النحويون أن (إن) المخففة من الثقيلة إذا أهملت فلا بد من مجيء اللام بعدها لتكون فارقة بينها وبين (إن) التي تكون للنفي.

قال الهروي: " واعلم أنه إذا بطل عمل (إن) المخففة من الثقيلة جاز أن يقع بعدها الاسم والفعل جميعاً، ولم يكن بينها وبين (إن) النافية فرق إلا باللام، فمتى ذكرت اللام فهي المخففة من الثقيلة في معنى الإيجاب، ومتى حذفت اللام فهي النافية، تقول في الاسم: إن زيد لمنطلق، وإن عمرو لخارج، تدخل اللام في الخبر إن أردت بها الإيجاب والتحقيق، وإن أردت النفي أسقطت اللام، فقلت: إن زيد منطلق، وإن عمرو خارج، تريد: ما زيد منطلق، وما عمر خارج، وتقول في الفعل إذا أردت بها الجحد: إن قام زيد، بمعنى: ما قام زيد، وإن ضربت زيداً، بمعنى: ما ضربت زيداً، وإن أردت بها الإيجاب قلت: إن قام لزيد، وإن ضربت لزيداً، فتدخل اللام على الفاعل والمفعول به لتكون فرقاً بين الإيجاب والجحد، وكذلك تقول: إن كان زيد منطلقاً، على معنى: ما كان زيد منطلقاً، وإن كان زيداً منطلقاً، على معنى الإيجاب، كأنك قلت: إنه كان زيد منطلقاً، فأدخلت اللام مع (إن) للفرق بين الإيجاب والجحد"^(١).

هذا وقد أورد بعض النحويين شواهد لإن المخففة من الثقيلة وقعت بعدها (لما)، منها قوله تعالى {إن كل نفس لما عليها حافظ}^(٢). وقوله: {وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا والآخرة عند ربك للمتقين}^(٣). واختلفوا في قراءتها فمنهم من قرأ (لما) بالتشديد ومنهم من

(١) الأزهية ص ٤٨، ٤٩ وانظر: أمالي ابن الشجري ٣/١٤٦، ١٤٧.

(٢) يس: ٣٢

(٣) الزخرف: ٣٥

قرأها بالتخفيف.

فمن قرأها بالتخفيف فعلى جعل (إن) مخففة من الثقيلة بمعنى الإيجاب، واللام للتوكيد، و(ما) صلة. ومن قرأها بالتشديد فعلى جعل (إن) نافية، و(لما) حرف استثناء بمعنى إلا.

وقد ذكر كثير من النحاة أن (لما) تأتي في الكلام على معنى إلا في موضعين: إذا وقعت بعد قسم، أو بعد نفى.

قال أبو حيان: " ولما بمعنى إلا حكاها الخليل وسيبويه^(١) والكسائي، وهي قليلة الدور في كلام العرب، فينبغي أن يقتصر فيها على التركيب الذي وقعت فيه نحو قوله تعالى: {إن كل نفس لما عليها حافظ}^(٢)، وقوله {وإن كل لما جميع لدينا محضرون}^(٣).. وقالت العرب: نشدتك الله لما فعلت، وعمرك الله لما فعلت، وقعدتك الله لما فعلت، وقد يحذف (نشدتك وسألتك) وما أشبهه فيقال: بالله لما صنعت كذا، أي نشدتك الله إلا صنعت"^(٤).

وقال المرادى في ذكر أقسام لما: " الثاني: لما التي بمعنى إلا ولها موضعان: أحدهما: بعد القسم، نحو: نشدك بالله لما فعلت، وعزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطاً.. وثانيهما: بعد النفي، ومنه: {وإن كل لما جميع لدينا محضرون}^(٥). {وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا}^(٦)، أي:

(١) انظر: الكتاب ٣/ ١٠٥.

(٢) الطارق: ٤.

(٣) يس: ٣٢.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٣٣٢.

(٥) يس: ٣٢.

(٦) الزخرف: ٣٥.

ما كل إلا جميع وما كل ذلك إلا متاع الحياة الدنيا.

ولما التي بمعنى (إلا) حكاهما الخليل وسيبويه^(١) والكسائي، وهي قليلة الدور في كلام

العرب، فينبغي أن يقتصر فيها على التركيب الذي وقعت فيه^(٢).

وقد ذكر الهروي أن مجيء (لما) بالتشديد بمعنى إلا بعد إن المخففة هو أحد الأوجه

الثلاثة^(٣) التي تقع فيه (إن) المخففة نافية فقال: والوجه الثالث: أن تقع (لما) بتشديد الميم موضع

(إلا)، ويكون معناها (إلا) كقولك: إن زيد لما قائم، وإن زيد لما في الدار، تريد: ما زيد إلا قائم،

وما زيد إلا في الدار. قال الله تعالى: {إن كل نفس لما عليها حافظ}^(٤)، {وإن كل لما جميع لدينا

محضرون}^(٥)، {وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا}^(٦). وقد قرئت هذه الآيات بتشديد لما

وتخفيفها، فمن شدد جعلها بمعنى (إلا)، وجعل (إن) بمعنى (ما)، كأنه قال: ما كل نفس إلا

عليها حافظ، وما كل إلا جميع لدينا محضرون، ومن خفف (لما) جعل (ما) صلة، وجعل (إن)

مخففة من الثقيلة بمعنى الإيجاب، وأدخل لام التوكيد ليعلم أن (إن) بمعنى الإيجاب، والمعنى:

(١) انظر: الكتاب ٣/ ١٠٥.

(٢) انظر: الجنى الداني ص ٥٩٣، ٥٩٤ مغنى اللبيب ١/ ٢٨١.

(٣) الوجه الأول: ألا تقع اللام في خبرها، نحو: إن زيد قائم، أي: ما زيد قائم، ومنه قوله تعالى: {إن عندكم

من سلطان بهذا} يونس: ٦٨ - أي: ما عندكم. والثاني: أن تدخل إلا في الخبر فتقول: إن زيد إلا قائم،

وإن قام إلا زيد، ومنه قوله تعالى: {إن الكافرون إلا في غرور} الملك: ٢٠ - أي: ما الكافرون. انظر:

الأزهية ص ٥٣.

(٤) الطارق: ٤.

(٥) يس: ٣٢.

(٦) الزخرف: ٣٥.

إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَعَلَيْهَا حَافِظٌ، وَإِنَّ كَلَامًا لَجَمِيعٌ"^(١).

أقول: والعجب من أبي حيان والمرادى وتبعهما في ذلك السيوطي^(٢) إذ يقررون أن مجيء لما بمعنى إلا قليلة الدور في كلام العرب، وينبغي أن لا يتسع فيها، بل يقتصر- على التركيب الذي وقعت فيه في كلام العرب.

بل أخرى وأولى أن يحكم عليها بالكثرة والشيوع، وذلك لمجيئها في كتاب الله تعالى، وفي كلام العرب شعره ونثره.

ومن شواهد الشعر على ذلك قول الشاعر:

منه ولدتُ ولم يُؤشَبْ به نسبي * لما كما عُصِبَ العلباءُ بالعود^(٣).

أي: إلا كما عصب.

(١) انظر: الأزهية في علم الحروف ص ٥٤، ٥٥.

(٢) انظر: الهمع ١/٢٣٦.

(٣) البيت من بحر البسيط، قائله الشماخ، وهو في ديوانه ص ٢١، ٢٦ والأضداد للأبنباري ص ٧٢٣ والأزهية للهروي ص ١٩٨. اللغة: لم يؤشَب: لم يخلط، عصب: الطى الشديد، العلباء: المراد به هنا عصب عنق البعير، والعود: هو ذو الأوتار الأربعة الذى يضرب به طرباً. يريد أن يثبت نسبه بأبيه ويؤكد التصاقه به. واستشهد بهذا البيت على مجيء لما بمعنى إلا.

أن المخففة من الثقيلة

أولاً: حكمها إذا وليها جملة اسمية:

قرئ: {أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ} ^(١) بتخفيف (أَنْ)، ورفع الاسم بعدها.

استشهد الهروي بهذه القراءة على جواز إعمال (أَنْ) المخففة من الثقيلة ورفع الإسم

بعدها، واسمها ضمير الشأن محذوف.

قال الهروي: " فإذا وليها الاسم فلك فيه وجهان:

أحدهما: أَنْ تنصبه على نية تثقيفها، كقولك: علمت أَنْ زيداً قائم، تريد أَنْ زيداً قائم...

والوجه الثاني: وهو الأجود، أَنْ ترفعه على أَنْ تريد بها الثقيلة، وتضم اسمها فيها، وتجعل ما

بعدها مبتدأ وخبراً في موضع خبرها، كقولك: علمت أَنْ زيدٌ منطلقٌ، رفعت (زيد) بالابتداء،

و(منطلقٌ) خبره، والمعنى: علمت أنه زيد منطلق، ومثله: أكثر قولي أَنْ زيدٌ ظريفٌ، تريد: أنه

زيد ظريف، وأكثر قولي أَنْ لا إله إلا الله وحده، تريد: أنه لا إله إلا الله، وأول ما أقول: أَنْ بسم الله،

تريد: أنه بسم الله، قال الله تعالى: {وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين} ^(٢) (أَنْ) هنا مخففة

من الثقيلة، كأنه قال: أنه الحمد لله رب العالمين ومثله قوله عز وجل: (أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ)

في قراءة من قرأها بالرفع وتخفيف (أَنْ)، أراد: أنه لعنة الله، وكذلك قوله: {وناديناه أَنْ يا

إبراهيم قد صدقت الرؤيا} ^(٣)، كأنه قال: أنك يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا، ومنه قول الأعشى.

في فتية كسيوف الهند قد علموا * أَنْ هالكٌ كل من يحفى ويتعل ^(٤)

(١) الأعراف: ٤٤ وهي قراءة نافع وعاصم وأبي عمرو ويعقوب. انظر: النشر ٢/ ٢٥٩ والتبيان ١/ ٢٧٥.

(٢) يونس: ١٠.

(٣) الصافات، الأيتان ١٠٤، ١٠٥.

(٤) من البسيط. انظر: ديوان الأعشى ص ١٠٩ والكتاب ٢/ ١٣٧، ٣/ ٧٤ والمحتسب ١/ ٣٠٨ والإنصاف

أراد: أنه هالك، فخفف" (١).

الدراسة :

إذا خففت (أَنَّ) المفتوحة فإنه يجب فيها الإعمال، واسمها يكون ضمير الشأن محذوفاً، والجملة بعدها في محل رفع خبرها، خلافاً للكوفيين فإنهم لا يعملونها لا في ظاهر ولا مضر- (٢). والجملة التي تقع بعدها إما أ، تكون اسمية، وإما أن تكون فعلية. فإذا دخلت (أن) على الجملة الإسمية فالكثير الشائع والأجود فيها الإعمال، كما أشرنا آنفاً.

قال ابن عصفور: " وأما (أَنْ) و(كأن) فلا يجوز فيها إلا الإعمال لبقائهما على إختصاصهما بالأسماء، إلا أن اسمها لا يكون إلا ضمير شأن محذوفاً، نحو قولك: علمت أن زيد قائم، وكان زيد قائم" (٣).

وقال صاحب التصريح: " وتخفف (أن) المفتوحة فيبقى العمل وجوباً، لتحقق مقتضاه، وهو إفادة معناها في الجملة الإسمية؛ لأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة، لكن يجب في اسمها كونه مضمراً لا مظهراً، محذوفاً لا مذكوراً" (٤).

وهذا هو ما قرره الهروي وأثبتته في أزهيته حيث ذكر أن رفع الاسم بعد (أن) المخففة من الثقيلة هو الأجود من نصبه، واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة الاسمية بعدها مبتدأ

١٩٩ / ١ وابن يعش ٧١ / ٨ وخزانة الأدب ٥ / ٤٢٦، ٨ / ٣٩٠ وحاشية الصبان ١ / ٢٩٠ واستشهد به على

تخفيف (أن)، وأسمها ضمير الشأن محذوف، والاسم بعدها مرفوع، والتقدير: أنه هالك.

(١) انظر: الأزهية في علم الحروف ص ٦٣، ٦٤.

(٢) انظر: هذا الخلاف في: الارتشاف ٣ / ٥٢٧٥ والجنى الداني ص ٢١٩ والهمع ١ / ١٤٢.

(٣) انظر: المقرب ١ / ١١٠.

(٤) انظر: التصريح ١ / ٢٣٢.

وخبر في محل رفع خبر (أن)، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: {وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين} (١). وبقوله: {ونادينا أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا} (٢). وبقراءة نافع وغيره: {أن لعنة الله على الظالمين} (٣)، وبقول الأعشى:

في فتية كسيوف الهند قد علموا * أن هالك كل من يحفى ويتعل (٤)

فقد وقعت (أن) فيها جميعاً مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة الاسمية بعدها في محل رفع خبرها.

قال أبو البقاء العكبري في القراءة التي أوردها الهروي: " يقرأ بفتح الهمزة وتخفيف (أن) وهي مخففة، أي بأنه لعنة الله " (٥).

فإذا جاء اسمها غير ما ذكر فإنه يكون ضرورة خلافاً لابن مالك فإنه لم يشترط أن يكون اسمها ضمير شأن.

قال صاحب التصريح: " وتخفف (أن) المفتوحة فيبقى العمل وجوباً.. ولكن يجب في اسمها كونه مضمراً لا مظهراً، محذوفاً لا مذكوراً، سواء كان للشأن أم لا عند ابن مالك (٦)؛ لأن (إن) المكسورة ثبت إعمالها في الظاهر دون المفتوحة، فقدروا عملها في المضمرة؛ لئلا ينحط

(١) يونس: ١٠.

(٢) الصافات: ١٠٤، ١٠٥.

(٣) الأعراف: ٤٤.

(٤) سبق تخريجه قريباً.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٧٥، ٢/ ١٥٤.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٤١.

الأقرب عن الأضعف، وذهب ابن الحاجب^(١) إلى أنه لا يكون إلا للشأن، فأما قوله ..

بأنك ربيعٌ وغيثٌ مريع * وأنت هناك تكون الثمّالاً^(٢)

فضرورة من وجهين عند ابن الحاجب: كونه غير ضمير شأن، وكونه مذكوراً، وعند

ابن مالك من وجه واحد: وهو كونه مذكوراً^(٣).

وقال الأشموني: "وأما بروز اسمها وهو غير ضمير الشأن في قوله:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني * طلاقك لم أبخل وأنت صديق^(٤)

وقوله: بأنك ربيع وغيث مريع * وأنت هناك تكون الثمّالاً

فضرورة"^(٥).

وإذا كانوا قد اشترطوا في اسمها في الأعم الأغلب أن يكون ضمير شأن، اشترطوا في الخبر

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٨٩.

(٢) من المتقارب، قائله جنوب أخت عمرو ذى الكلب، وهو من شواهد: الأزهية ص ٦٢ والتصريح ٢٣٢ / ١ وشرح الأشموني ١ / ٢٩١ والربيع: هو الفصل المعروف والغيث: المطر، والمربع: كثير المرعى، والثمّال: الغياث، واستشهد به على مجيء اسم أن المخففة ضميراً بارزاً في الموضعين (بأنك ربيع .. وأنت هناك) وهو ضرورة.

(٣) التصريح ١ / ٢٣٢.

(٤) من الطويل، قائله مجهول، وهو من شواهد: الأزهية ص ٦٢ والإنصاف ١ / ٢٠٢ وابن يعيش ٨ / ٧١ والمقرب ١١١ / ١ والجنى ص ٢١٨ والأشموني ١ / ٢٩٠ يصف نفسه بكثرة بالجوهر حتى لو سأله الحبيب الفراق لأجابه كراهة رد السائل، وخص يوم الرخاء لأن الإنسان ربما يفارق الأحباب في الشدة والشاهد فيه قوله: (فلو أنك) حيث برز اسم أن المخففة وهو غير ضمير شأن وهو شاذ.

(٥) انظر: شرح الأشموني ١ / ١٩٠، ١٩١.

أن يكون جملة؛ لأنه مفسر لضمير الشأن، وضمير الشأن لا يفسر إلا بجملة^(١).

ثانياً: حكمها إذا وليها جملة فعلية :

قرئ: {وحسبوا ألا تكون فتنة}^(٢). برفع الفعل (تكون) ونصبه.

وقرئ: {أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا}^(٣). برفع الفعل المضارع (يرجع) ونصبه. استشهد الهروي بقراءة الرفع على أن (أن) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف والجملة الفعلية بعدها خبر، وبقراءة النصب على أن (أن) مصدرية ناصبة والفعل المضارع بعدها منصوب بها، نص على ذلك بقوله " والأحسن إذا رفعت الفعل بعدها أن تفصل بينها وبين الفعل بشيء يكون عوضاً عما حذف، وهو التشديد و الاسم، نحو: لا والسين وسوف وقد وما أشبه ذلك، تقول: قد علمت أن لا يقوم زيد، وأن سيقوم زيد، وأن قد يقوم زيد، وإذا فصلت بينهما بـ (لا) فلك أن ترفع الفعل وأن تنصب، كقولك: ظنت أن لا تقوم وأن لا تقوم، قال الله تعالى: {وحسبوا أن لا تكون فتنة}، {أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا} قد قرئ بالرفع والنصب، فمن رفع قدرها (أن) الثقيلة التي تعمل في الأسماء وحذف الاسم وجعل (لا) عوضاً، وأراد: وحسبوا أنه لا تكون فتنة، ومن نصب لم يقدرها ثقيلة ولم يجعل (لا) عوضاً، وأعمل (أن) في الفعل. قال الله عز وجل: {أن لا تزوروا زورا} أخرى^(٤) بالرفع أراد أنه لا تزور، قال تعالى: {لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدر على شيء من فضل الله}^(٥) أراد أنهم لا يقدر على شيء، وقوله: {لئلا يعلم} معناه: لأن يعلم، و(لا) صلة، فإن فصلت بينها

(١) انظر: القراءات القرآنية في معنى اللبيب ص ٢٨٨.

(٢) المائة: ٧١ قرأ بالرفع أبو عمرو يعقوب وحمزة والكسائي وخلف، والباقون بالنصب. انظر: النشر-

٢٤٦/٢ والتيسير ص ١٠٠ والتبيان ١/٢٢٢.

(٣) طه: ٨٩.

(٤) النجم: ٣٨.

(٥) الحديد: ٢٩.

بالسين وسوف وليس وقد لم يجز إلا الرفع؛ لأن عوامل الأفعال لا يجوز أن يفصل بينها وبين ما عملت فيه؛ لأنها أضعف من عوامل الأسماء، وإنما جاز الفصل في (لا) لأنها قد تزداد في الكلام توكيداً، كقوله عز وجل: {ما منعك ألا تسجد} ^(١) والمعنى: ما منعك أن تسجد ^(٢).

الدراسة:

تعمل أن المخففة من الثقيلة إذا وليها جملة فعلية، ويكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً، والجمل الفعلية بعدها في محل رفع خبرها، شأنها في ذلك شأن (أن) إذا وليها جملة اسمية. وأن المخففة من الثقيلة هذه إذا وليها الفعل المستقبل وهو المضارع نظراً أولاً إلى الفعل الذي يقع قبلها، فإن كان لا يحسن معه أن تكون أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وذلك نحو (عسى، وأردت، اشتهيت، وكرهت، وخفت، نحوها فإنها تكون حينئذ أي مع هذه الأفعال مصدرية ناصبة للفعل المستقبل بعدها، كقولك: أردت أن تقوم، وكرهت أن يخرج زيد، وعسى أن تأتينا، فهذه الأفعال المضارعة منصوبة بأن قبلها وإنما نصبت بها؛ لأن الأفعال المتقدمة عليها لا يحسن معها التثقيب والإضمار، ألا ترى أنك لا تقول: أردت أنك لا تقوم، وكرهت أنه يخرج.

وإن كان الفعل الذي قبلها يحسن معه أن تكون (أن) مخففة من الثقيلة ويضم اسمها مثل: ظننت، وحسبت، كوعلمت، ونحوها، فأنت بالخيار، إن شئت نصبت بها الفعل المستقبل، وإن شئت رفعت، كقولك: علمت أن يقوم زيد وأن يقوم زيد، فالنصب على أن تجعلها غير مخففة من الثقيلة وهي المصدرية الناصبة، والرفع على أنك تريد بها المخففة من الثقيلة التي تعمل في الأسماء فخففتها، والمعنى: أنه يقوم ^(٣).

(١) الأعراف: ١٢.

(٢) انظر: الأزهية ص ٦٥، ٦٦.

(٣) المرجع السابق ص ٦٤ وانظر: المفصل للزمخشري ص ٢٩٩ وشرحه لابن يعيش ٧٧/٨.

وقد ذكر ابن يعيش علة ذلك فقال: " قد تقدم أنّ (أنّ) المفتوحة معمولة لما قبلها، وأن معناها التأكيد والتحقيق، مجراها في ذلك مجرى المكسورة، فيجب لذلك أن يكون الفعل الذى تبنى عليه مطابقاً لها في المعنى بأن يكون من أفعال العلم واليقين ونحوهما مما معناه الثبوت والاستقرار ليطابق معنيا العامل والمعمول ولا يتناقضا.

وحكم المخففة من الثقيلة في التأكيد والتحقيق حكم الثقيلة، لأن الحذف إنما كان لضرب من التخفيف، فهي لذلك في حكم المثقلة، فلذلك لا يدخل عليها من الأفعال إلا ما يدخل على المثقلة، فتقول: تيقنت أن لا تفعل ذاك، كأنك قلت: أنّك لا تفعل ذلك، قال الله تعالى: {علم أن سيكون منكم مرضى} (١). وقال {ويعلمون أن الله هو الحق المبين} (٢)، وقال: {أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا} (٣) وهو من رؤية القلب بمعنى العلم، فد(أن) ههنا المخففة من الثقيلة، واسمها منوى معها، ولا يقع قبلها شيء من أفعال الطمع الإشفاق، نحو: اشتهيت وأردت وأخاف؛ لأن هذه الأفعال يجوز فيها أن يوجد ما بعدها وألا يوجد، فلذلك لا يقع بعدها إلا (أن) الخفيفة الناصبة للأفعال؛ لأنه لا تأكيد فيها ولا مضارعة لما فيه تأكيد فتقول: أرجو أن تحسن إليّ، وأخاف أن تسيء إليّ، قال الله تعالى: {والذى أطمع أن يغفر لي خطيئتي} (٤) فهذا كله منصوب لا يجوز رفعه، وإذا قلت: علمت أن سيقوم، فإنه مرفوع لا يجوز نصبه؛ لأن ذلك ليس من مواضع الشك" (٥).

وهناك من الأفعال ما يجمع بين الشك واليقين، وهى أفعال الظن، فحيث أفادت اليقين فأن

(١) المزمّل: ٢٠.

(٢) النور: ٢٥.

(٣) طه: ٨٩.

(٤) الشعراء: ٨٢.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٨.

بعدها المخففة من الثقيلة، وحيث أفادت الشك فأن بعدها هي الناصبة للفعل المضارع.

قال ابن يعيش: "ومن الأفعال ما قد يقع بعدها (أن) المشددة، والمخففة منها بمعناها، ويفتح بعدها أيضاً الخفيفة الناصبة للأفعال المستقبلية وهي أفعال الظن والمحسبة، نحو: ظننت وحسبت وخلت، فهذه الأفعال أصلها الظن، ومعنى الظن: أن يتعارض دليلاً ويترجح أحدهما على الآخر، وقد يقوى المرجح فيستعمل بمعنى العلم واليقين، نحو الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم^(١)، وربما ضعف فصار ما بعدها مشكوكاً في وجوده يحتمل أن يكون كأفعال الخوف والرجاء، فعلى هذا تقول إذا أريد العلم: ظننت أن زيدا قائم، وأظن أن سيقوم زيد، قال الله تعالى: {فظنوا أنهم مواقعوها}^(٢) وقال: {تظن أن يفعل بها فاقرة}^(٣) والمراد بالظن هنا العلم؛ لأنه وقت رفع الشكوك، وقد قرئ {وحسبوا أن لا تكون فتنة}^(٤) رفعاً ونصباً، فالرفع على أن الحسبان بمعنى العلم، و(أن) المخففة من الثقيلة العاملة في الأسماء، ولا عوض من الذاهب والتقدير: وحسبوا أنه لا تكون فتنة، والنصب على الشك بإجرائه مجرى الخوف، و(أن) العاملة في الفعل النصب"^(٥).

وإذا رفع الفعل بعد (أن) المخففة من الثقيلة فالأحسن والأولى أن يفصل بينها بـ (قد) أو حرف تنفيس كالسين وسوف، أو حرف نفى كـ (لا، ولن، ولم)؛ وذلك عوضاً عن تخفيف (أن) وحذف اسمها.

قال ابن يعيش: "والمفتوحة بعوض عما ذهب منها أحد الأحرف الأربعة أحرف النفي وقد

(١) البقرة: ٤٦.

(٢) الكهف: ٥٣.

(٣) القيامة: ٢٥.

(٤) المادة: ٧١ وسبق تخريج القراءة قريباً.

(٥) انظر: شرح المفصل ٧٧ / ٨.

وسوف والسين، فإنه أطلق اللفظ^(١) وفيه تفصيل، وذلك أنه لا يخلو بعد التخفيف من أن يليها اسم أو فعل، فإن وليها اسم لم تحتج إلى العوض؛ لأنها جاءت على مقتضى القياس فيها.. فأما إذا وليها فعل أتى بالعوض كأنهم استقبحو أن تلى (أن) المخففة الفعل إذ حذفت الهاء وأنت تريدها، كأنهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذف وأن يليه ما لم يكن يليه وهو مثقل، فأتوا بشيء يكون عوضاً من الاسم، نحو لا، وقد، والسين، وسوف، نحو قولك: قد عرفت أن لا يقوم زيد، وأن سيقوم زيد، وأن قد قام زيد، ومنه قوله تعالى: {علم أن سيكون منكم مرضى}^(٢) وقوله: {أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا}^(٣) فمنهم من يجعل هذه الأشياء عوضاً من الاسم، ومنهم من يجعلها عوضاً عن توهينها بالحذف، وإيلائها ما لم يكن يليها من الأفعال قبل^(٤).

وجعل صاحب التصريح هذا الفصل واجباً فقال: "ويجب الفصل في غيرهن^(٥)؛ النونين والاسم، أو لثلاثا يلتبس بأن المصدرية، ولما كان التغيير مع الفعل أكثر مما هو مع الاسم وما أشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما أشبهه، والفصل إما ب(قد)؛ لأنها تقرب الماضي من الحال، نحو: {ونعلم أن قد صدقتنا}^(٦)، أو تنفيس، نحو: {علم أن سيكون}^(٧)، أو نفى ب(لا)

(١) مرجع الضمير في قول ابن يعيش يرجع إلى الزمخشري في الفصل.

(٢) المزمّل: ٢٠.

(٣) طه: ٨٩.

(٤) انظر: ابن يعيش ٨ / ٧٤.

(٥) أي: غير الأشياء التي يفصل بينها وبين (أن) المخففة، وهي الجملة الاسمية والجملة الفعلية التي فعلها جامد أو دعاء، انظر: التصريح ١ / ٢٣٢.

(٦) المائة: ١١٣.

(٧) المزمّل: ٢٠.

أو (لن) أو (لم) فقط، مثال (لا) نحو: {وحسبوا أن لا تكون فتنة} ^(١) في قراءة من ضم نون (تكون)، وحسبت أن لا قام زيد، ومثال (لن): {أيحسب أن لن يقدر عليه أحد}، ^(٢) ومثال (لم): {أيحسب أن لم يره أحد} ^(٣)، أو (لو) نحو: {وأن لو استقاموا} ^(٤) {أن لو نشاء أصبناهم} ^(٥) وهو كثير.

والحاصل أن الفعل إما مثبت أو منفي، وكل منهما إما ماضٍ أو مضارع، فالمثبت إن كان ماضياً ففاصله (قد)، وإن كان مضارعاً ففاصله حرف التنفيس، والمنفي إن كان ماضياً ففاصله (لا) فقط، وإن كان مضارعاً ففاصله (لن) أو (لم) أو (لا)، وأما (لو) فإنها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع ^(٦).

وقد احتج الهروي بالقراءتين على ما ذكرنا :

أما قراءة الرفع في قوله تعالى: {وحسبوا ألا تكون فتنة} ^(٧) فعلى أن (أن) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف والذي سوغ ذلك وقوع الفصل بـ (لا) بين (أن) والفعل المضارع (تكون)، وأيضاً وقوع الفعل (حسب) قبلها وهو يدل على اليقين، وذلك لأن المقام يقتضيه. وكذلك في قوله تعالى: {أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا} ^(٨) برفع (يرجع) وأن مخففة من

(١) المائة: ٧١.

(٢) البلد: ٥.

(٣) البذل: ٧.

(٤) الجن: ١٦.

(٥) الأعراف: ١٠٠.

(٦) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٢٣٣.

(٧) المائة: ٧١.

(٨) طه: ٨٩ وقد سبق تخريج القراءتين في صدر هذه المسألة.

الثقيلة عاملة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وقد وقع الفصل بينها بـ (لا)، وسبق كذلك بالفعل (يرى) وفعل الرؤية هنا ليس المراد به رأى البصرية، ولكن يدل على الرؤية القلبية التي تدل على اليقين^(١).

وأما قراءة النصب في الآيتين فعلى جعل (أن) مصدرية ناصبة للفعل المضارع وليست مخففة من الثقيلة.

قال الهروي: " والأحسن إذا رفعت الفعل بعدها أن تفصل بينها وبين الفعل بشيء يكون عوضاً مما حذف، وهو التشديد والاسم، نحو: (لا والسين وسوف وقد) وما أشبه ذلك، نقول: قد علمت أن لا يقوم زيد، وأن سيقوم، وأن قد يقوم، وإذا فصلت بينها بـ (لا) فلك أن ترفع الفعل وأن تنصب، كقولك ظننت أن لا تقوم، وأن لا تقوم، قال الله تعالى: {وحسبوا ألا تكون فتنة}^(٢)، {أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا}^(٣) قد قرئ بالرفع والنصب، فمن رفعها قدرها (أن) الثقيلة التي تعمل في الأسماء وحذف الاسم، وجعل (لا) عوضاً، وأراد: وحسبوا أنه لا تكون فتنة، ومن نصب لم يقدرها ثقيلة ولم يجعل (لا) عوضاً، وأعمل (أن) في الفعل. قال الله عز وجل: {أن لا تزور أزرة وزر أخرى}^(٤) بالرفع أراد أنه لا تزور، وقال تعالى: {ثلاث يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء من فضل الله}^(٥) أراد أنهم لا يقدرون، وقوله: (ثلاث يعلم) معناه: لأن يعلم، و (لا) صلة، فإن فصلت بينها بالسين وسوف وليس وقد) لم يجز إلا الرفع؛ لأن عوامل الأفعال لا يجوز أن يفصل بينها وبين ما

(١) انظر: الأزهية ص ٦٥، ٦٦.

(٢) المائة: ٧١.

(٣) طه: ٨٩.

(٤) النجم: ٣٨.

(٥) الحديد: ٢٩.

عملت فيه لأنها أضعف من عوامل الأسماء.

وإنما جاز الفصل في (لا) لأنها قد تزداد في الكلام توكيداً، كقوله عز وجل: {ما منعك ألا

تسجد} ^(١) والمعنى: ما منعك أن تسجد ^(٢).

وإذا ورد مثل ذلك في الكلام العربي بغير فصل عد نادراً وشاذاً، ومنه قول الشاعر:

علموا أن يؤمَّ الكون فجادوا * قبل أن يُسألوا بأعظم سُؤل ^(٣)

فقد وقع الفعل المضارع (يؤملون) مرفوعاً بعد (أن) المخففة من الثقيلة بغير فصل بينها

وهذا نادر وشاذ، و القياس: علموا أن سيؤملون ^(٤).

وإذا ولي (أن) المخففة جملة اسمية أو جملة فعلية فعلها جامد أو دعاء فإنه حينئذ لا يحتاج إلى

فاصل؛ وذلك لأن الفعل الجامد كالاسم، والاسم غير محتاج إلى فصل، فكذلك ما أشبهه، وأما

الدعاء فشيبهه بالجامد في عدم التصرف، فمثال الاسم قوله تعالى: {وآخر دعواهم أن الحمد لله رب

العالمين} ^(٥)، وقوله {أن لعنة الله على الظالمين} ^(٦) ومثال الفعل الجامد قوله تعالى: {وأن ليس للإنسان

إلا ما سعى} ^(٧) والفعلية التي فعلها دعاء إما بخير كقوله تعالى: {أن بورك من في النار من حولها} ^(٨)،

(١) الأعراف: ١٢.

(٢) انظر: الأزهية ص ٦٥، ٦٦.

(٣) من الخفيف، وقائله غير معروف، وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٠ وشرح التسهيل

٢/ ٤٤ والجنى الدانى ص ٢١٩، والتصريح ١/ ٢٣٣ والأشموني ١/ ٢٩٢. اللغة: يؤملون: يقصدهم

الناس، وسؤل: بمعنى مسؤل.

(٤) انظر: التصريح ١/ ٢٣٣ والأشموني ١/ ٢٩٢.

(٥) يونس: ١٠.

(٦) الأعراف: ٤٤.

(٧) النجم: ٣٨.

وإما بشر كقوله تعالى: {والخامسة أنْ غَضِبَ اللهُ عليها} (٢) في قراءة من خفف (أن) وكسر-الضاد في غير السبع، وهذا مبنى على جواز تفسير ضمير الشأن بالجملة الإنشائية وهو الصحيح (٣).

تنبيهات :

الأول: (أن) المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة؛ لأن لفظها كلفظ (عَضَّ) مقصوداً به الماضي والأمر، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كـ (جُدْ)، ولذلك أوترت (أن) المخففة المفتوحة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف، وذلك بأن جعل اسمها محذوفاً لتكون بذلك عاملة كلا عاملة، ومما يوجب مزيتها على المكسورة: أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها، ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص، فضعفت بالتخفيف وبطل عملها، بخلاف المفتوحة (٤).

الثاني: نسب السيوطي إلى سيبويه أن (أن) المخففة المفتوحة لا تعمل عنده في ظاهر ولا مضمراً، ومن ثم قال: تخفف (أن) المفتوحة، وفي إعمالها حيثئذ مذاهب: أحدها: أنها لا تعمل شيئاً في ظاهر ولا في مضمراً، وتكون حرفاً مصدرياً مهملاً كسائر الحروف المصدرية، وعليه سيبويه والكوفيون.. " (٥).

والصواب أن سيبويه لم ير ذلك بل ذهب إلى عكسه وهو إعمالها مخففة مفتوحة مضمراً فيها

(١) النمل: ٨.

(٢) النور: ٩ هذه قراءة نافع والباقون بتشديد أنْ و(غضب) بفتح الضاد. انظر: النشر- ٢/ ٣٣٠، ٣٣١ والاتحاف ٢/ ٢٩٢.

(٣) انظر: ابن يعش ٧٧/ ٨ والتصريح ٢٣٢/ ١ والأشْمونى ٢٩١/ ١، ٢٩٢.

(٤) انظر: شرح الأشْمونى ١/ ٢٩١.

(٥) انظر: الهمع ١/ ١٤٢.

الاسم حيث نص على ذلك في كتابه فقال: " ومن قال: (والخامسة أن غضب الله عليها) ^(١) فكأنه قال: أنه غضب الله عليها، لا تخففها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة مضمراً فيها الاسم.. ومثل ذلك قول الأعشى:

في فتية كسيوف الهند قد علموا * أن هالك كل ما يحفى ويتعل ^(٢)
كأنه قال: "أنه هالك" ^(٣).

ثالثاً: جى ء (أن) بمعنى (إذا) في الدلالة على الماضي:

قرئ: {ولا يجرمكم شأن قوم أن صدوكم} ^(٤).

وقرئ: {أفضرب عنكم الذكر صفحاً أن كنتم قوماً مسرفين} ^(٥). بكسر- أن وفتحها في الموضوعين.

استشهد الهروي بقراءة فتح (أن) في الموضوعين على أنها بمعنى (إذ) في الدلالة على الماضي، وبقراءة الكسر على أنها شرط فتدل حينئذ على الاستقبال.

قال الهروي: " والوجه السادس ^(٦): تكون (أن) بمعنى (إذ)، وإن شئت بمعنى (لأن) وبمعنى (من أجل)، كقولك: كلمني زيد أن قام عمرو، يريد: إذ قام عمرو، وغضب أخوك أن

(١) النور: ٩ وهي قراءة يعقوب ووافقه الحسن. انظر: الاتحاف ٢/ ٢٩٣.

(٢) سبق تخريجه قريباً.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ١٦٣، ١٦٤.

(٤) المائة: ٢ وقراءة كسر همزة (إن) قراءة أبي عمرو وابن كثير، والباقون بفتحها. انظر: التيسير ص ٩٨ والنشر ٢/ ٢٤٤.

(٥) الزخرف: ٥ قرأ بالكسر نافع وأبو جعفر وهمزة والكسائي وخلف، وباقي العشرة بالفتح. انظر: التيسير ص ١٩٥ والنشر ٢/ ٢٥٢، ٢٥٣.

(٦) أي من أوجه (أن) المخففة المفتوحة الهمزة.

ضربته، يريد إذ ضربته، قال الله عز وجل: {وعجبوا أن جاءهم منذر منهم} (١) معناه: إذ جاءهم... وقال: (ولا يجر منكم شأن قوم أن صدوكم) معناه: إذ صدوكم، ولأن صدوكم، ومن قرأ بكسر- (إن) معناه الاستقبال، وكذلك قوله تعالى: (أفضرب عنكم الذكر صفحاً أن كنتم قوماً مسرفين) يقرأ بكسر (إن) وفتحها، فالمكسورة للاستقبال، والمفتوحة للمضى وكذلك ما أشبهه" (٢).

الدراسة:

ترد (أن) المفتوحة الهمزة والمخففة من الثقيلة في كلام العرب على معان كثيرة (٣).
منها: أن تكون بمعنى (إذ) في الدلالة على الماضي عند بعض النحويين (٤)، نحو قولك:
هجرني زيد أن ضربت عمراً، أي: إذ ضربت. واستشهدوا على ذلك بالكثير من الآيات والأبيات
كقوله تعالى: {وعجبوا أن جاءهم منذر منهم} (٥) أذ: إذا جاءهم، وقوله: {ألم تر إلى الذي حاج
إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك} (٦)، وقوله: {إنا نطمع أن يغفر لنا ربنا خطيانا أن كنا أول المؤمنين} (٧)

(١) ق: ٢.

(٢) انظر: الأزهية ص ٧١، ٧٣.

(٣) من هذه المعاني: أن تكون مصدرية، ومخففة من الثقيلة، ومفسرة، وزائدة، وشرطية، ونافية بمعنى لا،
وبمعنى لئلا، وبمعنى إذا، وبمعنى (إن) المكسورة الهمزة، وجازمة في لغة قوم من العرب. انظر: الجنى
الداني من ص ٢١٦ إلى ص ٢٢٦.

(٤) هم الكوفيون. أنظر: معاني القرآن للفراء ٢٧/٣ ومفتى اللبيب ١/٢٦، ٣٦ وشرح أبيات المغنى
١٢٠/١.

(٥) ص: ٤.

(٦) البقرة: ٢٥٨.

(٧) الشعراء: ٥١.

وقوله: {ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً أن يكبروا} ^(١)، وقوله: {ولا يجرمكم شأن قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام} ^(٢) وقول: {أفنزرب عنكم الذكر صفحاً أن كنتم قوماً مسرفين} ^(٣) في قراءة من فتح الهمزة، ومنه قول الشاعر:

سألناني الطلاق أن رأتاني * قلّ مالي قد جئتني بنكر ^(٤)

وقول الآخر:

أحبك أن سكنت جبال حسمى * وأن ناسبت بثنة من قريب ^(٥)

وقول الآخر:

أنغضب أن أذنا فتيبة حزتا * جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم ^(٦)

(١) النساء: ٦.

(٢) المائدة: ٢.

(٣) الزخرف: ٥.

(٤) البيت من بحر الخفيف، وقائله زيد بن عمرو بن نفيل وهو من حكماء الجاهلية، والبيت من شواهد: الكتاب ١٥٥ / ٢، ٥٥٥ / ٣، والأصول ١ / ٢٥٢، ٣ / ٤٧٠ والأزهية ص ٧٣ وأمالى ابن الشجرى ٣ / ١٦٢ وقنله: سألناني: أي سألتني بالهمزة فأبدلت ألفاً للتخفيف أي: طلبت الطلاق، ومعنى البيت واضح. واستشهد به على مجيء (أن) المخففة المفتوحة الهمزة بمعنى إذا الظرفية في الدلالة على الماضي.

(٥) من الوافر، وقائله جميل بن معمر، وهو في ديوانه ص ٣٥ من شواهد: الأزهية ص ٧٣ وأمالى ابن الشجرى ٣ / ١٦٢ وحبال حسمى: اسم موضع، وبثنة: الزبدة، وتصغيرها بثينة وبها سميت المرأة. والشاهد فيه (أن سكنت).. و(أن ناسبت) وهو كسابقه.

(٦) من الطويل، وقائله الفرزق، وهي في ديوانه ص ٨٥٥ ومن شواهد الكتاب ٣ / ١٦١ ومعانى القرآن، للفراء ٣ / ٢٧ والأزهية ص ٧٣ وأمالى ابن الشجرى ٣ / ١٦٣ والجنى الدانى ص ٢٢٤ والمغنى ١ / ٢٦، ٣٦ وشرح أبيات المغنى ١ / ١١٧، وقتيبة: هو قتيبة بن مسلم الباهلى أمير خراسان من قبل عبد الملك بن مروان، وحزتا: ن الحز وهو القطع، وهو كناية عن القتل، وابن خازم: هو عبد الله بن خازم السلمى أمير

فـ (أن) في هذا كله بمعنى (إذ) الظرفية في الدلالة على الماضي.

وقد أنكر هذا القول ورده جمع من النحويين منهم ابن الشجرى والمرادى وابن هشام وجعلوا

(أن) في الشواهد المذكورة مصدرية.

قال ابن الشجرى: " وهذا قول خال من العربية، والصواب أن (أن) في الآي المذكورة

والآبيات الثلاثة على بابها؛ فهي مع الفعل الذى وصلت به في تأويل مصدر مفعول من أجله، فقوله:

(وعجبوا أن جاءهم منذر منهم) معناه: لأن جاءهم، ومن أجل أن جاءهم، وكذا التقدير في جميع ما

استشهد به" (١).

وقال المرادى بعد عرض بعض الشواهد السابقة: " وهذا ليس بشيء، و(أن) في الآيتين (٢)

مصدرية، وأما في البيت (٣) فهي عند الخليل (٤) مصدرية، وعند المبرد (٥) مخففة" (٦).

وقال ابن هشام: " والصواب أنها في ذلك كله مصدرية، وقبلها لام العلة مقدره" (٧).

وأما الهروى فقد أجاز أن تكون (أن) المخففة المفتوحة الهمزة بمعنى (إن) وعده وجهاً من

وجوه (أن)، وساق الشواهد السالفة الذكر في هذه المسألة دليلاً على ذلك وأجاز فيها أيضاً أن تكون

خراسان من قبل ابن الزبير.

والشاهد فيه قوله: (أن أذنا قتيبة حزتا) وهو كسابقيه.

(١) انظر: أمالى ابن الشجر ٣/ ١٦٣.

(٢) هما قوله تعالى: {بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم} ق: ٢ وقوله: {أن تؤمنوا بالله ربكم} الممتحنة ١.

(٣) هو قول الشاعر: أتجزع أن ذنا قتيبة حزناً * البيت. وقد رواه برواية (أتجزع) بدل (أتغضب).

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ١٦١.

(٥) انظر: الكامل ٢/ ٤٢١.

(٦) انظر: الجنى الدانى ص ٢٢٥.

(٧) انظر: المغنى ١/ ٣٦.

مصدرية مسبوقه بلام التعليل كما قال غيره، من غير نكير منه أن تكون (أن) بمعنى (إذ)، فقال ما نصه: " والوجه السادس: تكون (أن) بمعنى (إن) ، وإن شئت بمعنى (الآن) ^(١) ، وبمعنى (من أجل)، كقولك: كلمني زيد أن قام عمرو، يريد: إذ قام عمرو، وغضب أخوك أن ضربته، يريد: إذ ضربته، قال الله عز وجل: {وعجبوا أن جاءهم منذر منهم} ^(٢) معناه إذ جاءهم، وقال: {ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك} ^(٣) معناه إذ، وقال: {إننا نطمع أن يغفر لنا ربنا خطايانا أن كنا أول المؤمنين} ^(٤)، معناه: إذ كنا أول المؤمنين، وقال: {ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً أن يكبروا} ^(٥) أي: من أجل أن يكبروا، وقال: {فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما} ^(٦) أي: من أجل أن تضل إحداهما، أي تنسى إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى، وقال {ولا يجرمكم شتان قوم أن صدوكم} ^(٧) معناه: إذ صدوكم، ولأن صدوكم ، ومن قرأ بكسر- (إن) معناه الاستقبال، وكذلك قوله: {أفترض ب عنكم الذكر صفحاً أن كنتم قوماً مسرفين} ^(٨) يقرأ بكسر- (إن) وفتحها، فالمكسورة للاستقبال، والمفتوحة للمضى، وكذلك ما أشبهه.

قال الشاعر (زيد بن عمرو بن نفيل):

(١) أي مصدرية مسبوقه بلام التعليل المقدرة. كما قال ابن هشام وغيره.

(٢) ص : ٤ .

(٣) البقرة: ٢٥٨ .

(٤) الشعراء: ٥١ .

(٥) النساء: ٦ .

(٦) البقرة: ٢٨٢ .

(٧) المائدة: ٢ .

(٨) الزخرف: ٥ .

سالتاني الطلاق أن رأأتاني * قل ما لي قد جئتني بنكر^(١)

يريد: إذ رأأتاني، وقال جميل بن معمر:

أحبك أن سكنت جبال حسمى * وأن ناسبت بشنة من قريب^(٢)

يريد: إذ سكنت واذ ناسبت... وقال الفرزدق في مثله:

أتغضب أن أذنا فتية حزناً * جهاراً ولم تغضب لتقتل ابن خازم^(٣)

يريد: إذ أذنا فتية^(٤).

وبقوله أقول؛ لأن المعنى يستقيم بكلا الوجهين، والله أعلم.

(١) سبق تخريجه قريباً.

(٢) سبق تخريجه قريباً.

(٣) سبق تخريجه قريباً.

(٤) انظر: الأزهية في علم الحروف للهروي ص ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤

(ما) بين الاستفهام والخبر

قريء قوله تعالى: {قال موسى ما جئتم به السحر} ^(١) على الاستفهام والخبر ^(٢).

استشهد الهروي بقراءة الاستفهام على أن (ما) اسم استفهام بمعنى أي شيء في محل رفع مبتدأ، والجملة الفعلية بعدها في محل رفع خبر، وبقراءة الخبر على أن (ما) اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع مبتدأ، والجملة الفعلية بعدها صلة الموصول، والسحر خبر المبتدأ.

قال الهروي: "... وأما قوله تعالى: {قال موسى ما جئتم به السحر} فإنه يقرأ على الاستفهام وعلى الخبر، فمن قرأ على الاستفهام ف (ما) اسم استفهام بمعنى (أي) ^(٣)، كأنه قال: أي شيء جئتم به؟ السحر هو، و(ما) في موضع رفع بالابتداء، والسحر خبر ^(٤) الابتداء، ومن قرأه على الخبر ف (ما) بمعنى الذي، كأنه قال: الذي جئتم به السحر، و(ما) في موضع رفع بالابتداء. وجئتم صلتها، والعائد عليها الباء في (به)، والسحر خبر الابتداء" ^(٥).

الدراسة:

ترد (ما) في كلام العرب اسم استفهام بمعنى أي شيء، واسماً موصولاً بمعنى الذي، وكلاهما لغير العاقل. وهذان المعنيان مشهوران عند المعربين وفي كتب المصنفين؛ إذ لا يخلو منها

(١) يونس: ٨١.

(٢) قراءة الاستفهام لأبي عمرو وأبي جعفر، والباقون على قراءة الخبر. انظر: النشر- في القراءات العشر- ٣٧٣/١ والتيسير ص ١٢٣ والتبيان في إعراب القرآن ٣٢/٢.

(٣) بقصد أنها بمعنى: أي شيء.

(٤) في إعراب الخبر نظر، أقول: إن خبر (ما) هو جملة (جئتم)، والسحر: خبر المبتدأ محذوف تقديره: هو السحر، أو مبتدأ حذف خبره، تقدير: السحر هو؟ ويجوز أن يكون بدلاً من موضع (ما)، كما تقول: ما عندك أدينار أم درهم؟ انظر: التبيان في إعراب القرآن ٣٢/٢ والمغنى لابن هشام ٢٩٨/١.

(٥) انظر: الأزهية ص ٧٦.

كتاب نحو^(١).

وقد أورد الهروي هذين المعنيين في أزهيته فقال: "... وتكون استفهاماً، كقولك: ما اسمك؟ وما عندك؟ وما فعل زيد؟، ومعنى (ما) هنا: أى شىء، ومنه قوله تعالى: {وما تلك بيمينك يا موسى} ^(٢)، {فما أصبرهم على النار} ^(٣). {ما يفعل الله بعذابكم إن شكرتم} ^(٤) و(ما) في قولك: (ما اسمك) في موضع رفع بالابتداء، وقولك: (ما فعل زيد) في موضع نصب بوقوع الفعل عليها، فإن قلت: (ما جاء بك؟) ف (ما) في موضع رفع بالابتداء، وما بعدها خبرها، وفي (جاء) ضمير يعود إلى (ما) وهو فاعل (جاء)؛ لأن (جاء) فعل، و(بك) في موضع نصب لأنه مفعول به.

وتكون خبراً بمعنى (الذى)، وتلزمها الصلة كما تلزم (الذى)، كقولك: ما أكلتُ الخبز، وما شربتُ الماء، وما تقول أقول، والمعنى: الذى أكلت الخبز، والذى شربت الماء، والذى تقول أقول، وهى ههنا في موضع رفع بالابتداء، و(أكلت) صلتها، و(الخبز) خبر الابتداء، و(أكلت) واقع على هاء مضمره، يريد: الذى أكلته، ومنه قوله تعالى: {إنما صنعوا كيد ساحر} ^(٥) و{وإنما توعدون لآت} ^(٦) المعنى: إن الذى صنعوه... وإن الذى توعدونه" ^(٧).

واستشهد للمعنيين بقوله تعالى: {ما جئتم به السحر} على قراءتى الاستفهام والخبر، فقال: "

(١) انظر: المفصل للزمخشري ص ١٤٥، ١٤٦ وشرحه لابن يعيش ٣/ ١٤٥، ٤/ ٥ والجنى الدانى ص ٣٣٦ ومغنى اللبيب ١/ ٢٩٦، ٢٩٨.

(٢) طه: ١٧.

(٣) البقرة: ١٧٥.

(٤) النساء: ١٤٧.

(٥) طه: ٦٩.

(٦) الأنعام: ١٣٤.

(٧) انظر: الأزهية ص ٧٦.

وأما قوله عز وجل: {قال موسى ما جئتم به السحر} فإنه يقرأ على الاستفهام وعلى الخبر، فمن قرأ على الاستفهام فـ(ما) بمعنى (أى)، كأنه قال: أي شيء جئتم به السحر هو، و(ما) في موضع رفع بالابتداء، والسحر خبر الابتداء^(١)، ومن قرأه على الخبر فـ(ما) بمعنى الذي، كأنه قال: الذي جئتم به السحر، و(ما) في موضع رفع بالابتداء، و(جئتم) صلتها، والعائد عليها الهاء في به، والسحر خبر الابتداء".

وهذه القراءة استشهد بها ابن هشام على المعنيين المذكورين وعلى التفصيل الذي ذكره الهروي فقال: "الاستفهامية، ومعناها أي شيء، نحو: (ما هي)^(٢) (ما لونها)^(٣) (وما تلك يمينك)^(٤) (قال موسى ما جئتم به السحر)^(٥) وذلك على قراءة أبي عمرو (السحر) بمد الألف، فـ(ما) مبتدأ، والجملة بعدها خبر، و(السحر) إما بدل من (ما)، ولهذا قرن بالاستفهام، وكأنه قيل، السحر جئتم به، وإما بتقدير أهو السحر، أو: ألسر ح هو، وأما من قرأ (السحر) على الخبر فـ(ما) موصولة، والسحر خبرها"^(٦).

(١) سجلت اعتراضى على هذا الإعراب في صدر هذه المسألة، وسيأتى في كلام ابن هشام.

(٢) البقرة: ٦٨.

(٣) البقرة: ٦٩.

(٤) طه: ١٧.

(٥) يونس: ٨١.

(٦) انظر: مغنى اللبيب ١/ ٢٩٨.

حذف عائد الصلة المرفوع

قرئ قوله تعالى: {أن يضرب مثلاً ما بعوضة} ^(١) برفع بعوضة.

استشهد الهروي بهذه القراءة على جواز حذف عائد الصلة المرفوع فقال: "... ومنه قراءة من

قرأ: {أن يضرب مثلاً ما بعوضة} بالرفع، أراد: ما هو بعوضة، أي: الذي هو بعوضة، جعل (ما) بمعنى الذي" ^(٢).

الدراسة:

باستقراء كلام العرب في هذا الباب نجد أنهم قد حذفوا الرواجع من الصلة، وكثر ذلك عندهم حتى صار قياساً، وليس حذفها دون إثباتها في الحسن، وقد جاء الأمران في كتاب الله تعالى فالأول كقوله: {أهذا الذي بعث الله رسولا} ^(٣) والمراد بعثه، والثاني قوله: {كالذي يتخبطه الشيطان من المس} ^(٤). فأتى بالعائد وهو الهاء في قوله (يتخبطه) ^(٥).

سبب حذف العائد من الصلة :

قال ابن يعيش في ذكر سبب ذلك: " وإنما حذفوا العائد من الصلة؛ لأن (الذي) وما بعده من

(١) البقرة: ٢٦ نسبت قراءة الرفع إلى ربيعة بن العجاج في: شواذ ابن خالوية ص ١٢ والمحتسب ١/ ٦٤ والكشاف ١/ ٢٤٦ وإلى الضحاك وابن أبي عملة في تفسير القرطبي ١/ ٢٤٣، والبحر المحيط، ١/ ١٢٣، وغير منسوبة في: معاني القرآن للأخفش ١/ ٥٩ تحقيق د/ هدى قراعة، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٣.

(٢) انظر: الأزهية في علم الحروف للهروي ص ٨٣.

(٣) الفرقان: ٤١.

(٤) البقرة: ٢٧٥.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٥٢.

الفعل والفاعل والمفعول جميعاً كاسم واحد، وكذلك كل موصول يكون هو وصلته كاسم واحد، فكأنهم استطالوا الاسم وأن يكون أربعة أشياء كشيء واحد، فكرهوا طولها كما كرهوا طول شهيب واحمرار فحذفوه بحذف الياء، وقالوا: شهاب واحمرار، كذلك لما استطالوا الاسم بصلته حذفوا من صلته العائد تخفيفاً وإنما حذفوا الراجع دون غيره من الصلة؛ إذ لم يكن سبيل إلى حذف الموصول؛ لأنه هو الاسم، ولا إلى حذف الفعل، لأنه هو الصلة، ولا إلى حذف الفاعل؛ لأن الفعل لا يستغنى عنه فحذفوا الراجع" (١).

حذف العائد المرفوع:

أجاز النحويون حذف الضمير العائد المرفوع بشرطين:

الأول: أن يكون مبتدأ، اشترطوا في خبر ذلك المبتدأ أن يكون مفرداً، فلا يحذف العائد في نحو: جاء اللذان قاما، أو: ضربا - بالبناء للمجهول، أو كانا قائمين؛ لأنه فيها جميعاً غير مبتدأ؛ فإنه في الأول فاعل، وفي الثاني نائب عن الفاعل، وفي الثالث منسوخ، فهو فاعل مجازاً، والفاعل ونائبه لا يحذفان (٢).

ولا يحذف أيضاً في نحو: جاء الذي هو يقوم، أو: هو عندك، أو هو في الدار؛ لأن الخبر غير مفرد، لأنه في الأول جملة فعلية، وفي الثاني ظرف، وفي الثالث جار ومجرور، فإذا حذف الضمير المنفصل المقيد للاختصاص فيما سبق لم يدل دليل على حذفه؛ إذ الباقي بعد الحذف للضمير جملة أو شبهها، وكل منهما صالح لأن يكون صلة كاملة؛ لاشتراكه على ضمير مستتر في الفعل وفي شبه الجملة بخلاف الخبر المفرد (٣).

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٥٢/٣.

(٢) انظر: التصريح ١٤٣/١.

(٣) المرجع السابق نفسه، وانظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٦٩/١.

قال الرضى: " ويشترط في المبتدأ المحذوف: ألا يكون خبره جملة، ولا ظرفاً، ولا جاراً أو مجروراً؛ اذ لو كان أحدهما، لم يعلم بعد الحذف أنه حذف شىء؛ إذ الجملة والظروف يصلحان مع العائد فيها لكونها صلة" (١).

هذا وقد ذكر الأشمونى لحذف العائد المبتدأ شرطاً آخر (٢).

أحدها: ألا يكون معطوفاً، نحو: جاء الذى زيد وهو فاضلان؛ وذلك لأن المعطوف على المبتدأ مبتدأ، واشترطوه؛ لأن حذفه وحده يؤدى إلى بقاء العاطف بدون المعطوف، ومع العاطف فيه صورة الإخبار عن مفرد بمثنى (٣).

ثانيها: ألا يكون معطوفاً عليه: نحو: جاء الذى هو وزيد قائمان؛ لأنه يؤدى إلى وقوع حرف العطف صدرًا، أو الإخبار عن مفرد بمثنى صورة (٤).

ثالثها: أن لا يكون بعد لولا، نحو جاء الذى لولا هو لأكرمتك؛ وذلك لوجوب حذف الخبر بعدها، فلو حذف العائد لأدى إلى الإجحاف (٥).

زاد الصبان على ما ذكره الأشمونى شرطين آخرين (٦):

أحدهما: ألا يكون بعد حرف نفى، نحو: جاء الذى ما هو قائم.

ثانيهما: ألا يكون بعد حصر، نحو: جاء الذى ما فى الدار إلا هو، وإنما فى الدار هو.

(١) انظر: شرح الرضى على الكافية ٢٦/٣.

(٢) انظر: شرح الأشمونى ١٦٩/١.

(٣) انظر: حاشية الصبان ١٦٩/١.

(٤) انظر: المرجع السابق نفسه.

(٥) انظر: المرجع السابق نفسه.

(٦) انظر: حاشية الصبان ١٦٩/١ وعليه يكون مجموع الشروط ستة.

الشرط الثاني: أي من شرطى حذف العائد المرفوع - أن تطول الصلة في صلة غير (أى) عند البصريين، ولم يشترطه الكوفيون^(١)، فأجازوا حذف العائد في نحو: جاء الذى هو فاضل، من غير أن تطول الصلة، ومن شواهد قراءة رؤبة وغيره (مثلاً ما بعوضة) برفع بعوضة، وقراءة الحسن ويحيى بن يعمر وغيرهما: (تماماً على الذى أحسن) برفع أحسن، والتقدير فيها: الذى هو بعوضة، والذى هو أحسن، بحذف العائد فيها من غير أن تطول الصلة.

وقد حكم البصريون عليه بالضعف وعلى ما ورد منه بالندرة والشذوذ.

قال سيويه: " واعلم أن (كفى بنا فضلاً على من غيرنا)^(٢) أي برفع (غيرنا) أجود، وفيه ضعف إلا أن يكون فيه (هو)؛ لأن (هو) من بعض الصلة، وهو نحو: مررت بأئهم أفضل، وكما قرأ بعض الناس هذه الآية: (تماماً على الذى أحسن).

واعلم أنه يقبح أن تقول: هذا من منطلق، إذا جعلت المنطلق حشواً أو وصفاً، فإن أطلت الكلام فقلت: من خير منك، حسن في الوصف والحشو.

زعم الخليل - رحمه الله - أنه سمع من العرب رجلاً يقول:

ما أنا بالذى قائل لك سوءاً ، وما أنا بالذى قائل لك قبيحاً"^(٣)

(١) انظر: هذا الخلاف في: الإنصاف ٢/ ٧١٥ وشرح الرضى على الكافية ٢/ ٧ والتصريح ١/ ١٤٣، ١٤٤ وشرح الأشمونى ١/ ١٦٨، ١٦٩.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل، والبيت بتهامه: فكفى بنا فضلاً على من غيرنا: حب النبى محمد إيانا وقاله حسان بن ثابت وقيل: كعب بن مالك، وقيل: عبد الله بن رواحه. وهو في: الكتاب ٢/ ١٠٥ ومعانى القرآن للفراء ١/ ٢١ والأزهية ص ١٠١ وأمالى ابن السجرى ٢/ ٤٤١ وابن يعيش ٤/ ١٢ وشرح التسهيل ١/ ٢٢٢، ٢١/ ٢٩٨ والجنى الدانى ص ٥٣.

(٣) الكتاب ٢/ ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨ وانظر: المحتسب ١/ ٦٤، ٢٣٥.

ووصفه ابن يعيش بأنه ضعيف جداً وأن الذى سهله قليلاً العلم بموضعه، فقال بعد أن ذكر القراءتين السابقتين وبعض الشواهد الأخرى: "وحذف الضمير من هذا ضعيف جداً؛ لأن العائد هنا شطر الجملة، وليس فضلة كالهاء في قولك: الذى كلمته، والذى سهله قليلاً العلم بموضعه إذ كانت الصلة لا تكون بالمفرد"^(١).

وقال صاحب التصريح: "ولا يكثر الحذف للضمير المرفوع في صلة غير (أى) عند البصريين إلا إن طالت الصلة: إما بمعمول الخبر أو بغيره، سواء تقدم المعمول على الخبر، نحو: {وهو الذى فى السماء إليه} ^(٢) أو تأخر، نحو قولهم، ما أنا بالذى قائل لك سوءاً، حكاة الخليل ^(٣)، ويستثنى من اشتراط الطول (لاسيما زيد) فإنهم جوزوا في (زيد) إذا رفع أن تكون (ما) موصولة، و(زيد) خبر مبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: ولاسى الذى هو زيد، فحذف العائد وجوباً ولم تطل الصلة، وهو مقيس وليس بشاذ؛ وذلك لأنهم نزلوا (لاسيما) منزلة (إلا) الاستثنائية، فناسب ألا يصرح بعدها بجملة، فإن قلت: (لاسيما زيد الصالح) فلا استثناء لطول الصلة بالنعت... وشذ قراءة بعضهم وهو يحيى بن يعمر (تماماً على الذى احسن) بالرفع وشذت قراءة ابن أبى عبله والضحاك رؤبة بن العجاج (مثلاً ما بعوضة) برفع بعوضة، أى: الذى هو أحسن، والذى هو بعوضة، وشذ قوله:

من يَعْنِ بالحمد لم ينطق بها سَفَهُ * ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم^(٤)

(١) انظر: شرح ابن يعيش ٣/ ١٥٣.

(٢) الزخرف: ٨٤.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٠٧، ١٠٨.

(٤) من البسيط، لم يعرف قائله، وهو في: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٦ وشرح التسهيل ١/ ٢٠٦ والتصريح ١/ ١٤٤ وشرح الأشمونى ١/ ١٦٩. والشاهد فيه قوله: (بها سقه) حيث حذف العائد المرفوع من جملة الصلة ولم تطل وهذا شاذ عند البصريين، قياس عند الكوفيين.

أي: بما هو سفه.. والكوفيون لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة، يقيسون على ذلك المسموع من الآية والبيت ونحوهما، وتبعهم الناظم^(١) إلا أنه جعله قليلاً، قال: وإن لم - يستطل بالحذف نزر"^(٢).

ومحل الخلاف بين البصريين في اشتراط الصلة وعدم اشتراطها إنما هو في غير (أى)، أما (أى) فلا يشترط فيها الطول، اتفاقاً، لأنها مفتقرة إلى الصلة وإلى الإضافة، فكانت أطول، فحسن معها تخفيف اللفظ^(٣).

قال الرضى: " وإذا حصل المبتدأ المشروط، فالبصريون قالوا: إن كان في صلة (أى) جاز الحذف بلا شرط آخر، نحو قوله تعالى: {أيهم أشد على الرحمن عتياً}^(٤)، وقوله: إذا ما لقيت بنى مالك * فسلم على أيهم أفضل^(٥) لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الإضافة، وإن لم تطل الصلة... وإن لم يكن في صلة (أى) لم يحذف إلا بشرط الاستطالة، كقوله تعالى: {وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله}^(٦). طالت الصلة بالعطف عليها.

(١) انظر: شرح التسهيل ١/٢٠٦.

(٢) انظر: التصريح ١/١٤٤.

(٣) انظر: التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية في مغنى اللبيب ص ١٦٣.

(٤) مريم: ٦٩.

(٥) من المتقارب، قاله غسان بن وعله، وقيل: رجل من غسان. انظر: الإنصاف ٢/٧١٥ وشرح الرضى ٣/٢٧ والمغنى ١/٧٨، ٢/٤٠٩، ٥٥٢ والشاهد فيه قوله: (على أيهم) ببناء (أى) على الضم وهى اسم موصول بمعنى الذى وقد حذف العائد المرفوع والتقدير: على الذى هو أفضل، ولم يشترط في ذلك طول الصلة لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الإضافة.

(٦) الزخرف: ٨٤.

وأما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقاً في صلة (أن) كان أو في غيرها، مع الاستطالة أو بدونها، كما قرئ في الشواذ (على الذي أحسنُ)، ويروى: ما أنا بالذى قائل لك شيئاً^(١).

هذا وقد أجاز الهروي حذف العائد المرفوع من غير أن تطول الصلة متابعاً بذلك مذهب الكوفيين، وهو وإن لم يصرح بذلك إلا أنه أجازته من غير أن يشير إلى ضعفه أو شذوذ ما ورد منه، ومن ثم قال في مجيء (ما) نكرة بمعنى شيء: "... وتقول: أكلت ما طيباً، تريد: شيئاً، وإن شئت قلت: أكلت ما طيباً بالرفع، على أن تجعل (ما) بمعنى الذي، وترفع (طيباً) بإضمار المبتدأ، تريد: الذي هو طيب، ومنه قراءة من قرأ: (أن يضرب مثلاً ما بعوضة) بالرفع أراد: ما هو بعوضة، جعل (ما) بمعنى الذي"^(٢).

فراه هنا قد وجه القراءة المذكورة بالرفع على حذف العائد المرفوع الواقع مبتدأ من غير أن تطول الصلة، ولم يصف ذلك بضعف أو شذوذ مما يدل على أنه يميزه من غير أن يشترط وهذا ما أميل إليه وأرجحه لكثرة الوارد منه نشراً ونظماً.

والله أعلم

(١) انظر: شرح الرضى على الكافية ٢٧/٣.

(٢) انظر: الأزهية في علم الحروف ص ٨٣.

(أَى) الموصولة بين الإعراب والبناء

قريء قوله تعالى: {ثم لتنزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيْهَمُّ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ يَمِينًا} (١) بنصب (أَيْهَمُّ).

استشهد الهروي بهذه القراءة على جواز إعراب (أَى) مع كونها مضافة وقد حذف عائدها، فقال: "واعلم أن (أَيًّا) في الخبر إذا كانت مضافة، ولم يكن بعدها (هو)، بنيت على الضم إلا في حال الخفض، كقولك، كلمتُ أَيْهَمُّ في الدار، وكَلَّمْتُ أَيْهَمُّ أَفْضَلُ، تريد: الذي في الدار، والذي هو أفضل، ومنه قوله تعالى: {لتنزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيْهَمُّ أَشَدُّ}، وتقول: مررت بأَيْهَمُّ قام، بالخفض.

ومن العرب من يقول: كَلَّمْتُ أَيْهَمُّ أَفْضَلُ، فيعربها على القياس، ويعمل فيها الفعل، ويرفع ما بعد بإضمار (هو)، قال سيبويه (٢)، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها، وقد قرأ بعض القراء: {ثم لتنزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيْهَمُّ أَشَدُّ} بالنصب (٣).
الدراسة :

من الأسماء الموصولة الملازمة للإضافة (أَى)، وهي تحتاج إلى كلام بعدها تتم به اسماً كاحتياج (الذي)، و(من، و ما) إذا كانا بمعنى (الذي)، ويعمل فيها ما قبلها من العوامل كما تعمل في (الذي)، فتقول: لأضربن أَيْهَمُّ في الدار، والمعنى: الذي في الدار منهم، فأى بمنزلة الذي، إلا أنها تفيد تبعيض ما أضيفت إليه؛ ولذلك لزمها الإضافة، ألا ترى أنك إذا قلت:

(١) مريم: ٦٩ قرأ بالنصب معاذ بين مسلم الهراء وطلحة بن مصرف انظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالوية ص ٨٦ والكشاف ٢/ ٥٢٠ والبحر المحيط ٦/ ٢٠٩ ونسبت لهارون بن موسى الأعور في كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٢/ ٨٠٠ للباقولي.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٩٩.

(٣) انظر: الأزهية في علم الحروف ص ١٠٩، ١١٠.

لأضربن الذى فى الدار، لم يكن فى اللفظ دلالة على أنه واحد من جماعة، كما تفيد (أى) ذلك^(١).
ولابد من عائد فى الجملة التى تقع (أى) صلة لها، ألا تراك تقول: جاءنى أيهم قام أبوه،
والعائد الماء فى (أبوه)، وتقول لأضربن أيهم قام غلامه، و: أيهم هو أحسن^(٢).
أحوال (أى) الموصولة، وحكم كل من حيث الإعراب والبناء:
لأى الموصولة من حيث ذكر مضافها وعائدها أربعة أحوال:
أحدها: أن يذكر مضافها وعائدها، نحو: جاءنى أيهم هو قائم، وأكرمت أيهم هو
قائم، ومررت بأيهم هو قائم.
ثانيها: أن يحذف مضافها ويذكر عائدها، نحو: اضرب أيأ هو قائم، ومررت بأي هو
قائم، وهى معربة فى هذين الحالين بالإجماع^(٣).
ثالثها: أن تقطع عن الإضافة ويحذف عائدها، نحو: اضرب أيأ قائم، وهى فى هذه الحالة
معربة أيضاً، وقد ذهب بعضهم إلى القول بينائها قياساً، ولكنه شاذ ومنكر، نقله الرضى فقال: " وإن
لم تضاف مع حذف المبتدأ، نحو: أكرم أيأ أفضل، فكلام العرب: الإعراب، وأجاز بعضهم البناء
قياساً لا سماعاً، فتقول: أكرم أي أفضل، مضموماً بلا تنوين"^(٤).
وقد أنكسر سيبويه ذلك فقال: " ولو قالت العرب: (اضرب أي أفضل) لقلته، ولم يكن
بد من متابعتهم، ولا ينبغى لك أن تقيس على الشاذ المنكر فى القياس"^(٥).

(١) انظر: شرح ابن يعيش ٣/ ١٤٥.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه.

(٣) انظر: اللمع ١/ ٩١ والتوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية فى معنى اللبيب ص ١٥٠.

(٤) انظر: شرح الرضى على الكافية ٣/ ٦١ واللمع ١/ ٩١.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٤٠٢.

فالصواب أن أيا في هذه الحال معربة أيضاً.

رابعها: أن يذكر مضافها ويحذف عائدها، وهذه الحالة هي موضع الدراسة في هذه

المسألة، كقوله تعالى: {ثم لنزغن من كل شعبة أيهم أشد} (١).

وقد اختلف النحاة (٢) في حكمها م نحيث البناء والإعراب، فهذب سيويه (٣)

والجمهور إلى القول ببنائها على الضم؛ لشدة افتقارها إلى ذلك المحذوف، وبينت على الضم

تشبيهاً لها ب (قبل وبعد) ومنه قوله تعالى: {ثم لنزغن من كل شعبة أيهم أشد على الرحمن

عتيا} (٤) ببناء (أى) على الضم.

وقد ذكر ابن الشجرى سبب بنائها عند سيويه فقال: " وسيويه يحكم ببنائها على

الضم إذا كانت اسماً ناقصاً موصولاً بجملة ابتداء، والمبتدأ من الجملة محذوف، وهو العائد منها

إلى (أى)، كقولك: أكرمت أيُّهم صاحبك، فإن قلت: أكرمت أيُّهم هو صاحبك، نصبتها

وفاقاً؛ وذلك لتمام صلتها، وإنما حكم ببنائها إذا نقصت صلتها؛ لأنه جعل لتضمنها معنى

الحرف تأثيراً فيها، وخص بذلك حال النقص الذى دخلها، كأنها لما حذف المبتدأ العائد عليها

من صلتها ضعفت فرجعت إلى البناء الذى استحقه (الذى ومن وما)، وبقوله قال المازنى

وجماعة من البصريين، وإلى بنائها ذهب في قوله تعالى {ثم لنزغن من كل شعبة أيُّهم أشد على

الرحمن عتيا} (٥) لأن التقدير عنده: الذى هو أشد على الرحمن عتيا، أو: الذين هم أشد، فالضمة

(١) مريم: ٦٩

(٢) انظر: هذا الخلاف في: أمالى ابن الشجرى ٣/ ٤١، ٤٢. وابن يعيش ٣/ ١٤٥، ١٤٦، وارتشاف الضرب

١٠١٧/٢ تحقيق د/ رجب عثمان التصريح ١/ ١٣٦ والهمع ١/ ٩١.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣٩٩، ٤٠٣.

(٤) مريم: ٦٩.

(٥) مريم: ٦٩.

على قوله بناء" (١).

وذهب الكوفيون ومعهم جمع من البصريين، كالخليل ويونس والأخفش والزجاج إلى القول بإعرابها مطلقاً محتجين بقراءة النصب للآية السابقة: (ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد) وبقول الشاعر:

إذا لقيت بنى مالك * فسلم على أيهم أفضل (٢)

فقد وقعت (أى) مجرورة بعلى وعلامة جرهما الكسرة على الإعراب.

قال صاحب التصريح: " وهى معربة، فقييل: مطلقاً سواء أضيفت أم لم تضاف، ذكر صدر صلتها أم حذف، وهو قول الخليل (٣).

ويونس (٤)، والأخفش (٥)، والزجاج (٦)، والكوفيين، وإليه أشار الناظم بقوله:

(وبعضهم أعرب مطلقاً... *) وقال سيبويه: تبنى على الضم إذا

أضيفت، وكان صدر صلتها محذوفاً، وهو مراد الناظم بقوله:

(١) أمالى ابن الشجرى ٤١/٣.

(٢) البيت من المتقارب: قاله غسان بن وعله، وهو من شواهد: الإنصاف ٧١٥/٢ وابن يعيش ١٤٧/٣ والمغنى ٧٨/١ والتصريح ١٣٥/١ والشاهد فيه قوله: (على أيهم) بجر (أى)، فدلّت هذه الرواية على جواز إعرابها مع إضافتها وحذف صدر صلتها وهو العائد المرفوع الواقع مبتدأ.

(٣) انظر: الكتاب ٣٩٨/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٣٩٩/٢ وانظره فى: التسهيل ص ٣٥ وشرحه لابن مالك ٢٠٨/١ والتصريح ١٣٦/١ والأشمنى ١٦٦/١.

(٥) هذا هو أحد قولين للأخفش فى هذه المسألة حيث أجاز الوجهين: الإعراب والبناء فى معانيه ٢١٨/١، ٢١٩، فقال " ... أى صارت غير متمكنة إذ فارقت أقوالها، فتركت على لفظ واحد وهو الضم، وليس بإعراب، وجعل (أشد) من صلتها، وقد نصبها قوم، وهو قياس".

(٦) انظر: معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٣٩، ٣٤٠.

".... أعربت ما لم تضيف* و صدر وصلها ضمير ان حذف

نحو: (أيهم أشد)، وقوله: (على أيهم أفضل) بالبناء على الضم تشبيهاً بالغايات، إذ كان

بناؤها بسبب حذف شيء.

وخولف^(١) في ذلك، قال الزجاج: ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا

أحدهما، فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت؟! أ.هـ..

وقد تعرب حينئذ (أي) حين أضيفت وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً، كما رويت

الآية وهي (أيهم أشد) بالنصب وهي قراءة هارون^(٢) ومعاذ^(٣)، ويعقوب^(٤)، والبيت وهو:

{أيهم أفضل} قال سيبويه: وهي لغة جيدة^(٥)، وبذلك احتج من قال بإعرابها مطلقاً^(٦).

وأجاز الهروي مجيء (أي) معربة إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، فقال: "ومن

العرب من يقول: كَلَّمُ أَيَّهم أفضل، فيعربها على القياس ويعمل فيها الفعل، ويرفع ما بعدها

بإضمار هو، قال سيبويه: وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها، وقد قرأ بعض القراء: (ثم

لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) بالنصب"^(٧).

(١) أي سيبويه

(٢) هو هارون بن موسى الأمور، له علم بالعربية والقراءات، توفي في حدود سنة ١٧٠هـ. انظر: طبقات

القراء لابن الجزري، ٢/ ٣٤٨.

(٣) هو معاذ بن مسلم الهراء الكوفي المتوفى سنة ١٨٧هـ، انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٩٠.

(٤) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي، أحد القراء العشرة، توفي سنة ٢٠٥هـ. انظر: الأعلام،

١٩٥/٨.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٣٩٩.

(٦) انظر: التصريح ١/ ١٣٦.

(٧) انظر: الأزهية في علم الحروف ص ١٠٩، ١١٠.

وبقليل من التأمل في كلام الهروي وفي كلام صاحب التصريح قبله ندرك أن سيبويه يميز الإعراب في (أى) إذا أضيفت وحذف صدر صلتها وهو العائد المرفوع، بل وصف ما ورد منه بأنه لغة جيدة، وقد ذكر هذا صراحة في كتابه فقال: " وحدثنا هارون أن الكوفيين يقرءونها: ثم لنزعهن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا) وهى لغة جيدة، نصبوها كما جرها حين قالوا: امرر على أيهم أفضل" (١) بخلاف من نسبوا إليه القول بالبناء دون غيره كابن الشجرى وابن يعيش وغيرهما (٢).

ومن ذهبوا إلى القول بإعرابها على كل وجه ابن الشجرى في أماليه حيث قال: " وأى معربة في جميع أحوالها بخلاف نظائرها من الأسماء التى ضمننت معانى الحروف، كـ (مَنْ، وماء وأين، ومتى، وكم، وكيف، وأيان، وأنى)، وإنما أعربوها حملاً على نظيرها وهو (بعض) وعلى نقيضها وهو (كل)" (٣).

وكذلك الجرعى فيما نقله ابن يعيش عنه في شرحه حيث قال: " والكوفيون لا يرون: (لأضربن أيهم قائم) بالضم، ولا يقولونه إلا منصوباً، ويعضد ما قالوا ما حكاها الجرعى. قال: من حين خرجت من الخندق - يعنى خندق البصرة - حتى صرت إلى مكة لم أسمع أحداً يقول: اضرب أيهم أفضل، أى: كلهم ينصب" (٤).

هذا وقد تأول من منعوا البناء قراءة الضم في الآية المذكورة (أيهم أشد) بأنها استفهامية معربة، وأنها مبتدأ، ولا (أشد) خبرها، ولكنهم اختلفوا في مفعول (نزع):

(١) انظر: الكتاب ٢ / ٣٩٩.

(٢) انظر: أمالى ابن الشجرى ٣ / ٤١ وابن يعيش ٣ / ١٤٥ والهمع ١ / ٩١.

(٣) انظر: أمالى ابن الشجرى ٣ / ٤١.

(٤) انظر: ابن يعيش ٣ / ١٤٦.

فذهب الخليل^(١) إلى أن المفعول محذوف، وجملة (أيهم أشد) محكية بقول مقدر، والتقدير: ثم لنزعه من كل شيعة الذي يقال فيه أيهم أشد، وعليه تكون جملة (أيهم أشد) نائب فاعل للفعل المقدر (يقال)^(٢).

وأما يونس^(٣) فقد حكم بتعليق الفعل قبل (أى) عن العمل؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب، وعليه فالمفعول عنده هو جملة (أيهم أشد) وليس (أى) وحدها^(٤).

وأما الكسائي والأخفش^(٥) فالمفعول عندهما (كل شيعة) و(من) زائدة بناء على قولهما: إنها تزداد في الإيجاب، وجملة الاستفهام (أيهم أشد) مستأنفة لا محل لها من الإعراب^(٦).

ونسب ابن يعيش إلى الكسائي والفراء القول بأن المفعول محذوف اكتفاء بالجار والمجرور وهو قوله (من كل شيعة)، كما يقال لأقتلن من كل قبيل، لأكلن من كل طعام، ثم ابتداء (أيهم أشد)^(٧).

والذي أميل إليه وأرجحه في هذه المسألة أن أياً الموصولة إذا أضيفت وحذف صدر صلتها وهو العائد المرفوع جاز فيها البناء والإعراب على السواء، أما البناء؛ فلأن (أيهم) هنا بمعنى الذي، وتقتضى عائداً يعود عليها من صلتها، والتقدير أيهم هو أشد، فحذف (هو)

(١) الكتاب ٣٩٩ / ٢ وانظر: أمالي ابن الشجري ٤٢ / ٣ وابن يعيش ١٤٦ / ٣ والأشموني ١٦٦ / ١.

(٢) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٦٦ / ١.

(٣) انظر: الكتاب ٣٩٩ / ٢ وابن الشجري ٤٢ / ٣ وابن يعيش ٤٦ / ٣ والأشموني ١٦٦ / ١.

(٤) انظر: حاشية الصبان ١٦٦ / ١.

(٥) انظر: البغداديات لأبي علي الفارسي ص ٤٠٤، ٤٠٥ وحاشية الصبان ١٦٦ / ١ ورأى الأخفش هذا موجود في معانيه ١٠٥ / ١.

(٦) انظر: حاشية الصبان ١٦٦ / ١.

(٧) انظر: شرح ابن يعيش ١٤٦ / ٣.

فوجب بناء (أيهم) لما حذف من صلته العائد؛ لأن الصلة توضح الموصول وتبينه، كما أن حذف المضاف إليه من (قبل وبعد) يوجب بناء المضاف لما كان المضاف إليه مخصصاً ومبيناً للمضاف ومعرفاً له، ولا عبرة بمن أولها بأنها استفهامية معربة وذهب يقدر تقديرات للمفعول ظاهرة التكليف والفساد^(١).

وأما جواز الإعراب فلتمكنها بلزوم الإضافة لها، حملاً لها على نظيرها وهو (بعض)، وعلى نقيضها وهو (كل)^(٢).

وقد وردت قراءة النصب (أيهم أشد)، ورواية الجر للبيت (على أيهم أفضل) دليلاً على ذلك.

وقد ذهب إلى جواز إعرابها على القياس جمع غير قليل من العلماء، وعلى رأسهم سيويه الذي وصف قراءة النصب بأنها لغة جيدة، وأنهم نصبوها كما جروها حين قالوا: امرر على أيهم أفضل^(٣).

(١) انظر: التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات في المغنى ص ١٥٧ - د/ أحمد الزين

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٤١/٣ وشرح ابن يعيش ٣/١٤٥.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٩٩ بتصرف.

معانى (أم)

قريء قوله تعالى: {أتخذناهم سخرىاً أم زاغت عنهم الأبصار} ^(١) بقطع الهمزة في قوله (أتخذناهم) على الاستفهام، وبوصلها على الخبر ^(٢).

وبها استشهد الهروي على مجيء (أم) متصلة ومنقطعة وبمعنى همزة الاستفهام، ومن ثم قال: " وأما قوله تعالى: {أتخذناهم سخرىاً أم زاغت عنهم الأبصار} من قرأها بقطع الألف فـ (أم) مردودة عليها، ومن قرأها موصولة الألف فـ (أم) وجهان: أحدهما أن تكون مردودة على قوله: {مالنا لا نرى رجالاً} ^(٣)، والثاني: أن تكون أم هي الاستفهام بمعنى الألف، أراد: أزاغت عنهم الأبصار" ^(٤).

الدراسة:

ترد أم في الكلام على أربعة أوجه ^(٥):

أحدها: أن تكون متصلة، وهي منحصرة في نوعين، وذلك لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية، كقوله تعالى: {سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم} ^(٦) وقوله: {سواء

(١) ص: ٦٣.

(٢) قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بوصل الهمزة والباقون بقطعها. انظر: النشر- ٣٤٦/٢ والكشاف ١٠٣/٤ والبحر المحيط ١٠٧/٩ والمحرف الوجيز ٥١٢/٤.

(٣) ص: ٦٢.

(٤) انظر: الأزهية في علم الحروف ص ١٣١.

(٥) انظر: الأزهية ص ١٢٤ والجنى الدانى ص ٢٠٤ ومغنى اللبيب ٤١/١.

(٦) البقرة: ٦.

علينا أجزعنا أم صبرنا؟^(١).

وإما أن تتقدم عليها همزة يطلب بها وبأم التعيين، نحو: أزيد في الدار أم عمرو، أي: أيها عندك، والجواب إنها يكون بالتعيين فيقال: زيد أو يقال عمرو، ولا يجاب بـ (لا) ولا (نعم).

قال سيويه: هذا باب (أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيها وأيهم، وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو، و: أزيداً لقيت أم بشراً؟ قأنت الآن مدّع أن المسئول قد لقي أحدهما، أو أن عنده أحدهما، إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيها هو، والدليل على أن قولك: أزيد عندك أم عمرو بمنزلة قولك: أيها عندك، أنك لو قلت: أزيد عندك أم بشر فقال المسئول: لا، كان محالاً، كما أنه إذا قال: أيها عندك فقال: لا، فقد أحال... ومن هذا الباب قوله: ما أبالي أزيداً لقيت أم عمراً، وسواء على أبشراً كلمت أم زيداً، كما تقول: ما أبالي أيها لقيت، وإنما جاز حرف الاستفهام ههنا لأنك سويت الأمرين كما استويا حين قلت: أزيد عندك أم عمرو، فجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولهم: اللهم اغفر لنا أيها^(٢) العصابة^(٣).

وقال المرادى: "أم المتصلة، وهي المعادلة لهمزة التسوية، نحو: {سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم}^(٤)، أو لهمزة الاستفهام التي يطلب بها وبـ (أم) ما يطلب بأي، نحو: أقام زيد أم قعد"^(٥).

(١) إبراهيم: ٢١.

(٢) وذلك لأنك لست تناديه، وإنما تختصه، فتجربه على حرف النداء؛ لأن النداء فيه اختصاص، فيشبه به للاختصاص لأنه منادى. انظر: الكتاب ٣/ ١٧٠ هامش رقم (٩) نقلاً عن السيرافي.

(٣) الكتاب ٣/ ١٦٩، ١٧٠، وانظر: المقتضب ٣/ ٣٠٦ والأصول ٢/ ٢١٣.

(٤) البقرة: ٦.

(٥) الجنى الدانى ص ٢٠٤، ٢٠٥ وانظر: المغنى ١/ ٤١.

وإنما سميت في النوعين متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، وتسمى أيضاً معادلة؛ لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول، والاستفهام في النوع الثاني^(١).

ويغترق النوعان من أربعة أوجه^(٢):

أولها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، فهي خبر محض وإن جاء في صورة الاستفهام، فالمراد التسوية بين الأمرين أي كلاهما سواء، بخلاف همزة الاستفهام.

ثانيها: أن الكلام مع الواقعة بعد همزة التسوية قابل للتصديق والتكذيب؛ لأنه خبر، بخلاف (أم) الواقعة بعد همزة الاستفهام؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته.

ثالثها ورابعها: أن (أم) الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين والتقدير في الآيتين السابقتين: سواء عليهم استغفارك لهم وعدمه، وسواء علينا جزعنا وصبرنا.

وأما (أم) الواقعة بعد همزة الاستفهام فتقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها، كقوله تعالى: {أأنتم أشد خلقاً أم السماء}^(٣) كما تقع بين جملتين ليستا في تأويل المفردين، كقول فقمت للطيب مُرتاعاً فأرقتني * فقلت أهي سرت أم عادتي حلم^(٤)

(١) انظر: المغنى ٤١/١ والهمع ١٣٢/١ والأشْمُونِي ١٠١/٣، ١٠٢.

(٢) انظر: المغنى ٤١/١ والهمع ١٣٢/١ وشرح الأشْمُونِي ١٠٢/٣، ١٠٣.

(٣) النازعات: ٢٧.

(٤) من البسيط، قاله: زياد بن منقذ، وقيل: زياد بن حمل. وهو من شواهد: شرح ابن يعيش ١٣٩/٩ والمغنى ٤١/١ والأشْمُونِي ١٠١/٣ وفي شرح أبيات المغنى ١/٢٠٢ منسوبة فيه للأول، وفي الشواهد الصغرى للعيني ١٠١/٣ منسوبة للثاني. اللغة: الطيف: طيف الخيال هو الذي يجيء في النوم، مرتاعاً: خائفاً،

وذلك على الأرجح في (هى) من أنها فاعل بفعل محذوف يفسره (سرت) (١).

وقول الآخر:

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً * شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أم شُعَيْثُ ابْنُ مَنْقَرٍ (٢)

وأم المتصلة هذه هى ما وجه به الهروى قراءة القطع فى همزة الفعل (أتخذناهم) فى قوله تعالى: {أتخذناهم سخرىاً أم زاغت عنهم الأبصار} (٣) حيث قال: "من قرأها بقطع الألف فـ (أم) مردودة عليها" (٤) أى: معادلة لتلك الهمزة فى إفادة الاستفهام، والمعنى أنهم يقولون: ما لنا لا نرى هؤلاء الأشرار؟ لأجل أنا قد اتخذناهم سخرىاً وما كانوا كذلك فلم يدخلوا النار، أم لأجل أنهم زاغت عنهم الأبصار؟ (٥).

أرقنى: أسهرنى، الحلم: بضمين: ما يراه النائم والشاهد فى أم المتصلة حيث وقعت بين جملتين فى معنى المفردين، والتقدير: أسرت هى أم عاد حلمها، أى: أى هذين.

(١) انظر: المغنى ١/ ٤١ والأشمونى ٣/ ١٠١.

(٢) البيت من الطويل، قاله: الأسود بن يعفر التميمى، وهو من شواهد: الكتاب ٣/ ١٧٥ والمغنى ١/ ١٤٢ والتصريح ٢/ ١٤٣ والهمع ٢/ ١٣٢ وشرح الأشمونى ٣/ ١٠١ وشعيت: حى من تميم، ثم من بنى منقر، فجعلهم أدياء، وشك فى كونهم منهم أو من بنى سهم، فهم لم يستقروا على أب واحد. انظر: حاشية الصبان ٣/ ١٠١، والأصل (أشعثاً) بالهمزة فى أوله والتنوين فى آخره، فحذفها للضرورة، والمعنى: ما أدري أى النسبين هو الصحيح، ويكتب (ابن سهم وابن منقر) بالألف لأنه خبر لا نعت ولهذا العلة كان حق (شعيت) التنوين. صبان ٣/ ١٠١.

(٣) ص: ٦٣.

(٤) انظر: الأزهية ص ١٣١.

(٥) انظر: التفسير الكبير للرازى ٢٦/ ٤٠٥ وتفسير البيضاوى ٥/ ٣٣ والكشاف ٤/ ١٠٣ والبحر المحيط ٩/ ١٧٠.

وهذا توبيخ لأنفسهم وأسف على ما آل إليه حالهم وانتهى إليه مصيرهم^(١).
الوجه الثاني: أي من أوجه أم - : أن تكون منقطعة، أي: منقطعة عما قبلها، وهي التي
تفيد الإضراب بمعنى بل.

قال سيويوه: " هذا باب أم المنقطعة، وذلك قولك: أعمرو عندك أم عندك زيد، فهذا
ليس بمنزلة أيها عندك، ألا ترى أنك لو قلت: (أيها عندك عندك) لم يستقم إلا على التكرير
والتوكيد، ويدلك على أن هذا الآخر منقطع من الأول قول الرجل: إنها لإبل، ثم يقول: أم شاء
يا قوم"^(٢).

وقال الأشموني: " تأتي أم منقطعة بمعنى بل... ولا يفارقها حيثئذ معنى الإضراب"^(٣).
وتأتي على ثلاثة أضرب^(٤):

أن تكون مسبوقه بالخبر المحض، كقوله تعالى: {تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب
العالمين. أم يقولون افتراه}^(٥)، أو تكون مسبوقه بهمزة لغير استفهام حقيقي، كقوله تعالى: {ألم
أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها}^(٦) فالهمزة في ذلك للإنكار بمنزلة النفي، والمعنى:
ليس لهم أرجل يمشون بها بل ثابتون في أماكنهم، ولم يتوجهوا إلى البلاد التي أهلكتها،

(١) انظر: البحر المحيط ٩ / ١٧٠.

(٢) انظر: الكتاب ٣ / ١٧٢.

(٣) انظر: شرح الأشموني ٣ / ١٠٤.

(٤) انظر: المغنى ١ / ٤٤ والهمع ٢ / ١٣٢ وشرح الأشموني ٣ / ١٠٤.

(٥) السجدة: ٢، ٣.

(٦) الأعراف: ١٩٥.

فيعتبرون ويخافون عقابنا ، فهي للإنكار التوبيخي^(١).

أو تكون مسبوقة بإستفهام بغير الهمزة، كقوله تعالى: {وقل هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور أم جعلوا لله شركاء} ^(٢).

واختلفوا في تقدير (أم) ههنا:

ف قيل: إنها تكون بمعنى (بل) والهمزة جميعاً، وهذا هو مذهب البصريين وقد ذكر ابن الشجري إجماع البصريين على أنها تكون بمعنى بل وهمزة الاستفهام فقال: "والبصريون مجمعون على أنها لا تكون بمعنى (بل) إلا بتقدير همزة الاستفهام معها"^(٣).

وقال ابن يعيش: "وأما الضرب الثاني من ضربى (أم) وهى المنقطعة، فإنها قيل لها منقطعة؛ لأنها انقطعت مما قبلها خبراً كان أو استفهاماً إذ كانت مقدرة بـ (بل) والهمزة على معنى: بل أكذا... ومثل ذلك قول العرب: إنها لإبل أم شاء، أي: بل أهى شاء.. فـ (بل) للإضراب عن الأول، والهمزة للاستفهام عن الثاني"^(٤).

وهذا هو ما اختاره المفسرون والمعربون وأكدوه^(٥).

وقيل: إنها تكون بمعنى (بل) مطلقاً ولا يقدر بعدها ألف استفهام، وهذا هو مذهب

(١) انظر: حاشية الدسوقي على المغنى ١/٢/٤٦.

(٢) الرعد: ١٦.

(٣) انظر: أمالى ابن الشجري ٣/١٠٨.

(٤) انظر: شرح المفصل ٨/٩٨.

(٥) انظر: معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٢٠٣ والكشاف ٤/١٠٣ والمحزر الوجيز ٢/٦٧، ٤/٥١٢ والتفسير الكبير، ٤/٧٧ وتفسير البيضاوى ٢/٧٩ وتفسير النسفى ١/١١٩ والبحر المحيط ١/٥٥٥ والتبيان فى إعراب القرآن ١/٥٧ واللباب فى علوم الكتاب ١٦/٤٤٦.

الكوفيين. نقله ابن الشجرى وابن هشام.^(١)

وإليه ذهب الهروي، وجعله موضعاً من مواضع (أم) سواء أوقعت بعد الاستفهام أم بعد الخبر فقال "والموضع الثالث: تكون (أم) بمعنى (بل)، وتسمى المنقطعة؛ لأنها منقطعة مما قبلها، وما بعدها قائم بنفسه غير متعلق بما قبله، وذلك قولك: هل زيد عندك أم عمرو، وهل زيد منطلق أم عمرو، فـ (أم) ههنا إضراب عن الأول بمعنى (بل)، كأنك قلت: بل عمرو عندك... وقد تقع (أم) في هذا الوجه بعد الخبر، كما تقع بعد الاستفهام؛ لأنها للرجوع عن الأول، كقولك: قام زيد أم عمرو، معناه: بل قام عمرو، رجعت عن الأول وأثبت الثاني، كأنك ذكرت الأول غالباً ثم رجعت، وحكى عنهم: إنها لإبل أم شاء، والمعنى: بل هي شاء"^(٢).

واختاره ابن هشام^(٣) فيما لا يصلح فيه تقدير الهمزة بعد (بل) وذلك كاجتماع أم مع استفهام غير الهمزة فيكون جمعاً بين استفهامين وهو لا يجوز، وذلك كقوله تعالى: {أم هل تستوى الظلمات والنور}^(٤)، وقوله: {أم ماذا كنتم تعملون}^(٥)، وقوله: {أم من هذا الذى هو جند لكم}^(٦)، وقال: يلزم البصريين دعوى التوكيد في مثل هذا^(٧). وعليه يجوز أن تكون (أم)

(١) انظر: أمالى ابن الشجرى ١٠٨/٣ ومغنى اللبيب ١/٨٤٥.

(٢) انظر: الأزهية ص ١٢٧.

(٣) انظر: المغنى ١/١٤٥.

(٤) الرعد: ١٦.

(٥) النمل: ٨٤.

(٦) الملك: ٢١.

(٧) انظر: المغنى ١/٤٥.

بمعنى (بل) فقط.

وإذا صح أن تقدر (أم) ببل فقط في بعض المواضع كما مر، فإن هناك مواضع لا يصح أن تقدر فيها (أم) بـ (بل) فقط، بل يجب أن تقدر فيها الهمزة بعد (أم). كما هو مذهب البصريين - وذلك لأنه يؤدي إلى فساد المعنى، كقوله تعالى: {أم اتخذ مما يخلق بنات} ^(١)، وقوله: {أم له البنات ولكم البنون} ^(٢)، فلو كانت (أم) بمعنى (بل) لأدى ذلك إلى تحقق ما بعدها تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، قال ابن يعيش: "والدليل على أنها ليست بمنزلة (بل) مجردة من معنى الاستفهام قوله تعالى: {أم اتخذ مما يخلق بنات} ^(٣) وقوله: {أم له البنات ولكم البنون} ^(٤) إذ يصير ذلك متحققاً، تعالى الله عن ذلك" ^(٥).

وذهب قوم إلى أن (أم) المتقطعة هذه تقدر بألف الاستفهام وحدها.

قال أبو حيان في قوله تعالى: {أم تريدون أن تسألوا رسولكم} ^(٦): "وقالت فرقة: (أم) استفهام مقطوع من الأول، كأنه قال: أتريدون" ^(٧).

وقال المرادى: "وقدر بعضهم (أم) هذه بالهمزة وحدها في قوله تعالى: {أم اتخذوا من

(١) الزخرف: ١٦.

(٢) الطور: ٣٩.

(٣) الزخرف: ١٦.

(٤) الطور: ٣٩.

(٥) انظر: شرح المفصل ٨ / ٩٨.

(٦) البقرة: ١٠٨.

(٧) انظر: البحر المحيط ١ / ٥٥٥.

دونه أولياء" (١). (٢).

وقال ابن هشام: " وزعم أبو عبيدة أنها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد فقال في قوله

الأخطل:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط * غلس الظلام من الرباب خيالاً^(٣).
إن المعنى: هل رأيت" (٤).

وأنكره ابن يعيش بقوله: "... وليس المراد أنها مقدره بـ (بل) وحدها، ولا بالهمزة وحدها؛ لأن ما بعد (بل) متحقق، وما بعد (أم) هذه مشكوك فيه مظنون، ولو كانت مقدره بالألف وحدها لم يكن بين الأول والآخر علقه" (٥).

وضعه أبو حيان فقال: " أما مجيئها مرادفة للهمزة فقط أو مرادفة لـ (بل) فقط، أو زائدة، فأقول ضعيفة" (٦).

وأما الهروي فقد اختار أن تكون (أم) المنقطعة غير المسبوقة بالاستفهام بمعنى ألف الاستفهام، بل جعله موضعاً من مواضع (أم) واستشهد بكل الآيات التي وردت فيها (أم) وهي غير مسبوقة باستفهام، ومن ثم قال: " والموضع الرابع: تكون (أم) بمعنى ألف الاستفهام

(١) الرعد: ١٧.

(٢) انظر: الجنى الدانى ص ٢٠٦.

(٣) البيت من الكامل، وهو من شواهد، الكتاب ١٧٤ / ٣ والمقتضب ٢٩٥ / ٣ وأمالى ابن السجري ١٠٩ / ٣ والمغنى ٤٥ / ١ وشرح أبياته ٢٣٥ / ١ اللغة: كذبتك: أخطأت - واسط" موضع، غلس الظلام: آخر الليل، الرباب: اسم امرأة، خيالاً: ما يراه النائم.

(٤) انظر: المغنى ٤٥ / ١.

(٥) انظر: شرح المفصل ٩٨ / ٨.

(٦) انظر: البحر المحيط ٥٥٥.

كقولك أم تريد أن تخرج؟ معناه: أتريد أن تخرج؟ قال الله عز وجل {ألم تنزل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين. أم يقولون افتراه} (١) أتى ب (أم) ولم يسبقها استفهام فيرد عليه (أم)، وإنما جعلها هي الاستفهام بمعنى: أتقولون افتراه، جعل (أم) بمعنى ألف الاستفهام، وكذلك قوله {أم تريدون أن تسألوا رسولكم} (٢)، {أم تحسب} (٣) {أم له البنات} (٤)، {أم لهم نصيب من الملك} (٥)، {أم تقولون إن إبراهيم} (٦)، {أم يقولون شاعر} (٧)، {أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات} (٨)، {أم اتخذ مما يخلق بنات وأصفاكم بالبنين} (٩) معنى (أم) في كل ذلك ألف الاستفهام؛ لأنه لم يتقدمها استفهام، ونحوها كثير من القرآن" (١٠).

ثم تراه وجه قراءة الوصل للهمزة في الفعل (أخذناهم) في قوله تعالى: {أأخذناهم سخرىً أم زاغت عنهم الأبصار} (١١) على وجهين: ومن ثم قال: "ومن قرأها موصولة فلـ (أم)

(١) السجدة: ١، ٢، ٣.

(٢) البقرة: ١٠٨.

(٣) الطور: ٣٩.

(٤) النساء: ٥٣.

(٥) الزخرف: ١٦.

(٦) البقرة: ١٤٠.

(٧) الطور: ٣٠.

(٨) ص: ٢٨.

(٩) الزخرف: ١٦.

(١٠) انظر: الأزهية في علم الحروف ص ١٣٠، ١٣١.

(١١) ص: ٦٣.

وجهان: أحدهما: أن تكون مردودة على قوله {ما لنا لا نرى رجالاً} ^(١)، والثاني: أن تكون (أم) هي الاستفهام بمعنى الألف، أراد أزاحت عنهم الأبصار ^(٢).

وما ذهب إلي الهروي له وجاهته، لأن المعنى يقبله، ويحمل الاستفهام فيه على الإنكار والتوبيخ ^(٣).

الوجه الثالث من أوجه (أم): أن تكون زائدة، ذكره أبو زيد ^(٤) وجعل منه قوله تعالى: {أفلا تبصرون أم أنا خير} ^(٥)، والتقدير أفلا تبصرون أنا خير، قال ابن هشام ^(٦): والزيادة ظاهرة في قول الشاعر:

يا ليت شعري ولا منجى من الهرم* أم هل على العيش بعد الشيب من ندم ^(٧)

ف (أم) فيه زائدة ^(٨)، ونقل المرادى أن بعض أهل اليمن يزيد (أم) في الكلام، فيقولون:

(١) ص: ٦٢.

(٢) انظر: الأزهية في علم الحروف ص ١٣١.

(٣) انظر: الكشف ١٠٣/٤ والمحزر الوجيز ٦٧/٢، ٥١٢/٤ ومفاتيح الغيب ٧٧/٤، ١٠٢/١٠، ٤٦٣/٢٤ وتفسير القرطبي ١٤٦/٢، ٧٠/١٦. والبحر المحيط ١٧٠/٩ والدر المصون ١٤٦/٢ واللباب في علوم الكتاب ٤٤٦/١٦ والتحرير والتنوير ٦٦٥/١.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ١٠٩/٣ والأزهية ص ١٣٢ والجنى ص ٢٠٦ والمغنى ٤٨/١.

(٥) الزخرف: ٥١، ٥٢.

(٦) انظر: المغنى ٤٨/١.

(٧) من البسيط، قاله ساعدة بن جؤية، وهو من شواهد: أمالي ابن الشجري ١٠٩/٣ والمغنى ٤٨/١ وشرح أبياته ٢٨٤/١ وشرح أشعار الهذليين ص ١١٢٢.

(٨) انظر: المغنى: ٤٨/١.

أم نحن نضرب الهام، أي: نحن نضرب^(١).

ونقل ابن الشجرى عن سيويه أن أم في الآية المذكورة منقطعة وليست زائدة، ثم ذكر أنه أحسن من القول بزيادتها، قال ابن الشجرى: "وقول سيويه^(٢) في الآية إن (أم) منقطعة، قال: كأن فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء، فقوله: أم أنا خير، بمنزلة قوله: أم أنتم بصراء؛ لأنهم لو قالوا: أنت خير منه كان بمنزلة قولهم: نحن بصراء، فكذلك أم أنا خير بمنزلة قوله لو قال: أم أنتم بصراء، وهذا التأويل في (أم) ههنا أحسن من الحكم بزيادتها"^(٣).

الوجه الرابع: أن تكون للتعريف بدلاً من الألف واللام وهى لغة لأهل اليمن، ومن الحديث: (ليس من أمبر (أمصيام في امسفر) أي: ليس من البر الصيام في السفر، وأنشدوا:
ذاك خليلي وذو يواصلنى * يرمى ورائى بامسهم وامسلمه^(٤).
أي: بالسهم والسلمة.

(١) انظر: الجنى الدانى ص ٢٠٧.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ١٧٤.

(٣) انظر: أمالى ابن الشجرى ٣/ ١١٠.

(٤) البيت من المنسرح، قاله بجيد بن عنمة الطائى، وهو من شواهد: ابن يعيش ٩/ ٢٠ والمغنى ١/ ٤٨ وشرح أبياته ١/ ٢٨٧ واستشهد به على مجئ (أم) تفيد التعريف مثل (ال) وذلك في لغة أهل اليمن (حمير وطىء)، والسلمة: الحجارة.

النصب على الاشتغال

قريء قوله تعالى: {وأما ثمودُ فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى} ^(١) بنصب (ثمود) ^(٢).
 واستشهد الهروي بهذه القراءة على جواز نصب الاسم على الاشتغال، فقال: "وقد قرأ بعض القراء: {وأما ثمود فهديناهم} بالنصب" ^(٣).
 الدراسة ^(٤):

الاشتغال هو: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل متصرف، أو ما جرى مجراه، قد عمل في ضمير ذلك الاسم، أو في سببيه، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم المشتغل عنه، أو في موضوعه فالفعل المتصرف الذي يعمل في ضمير ذلك الاسم فكقولك: زيداً ضربته، والذي يجري مجرى الفعل كاسم الفاعل وغيره فكقولك: زيداً أنا ضاربه.
 وأما السببي الذي يعمل فيه ذلك العامل في هذا الباب فهو أحد خمسة أشياء: أن يكون مضافاً إلى ضمير، نحو: زيداً ضربت أخاه، أو مشتملاً عليه صفتة، نحو: هنداً ضربت رجلاً ييغضها، أو صلته، نحو: زيداً ضربت الذي يهينه، أو معطوفاً عليه عطف بيان، نحو: زيداً ضربت عمراً أخاه، أو عطف نسق بالواو، نحو: زيداً ضربت عمراً وأخاه ^(٥).

(١) فصلت: ١٧.

(٢) قراءة النصب منسوبة إلى الحسن وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وابن هرمز. انظر: معاني القرآن للفراء ١٤/٣ ومختصر شواذ القرآن لابن خالوية ص ١٣٤ وتفسير الطبري ٦٧/٢٤ وتفسير القرطبي ٣٤٩/١٥ والاتحاف ٤٤٢/٢ وفتح القدير ٥١١/٤ والكشاف ٤٤٩/٣.

(٣) انظر: الأزهية ص ١٤٥.

(٤) انظر: التوجيهات النحوية في المغنى ص ٣٠٧-٣١٢ للدكتور أحمد الزين علي العزازي.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٤/٢١٦١، ٢١٦٢.

وعلى ذلك فباب الاشتغال لا بد فيه من ثلاثة أركان:

- ١- المشغول عنه، وهو الاسم المتقدم، فقد شغل الفعل عنه بالعمل في ضميره.
 - ٢- المشغول، وهو العامل المتأخر من فعل وشبهه.
 - ٣- المشغول به، وهو الضمير المعمول للفعل أو المضاف إلى الضمير، أي: شغل الفعل بالعمل فيه عن العمل في ظاهره المذكور المتقدم^(١). هذا، ويختار النصب في الاسم المشغول عنه في صور:
- الأولى: أن يليه فعل أمر، نحو: زيداً اضربه، و: زيداً ليضربه عمرو، ومن فروع الأمر: زيداً أسمع به، في التعجب.
- الثانية: ما جرى مجرى الفعل من المصادر، نحو: زيداً جدعاً له، وعمراً عقراً له، والله حمداً له، والمجرور هنا منصوب في المعنى.
- الثالثة: أن يلي الاسم نهي، نحو: زيداً لا تضربه.
- الرابعة: في الدعاء بصيغة الأمر، نحو: زيداً ليجزه الله خيراً، و: زيداً أصلح شأنه يارب، وبغير صيغة الأمر، نحو: زيداً غفر الله له.
- الخامسة: أن يلي الاسم، همزة الاستفهام، نحو: أزيداً ضربته؟.
- السادسة: أن يليه حرف نفى لا يختص بالفعل، نحو: ما زيداً ضربته، ولا عمراً أهنته^(٢).

(١) انظر: شرح المقرب لابن عصفور ٧٥٩/٢ وما بعدها.

(٢) إذا ولى الاسم حرف نفى لا يختص بالفعل ففيه ثلاثة مذاهب: الأول: يختار فيه النصب، وهو مذهب الجمهور، واختاره ابن عصفور وابن مالك. والثاني: يختار فيه الرفع على الابتداء، وهو ظاهر مذهب سيويه، والثالث: هما مستويان، وهو مذهب ابن الباذش وابن خروف. انظر: الكتاب ١/١٤٥، ١٤٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٦٦/١ وشرح الكافية الشافية ٦١٩/٢، ٦٢٩ وشرح التسهيل ١٤١/٢.

السابعة: أن يليه (حيث)، نحو: حيث زيدا تلقاه يكرمك.

الثامنة: أن تكون الجملة معطوفة على جملة فعلية، نحو: قام زيد وعمراً أكرمته^(١).

وقوع الاسم المشغول عنه بعد (أما):

(أما) حرف ابتداء تقطع^(٢) ما بعدها عما قبلها، فلا علاقة للاسم الواقع بعدها بالجملة التي قبلها، وإنما الاسم الواقع بعدها كالاسم الذي لم يتقدمه شيء، تقول: أما محمداً فأكرمته، برفع الاسم المشغول عنه، ويجوز نصبه بفعل محذوف يفسره المذكور، فيصح أن تقول: أما محمداً فأكرمته.

وبالرفع والنصب قرئ قوله تعالى: {وأما ثمود فهديناهم}^(٣) والأرجح الرفع، قال الفراء: " وقوله: (وأما ثمود فهديناهم) القراءة برفع (ثمود) قرأ بذلك عاصم وأهل المدينة... وكان الحسن يقرأ (وأما ثمود فهديناهم) بالنصب، وهو وجه، والرفع أجود منه، لأن (أما) تطلب الأسماء، وتمتنع من الأفعال، فهي بمنزلة الصلة من الاسم"^(٤)، ثم قال: "وكل صواب"^(٥).

وقال ابن يعيش: " فأما قوله تعلى (وأما ثمود فهديناهم) فالقراءة بالرفع على الابتداء،

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٤/٢١٦٦، ٢١٦٨.

(٢) جاء في شرح المفصل لابن يعيش: " ... لأن (أما، وإذا) ليسا من حروف العطف كالفاء والواو.. وإنما هما حرفا ابتداء يقطعان ما بعدهما عما قبلها، فيكون ما بعدهما بمنزلة جملة ليس قبلها شيء" ابن يعيش ٣٣/٢.

(٣) فصلت: ١٧.

(٤) انظر: معانى القرآن للفراء ٣/١٤.

(٥) انظر: معانى القرآن للفراء ٣/١٥.

وإن كان قبله: {فأرسلنا عليهم ريحاً صرصراً} ^(١) لما ذكرنا من حال (أما)، وقد قرأ بعضهم: (وأما ثمود فهديناهم) بالنصب، وليس ذلك على حد: زيدا ضربته؛ لأن ذلك ليس بالمختار، والكتاب العزيز يختار له، والذي حسنه عند هذا القارئ ما في (أما) من معنى الشرط، والشرط يقتضى الفعل ^(٢).

وهذا هو ما قرره الهروي في عرضه قراءتى الرفع والنصب للآية المذكورة ^(٣).

وعلى قراءة النصب لا يصح تقدير الفعل المحذوف قبل (ثمود)، فلا يقال: وأما هدينا ثمود فهديناهم، حتى لا يفصل بين الفاء وأما بجملة تامة، وهو غير جائز، وإنما يقدر بعد الفاء من لفظ المذكور، فيقال: وأما ثمود فهدينا هديناهم، فلما حذف الفعل المفسر دخلت الفاء على المفسر فصار: وأما ثمود فهديناهم ^(٤).

فإن قيل: ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

قيل: الفاء هنا ليست في موضوعها الأصيل فلا تكون مانعة من العمل ^(٥).

(١) فصلت: ١٦.

(٢) انظر: شرح ابن يعيش ٢/٣٣، ٣٤.

(٣) انظر: الأزهية في علم الحروف ص ١٤٥.

(٤) انظر: التوجيهات النحوية للقراءات القرآنية في المغنى ص ٣١١، ٣١٢.

(٥) انظر: شرح المقرب لابن عصفور ٢/٨١١، ٨١٢.

من معانى (لا)

الجحد والزيادة وبمعنى (غير)

قرئ قوله تعالى: {وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون} ^(١) بفتح همزة (إن) وكسرها ^(٢).

قال الهروي: " وقال: (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون)، المعنى: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون ، و(لا) زائدة، ومن قرأها بكسر (إن) فإنه يجعل الكلام تاماً عند قوله: (وما يشعركم) ثم يتدئ: (إنها إذا جاءت لا يؤمنون)، وتكون (لا) جحداً" ^(٣).

وقرئ قوله تعالى: {لا أقسم بيوم القيامة} ^(٤): {لأقسم} ^(٥) باللام بدل (لا).

قال الهروي في حديثه عن زيادة (لا): " وقد قرأ بعضهم: (لأقسم) فجعلها لاماً دخلت على (أقسم)، مثل: لأحلف بالله ليكوننّ كذا وكذا" ^(٦).

وقرئ قوله تعالى: {غير المغضوب عليهم ولا الضالين} ^(٧) بغير بدل (لا) أي: {وغير

(١) الأنعام: ١٠٩.

(٢) قراءة الكسر لابن كثير وأبى عمرو ويعقوب وخلف، وقرأ الباقون بالفتح. انظر: النشر- ٢/ ٢٥٢ والتيسير في القراءات العشر ص ١٠٦.

(٣) انظر: الأزهية ص ١٥١، ١٥٢.

(٤) القيامة: ١.

(٥) هذه قراءة ابن كثير في رواية قبل. انظر: المحتسب ٢/ ٤١٤ والنشر ٢/ ٢٧٢ والتيسير ص ٢١٦.

(٦) انظر: الأزهية ص ١٥٧.

(٧) الفاتحة: ٧.

الضالين} (١).

قال الهروي في مجيء (لا) بمعنى (غير): "... وقال: (غير المغضوب عليهم ولا الضالين)، معناه، وغير الضالين، وهي قراءة بعض الصحابة" (٢).

الدراسة:

وردت (لا) في كلام العرب لمعان كثيرة (٣)، منها: الجحد والمراد بها غير العاملة والزيادة، وأن تكون بمعنى غير.

أما الجحد وهو النفي، فهو من معانيها المشهورة والمذكورة في مصنفات النحاة ولا يخلو منه كتاب.

وتكون لنفي المستقبل والحال، ولا تدخل على الماضي، وربما تدخل عليه فتكون حينئذ بمعنى (لم).

قال الزجاجي: "لا: نفي للمستقبل والحال، وقبيح دخولها على الماضي، لئلا تشبه الدعاء ألا ترى أنك لو قلت: لا قام زيد، صرت كأنك دعوت عليه.. وقد تدخل على الماضي بمعنى (لم) كقوله تعالى: {فلا صدق ولا صلي} (٤) معناه: لم يصدق ولم يصل" (٥).

وذكر المرادى أن (لا) النافية غير العاملة ثلاثة أنواع: عاطفة، وجوابية، وغيرهما.

(١) نسبت إلى عمر بن الخطاب وأبي بن كعب. انظر: البحر المحيط ٢٩ / ١.

(٢) انظر: الأزهية ص ١٦٠.

(٣) انظر: معاني الحروف للزجاجي ص ٨، ٣١.

(٤) القيامة: ٣١.

(٥) الجنى الدانى ص ٢٩٤ وانظر: أملى ابن الشجرى ٧٣ / ١، ٥٢٥ / ٢، ٥٣٦ وشرح المفصل لابن يعيش

١٤٨، ١٠ / ٨، ١١٤، ١٠٩ / ١.

فالعاطفة: تشرك في الإعراب دون المعنى، وتعطف بعد الإيجاب، نحو: يقوم زيد لا عمرو، وبعد الأمر، نحو اضرب زيدا لا عمراً، وبعد النداء، نحو: يا زيد لا عمرو. والمعطوف بـ (لا) إما مفرد، وإما جملة لها محل من الإعراب، نحو: زيد يقوم لا يقعد، ولا يعطف بها فعل ماض على فعل ماض؛ لئلا يلتبس الخبر بالطلب، لا تقول: قام زيد لا قعد، وما جاء من نفى (لا) للماضى قليلاً، يحفظ، ولا يقاس عليه، وأجاز بعض النحويين: قام زيد لا قعد؛ إذا قرنت به قرينة تدل على أنه إخبار لا دعاء^(١).

وإذا وقع بعدها جملة ليس لها محل من الإعراب لم تكن عاطفة. ولذلك يجب تكرارها في نحو: زيد قائم لا عمرو قائم ولا بشر؛ لأن الجملة مستأنفة، ولذلك يجوز الابتداء بها^(٢). والجوابية: نقيضة (نعم)، كقولك: (لا) في جواب هل قام زيد؟ وهى نائبة مناب الجملة^(٣).

وأما النافية غير العاطفة والجوابية، فإنها تدخل على الأسماء والأفعال، فإذا دخلت على الفعل فالغالب أن يكون مضارعاً، ونص الزمخشري^(٤) ومعظم المتأخرين^(٥) على أنها تخلصه للاستقبال، وهو ظاهر مذهب سيبويه^(٦).

(١) انظر: الجنى الدانى ص ٢٩٤، ٢٩٥.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٢٩٥.

(٣) الجنى الدانى ص ٢٩٦ وانظر: مغنى اللبيب ١/ ٢٤٢.

(٤) انظر: المفصل ص ١٤٢.

(٥) انظر: أمالى ابن الشجرى ١/ ٧٣، ٢/ ٥٢٥ وشرح ابن يعيش ١/ ١٠٩، ١١٤، ١٠١/ ٨ والمغنى ٢٤٤/ ١.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٤٦٠، ٢/ ٣٠٦.

وذهب الأخفش^(١) والمبدد^(٢) وتبعهما ابن مالك^(٣) إلى أن ذلك غير لازم، بل قد يكون المنفى بها للحال؛ وذلك لإجماعهم على صحة: قام القوم لا يكون زيداً، بمعنى: إلا زيداً، ومعلوم أن المستثنى منسب إلى الاستثناء، والإنشاء لا بد من مقارنة معناه للفظه، والاستقبال يباينه. وأجمعوا على إيقاعها في موضع ينافي الاستقبال، نحو: أتظن ذلك كائناً أم لا تظنه؟ وما لك لا تقبل؟ وأراك لا تبالي، وما شأنك لا توافق؟^(٤).

وقد تدخل (لا) النافية على الماضي قليلاً، والأكثر حينئذ أن تكون مكررة، كقوله تعالى: {فلا صدق ولا صلي}^(٥).

وإذا دخلت على الأسماء فيليها المبتدأ، نحو: لا زيد في الدار ولا عمرو، والخبر المقدم، كقوله تعالى: {لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون}^(٦) ويجب تكرارها في ذلك.

كذلك يجب تكرارها إذا وليها خبر، نحو: زيد لا قائم ولا قاعد، أو نعت، نحو قوله تعالى: {زيتونة لا شرقية ولا غربية}^(٧) أو حال، نحو: جاء زيد لا باكياً ولا ضاحكاً.

وهذا المعنى وهو النفي من غير عمل هو الذي خرج عليه الهروي قراءة كسر- همزة

(١) انظر: الجنى الدانى ص ٢٩٦.

(٢) انظر: المقتضب ١٧٧/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٤٢/٣.

(٤) انظر: الجنى الدانى ص ٢٩٦، ٢٩٧.

(٥) القيامة: ٣١.

(٦) الصافات: ٤٧.

(٧) النور: ٣٥.

(إن) في قوله تعالى: {وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون} ^(١)، فقال: " ومن قرأها بكسر- (إن) فإنه يجعل الكلام تاماً عند قوله: (وما يشعركم) ، ثم يبتدئ (إنها إذا جاءت لا يؤمنون)، وتكون (لا) جحداً" ^(٢).

ثانياً: الزيادة:

ترد (لا) في كلام العرب زائدة وهي حينئذ تفيد التوكيد.

قال ابن هشام في ذكر معاني (لا): " والثالث: لا الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده، نحو: {ما منعك إذا رأيتهم ضلوا ألا تتبعني} ^(٣) {ما منعك ألا تسجد} ^(٤) ويوضحه الآية الأخرى: {ما منعك أن تسجد} ^(٥) ومنه: {لئلا يعلم أهل الكتاب} ^(٦) أي: ليعلموا" ^(٧).

وهذا هو ما ذكره الهروي استشهد له بالقراءتين المذكورتين فقال: و"الصلة، كقوله عز وجل {ما منعك ألا تسجد} ^(٨) معناه: ما منعك أن تسجد و(لا) صلة زائدة، وقال: {ولا

(١) الأعراف: ١٠٩.

(٢) انظر: الأزهية ص ١٥١، ١٥٢.

(٣) طه: ٩٢، ٩٣.

(٤) الأعراف: ١٢.

(٥) ص: ٧٥.

(٦) الحديد: ٢٩.

(٧) انظر: مغنى اللبيب ١/ ٢٤٨.

(٨) الأعراف: ١٢.

تستوى الحسنه و لا السيئه} ^(١) معناه: لا تستوى الحسنه والسيئه، قال: {لثلا يعلم أهل الكتاب} ^(٢). معناه: لأن يعلم أهل الكتاب، و(لا) زائدة وقال: {وحرام على قرية أهلكتها أنه لا يرجعون} ^(٣). معناه: أنهم يرجعون، ولا صلة.

وقال: {وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون} ^(٤) المعنى: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون، و (لا) زائدة، ومن قرأها بكسر (إن) فإنه يجعل الكلام تاماً عند قوله: (وما يشعركم) ثم يتدعى: (إنها إذا جاءت لا يؤمنون) وتكون (لا) جحداً... فأما قوله عز وجل: {لا أقسم بيوم القيامة} ^(٥) و{لا أقسم بهذا البلد} ^(٦) و{فلا أقسم بالشفق} ^(٧) و{فلا أقسم برب المشارق والمغارب} ^(٨) وما أشبه ذلك فقال البصريون والكسائي وعامة المفسرين ^(٩)، إن معناه أقسم، و (لا) زائدة.. "

ثم قال: " وقد قرأ بعضهم: (لأقسم) فجعلها لاماً دخلت على (أقسم)، مثل: لأحلف

(١) فصلت: ٣٤.

(٢) الحديد: ٢٩.

(٣) الأنبياء: ٩٥.

(٤) الأنعام: ١٠٩.

(٥) القيامة: ١.

(٦) البلد: ١.

(٧) الانشقاق: ١٦.

(٨) المعارج: ٤٠.

(٩) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢٥١ والكشاف ٤/ ٦٥٨، ٦٥٩ والقرطبي ١٩/ ٩٢ والمحزر الوجيز ٥/ ٤٠١، ٤٠٢ والبحر المحيط ١٠/ ٣٤٤ واللباب في علوم الكتاب ١٩/ ٥٤٣.

بالله ليكوننّ كذا كذا، وجواب القسم في (لا أقسم) قوله: {إن علينا جمعة وقرآنه} واستشهاده بهذه القراءة دليل على زيادة (لا) توكيداً في هذا الموضع وأشباهه.

ثالثاً: بمعنى (غير):

ذكره الهروي في أزهيته فقال: "وأما (لا) بمعنى (غير) فقولك: خرجت بلا زاد، أي بغير زاد، وجئت بلا شيء، وغضبت من لا شيء، وأخذته بلا ذنب، أي: بغير ذنب و(لا) ها هنا اسم لدخول حرف الخفض عليها، ومنه قوله تعالى: {إنها بقرة لا فارض ولا بكر} ^(١) معناه: غير فارض وغير بكر، وكذلك قوله تعالى: زيتونة لا شرقية ولا غربية ^(٢) معناه: غير شرقية وغير غربية، وكذلك قوله: {وظل من يحموم ، لا بارد ولا كريم} ^(٣) معناه غير بارد وغير كريم، وقال: {انطلقوا إلى ظل ذي ثلاث شعب لا ظليل} ^(٤) معناه: غير ظليل، وقال: {غير المغضوب عليهم ولا الضالين} ^(٥) معناه وغير الضالين، وهي قراءة بعض الصحابة ^(٦). وهذا المعنى ذكره كثير من المعربين والمفسرين ^(٧).

(١) البقرة: ٦٨.

(٢) النور: ٣٥.

(٣) الواقعة: ٤٣، ٤٤.

(٤) الرسائل: ٣٠، ٣١.

(٥) الفاتحة: ٧.

(٦) انظر: الأزهية في علم الحروف، ص ١٦٠.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٧٤٥، والكشاف ١/ ١٧، وتفسير القرطبي ١/ ١٥٠ والبحر

المحيط ١/ ٥١ واللباب في علوم الكتاب ١/ ٢٢١.

بعض أنواع كان

قريء بالرفع قوله تعالى: {إلا أن تكون تجارة} (١)، وقوله: {وإن كانت واحدة} (٢) وقوله: {إن كانت إلا صيحة واحدة} (٣).

قال الهروي: "وتكون تامة: تكتفى بالاسم ولا تحتاج إلى خبر، ذلك إذا كانت بمعنى وقع وحدث، وبمعنى خلق، كقولك: كان الأمر، بمعنى: وقع الأمر وحدث، و: أنا أعرفه منذ كان، أي: منذ خلق، وإذا كان يوم العيد فأتني، أي: إذا حدث ووقع، ومنه قوله تعالى: {إن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة} (٤) لم يأت لها بخبر؛ لأن المعنى إن وقع ذو عسرة، ومثله قوله تعالى: {فانظر كيف كان عاقبة المكذبين} (٥)، وكذلك قوله: {إلا أن تكون تجارة} (٦)، و{وإن كانت واحدة} (٧)، و{إن كانت إلا صيحة واحدة} (٨) في قراءة من رفع" (٩).

(١) البقرة: ٢٨٢ وسورة النساء: ٢٩ قرأ عاصم وحده بالنصب في آية البقرة وباقي العشرة بالرفع، وأما آية النساء فالنصب فيها قراءة الكوفيين، وقرأ بالرفع باقي العشرة. انظر: النشر ٢/ ٢٢٩، ٢٤٠ والتيسير ص ٨٥، ٩٥.

(٢) النساء: ١١، و الرفع فيها قراءة نافع وأبي جعفر، وقرأ باقي العشرة بالنصب. انظر: النشر- ٢/ ٢٣٩ والتيسير ص ٩٤.

(٣) يس: ٢٩، ٥٣، الرفع فيها قراءة أبي جعفر، وقرأ الباقي بالنصب: انظر: النشر- ٢/ ٣٣٨ والإتحاف ص ٣٦٤.

(٤) البقرة: ٢٨٠.

(٥) الزخرف: ٢٥.

(٦) البقرة: ٢٨٢ والنساء: ٢٩.

(٧) النساء: ١١.

(٨) يس: ٢٩، ٥٣.

وقرى قوله تعالى: { فكان أبواه مؤمنان } برفع الخبر.

قال الهروي: " والموضع الرابع: تكون (كان) مضمراً فيها اسمها بمعنى: الأمر والشأن والقصة، ونحوها، وتقع بعد (كان) جملة يرفعونها بالابتداء والخبر، كقولك كان زيداً قائماً، والتقدير: كان الأمر زيد قائم، فالأمر: اسم كان، وهو مستتر فيها، وزيد رفع بالابتداء، وقائم خبره، والجملة خبر (كان)... وقرأ أبو سعيد الخدري: (فكان أبواه مؤمنان). "

الدراسة:

ترد كان في الكلام على أربعة أنواع:

ناقصة، وتامة، ومضمراً فيها اسمها بمعنى الأمر والشأن، وزائدة.

والذى يعيننا من هذه الأنواع في هذه المسألة إنما هو: الثانى والثالث، وهما: أن تكون تامة، وأن تكون مضمراً فيها اسمها ضمير الشأن أو القصة.

فكان التامة: هى التى تكتفى بالاسم ولا تحتاج إلى خبر، وذلك إذا كانت بمعنى وقع أو حدث أو وجد.

قال ابن يعيش: "الموضع الثانى: أن تكون تامة، بمعنى الحدوث وقيل لها تامة؛ لدلالاتها على الحدث، نحو قولك: كان الأمر بمعنى حدث ووقع، ويقال: كانت الكائنة، أي: حدثت الحادثة، ومنه قولهم: المقدور كائن، المراد: ما يقضيه الله ويقدره كائن أي: حادث وواقع لا إراد له، ومنه قوله تعالى: {كن فيكون} (٢) أي: احدث فيحدث" (٣).

وقال ابن عصفور: " كان الأمر، أي: حدث، وكان عبد الله، أي: خلق".

(١) انظر: الأزهية في علم الحروف ص ١٨٩، ١٩٠.

(٢) يس: ٨٢.

(٣) شرح المفصل ٧/ ٩٧، ٩٨ وانظر: أسرار العربية ص ١٣٦، وأمالى ابن السجى ٢/ ٣٣٩ والتصريح، ١٩٠/١.

وقال الأشموني: " وذو تمام من أفعال هذا الباب، أي التام منها (ما برفع يكتفى) أي: يستغنى بمرفوعه عن منصوبه، كما هو الأصل في الأفعال، وهذا المرفوع فاعل صريح، (وما سواه) أي: ما سوى المكتفى بمرفوعه (ناقص)؛ لافتقاره إلى منصوب" (١).

هذا وقد استشهد الهروي في أزهيته ببعض القراءات القرآنية على تمام كان، هي قوله تعالى: {إلا أن تكون تجارة} (٢) وقوله {وإن كانت إلا واحدة} (٣) وقوله {إن كانت إلا صيحة واحدة} (٤) بقراءة الرفع فيها جميعاً (٥).

ومن شواهد القرآن التي ذكرها أيضاً قوله تعالى: {وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة} (٦) قال: " لم يأت لها بخبر؛ لأن المعنى: إن وقع ذو عسرة، ومثله قوله تعالى: {فانظر كيف كان عاقبة المكذبين} (٧).

وأما كان التي يكون اسمها ضمير شأن وقصة فهي التي يقع بعدها جملة اسمية يرفع جزأها بالابتداء والخبر.

قال الهروي: " والموضع الرابع: تكون (كان) مضمراً فيها اسمها بمعنى: الأمر والشأن والقصة، ونحوها، وتقع بعد (كان) جملة اسمية يرفعونها بالابتداء والخبر، كقولك: كان زيد

(١) الشرح الكبير لابن عصفور ١/٤١٣ وانظر: شرح الأشموني ١/٢٣٥.

(٢) البقرة: ٢٨٢، والنساء: ٢٩.

(٣) النساء: ١١.

(٤) يس: ٢٩، ٥٣.

(٥) انظر: الأزهية ص ١٨٤. وقد سبق تخريج هذه القراءات.

(٦) البقرة: ٢٨٠.

(٧) الزخرف: ٢٥ وانظر: الأزهية ص ١٨٣، ١٨٤.

قائم" ، والتقدير: كان الأمر زيد قائم، فالأمر اسم كان وهو مستتر فيها، و(زيد) رفع بالابتداء، و(قائم) خبره، والجملة خبر كان، وقد حكى عن العرب: (كان أنت خير منه) على الإضمار في (كان)، وقرأ أبو سعيد الخدري: {فكان أبواه مؤمنان} ^(١) ومنه قوله العجيز السلولي:

إذا مت كان الناس نصفان شامت * وآخر مثن بالذى كنت أصنع ^(٢)

هكذا أنشده سيويه ^(٣)، يريد: إذا مت كان الأمر أو الشأن أو القصة: الناس نصفان، فد(الأمر) اسم (كان) وهو مضمَر فيها، وقوله: (الناس نصفان) ابتداء وخبر في موضع نصب لأنها جملة في موضع خبر كان ^(٤).

وقال ابن يعيش: " والوجه الرابع: أن تكون بمعنى الشأن والحديث وذلك قولك: كان زيد قائم، ترفع الاسمين" ^(٥).

وقد جعلها ابن عصفور قسماً من أقسام كان الناقصة، فقال: " والناقصة تنقسم قسمين: فأحدهما: أن تدخل على المبتدأ والخبر فيبقيا على إعرابهما، ويكون في (كان) إذ ذاك ضمير الأمر والشأن أو القصة، وتكون الجملة في موضع الخبر، وذلك نحو: كان زيد قائم، فاسم كان ضمير الأمر والشأن، وزيد قائم في موضع الخبر، وتقول: كانت هند قائمة، إذا

(١) الكهف: ٨٠ وقد سبق تحريج القراءة في صدر المسألة.

(٢) البيت من الطويل، وهو من شواهد: الكتاب ٣٦/١ وأمالى ابن الشجرى ٣٣٩/٢ وشر ابن يعيش ٧٧/١، ١٠٠/٧ وشرح الأشموني ٢٣٩/١ وهو فيه برواية (صنفان) بدل (نصفان) ويروى البيت فيها أيضاً بالرفع والنصب، فمن رفع جعل كان بمعنى الشأن، ومن نصب جعلها ناقصة. ابن يعش ١٠٠/٧، ١٠١.

(٣) انظر: الكتاب ٣٦/١.

(٤) انظر: الأزهية ص ١٨٩، ١٩٠.

(٥) انظر: شرح المفصل ١٠٠/٧.

جعلت الضمير للقصة، فكأنك قلت: كانت القصة هند قائمة.. والآخر أن ت تدخل على
المتبدأ والخبر، فترفع المتبدأ على أنه اسمها وتنصب الخبر على أنه خبرها، وذلك نحو: كان زيد
قائماً^(١).

وجعلها ابن يعيش تؤول إلى الناقصة، ثم ذكر علة إفرادها بالذكر وجعلها قسماً
برأسها، فقال: " وهذا القسم من أقسام كان يؤول إلى القسم الأول وهى الناقصة، من حيث
كانت مفتقرة إلى اسم وخبر.

وإنما أفردوها بالذكر، وجعلوها قسماً قائماً بنفسه، لأن لها أحكاماً تنفرد بها وتخالف فيها
الناقصة: وذلك أن اسم هذه لا يكون إلا مضمراً، وتلك يكون اسمها ظاهراً ومضمراً،
والمضمّر هنا لا يعود إلى مذكور، ومن تلك يعود إلى مذكور، ولا يعطف على هذا الضمير ولا
يؤكد ولا يبدل منه، بخلاف تلك، ولا يكون الخبر ههنا إلا جملة على المذهب، وتلك يكون
خبرها جملة ومفرداً، والجملة في خبر هذه لا تفتقر إلى عائد يعود منها إلى المخبر عنه، وفي تلك
يجب أن يكون فيها عائد.

فلما خالفتها في هذه الأحكام جعلت قسماً قائماً بنفسه^(٢).

(لما) بين فتح اللام وكسرها ، وتشديد الميم وتخفيفها

قرئ قوله تعالى: { وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا }^(٣) بفتح اللام وتشديد
الميم، وقرئ بكسر اللام وتخفيف الميم^(٤).

(١) انظر: الشرح الكبير ١/ ٤١١، ٤١٢.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٠١.

(٣) السجدة: ٢٤.

(٤) قرأ حمزة والكسائي بكسر اللام وتخفيف الميم، والباقون بفتح اللام وتشديد الميم. انظر: التيسير ص ١٧٧

قال الهروي في محيىء (لما) ظرفية بمعنى حين: "أما وقوعها بمعنى حين فقولك: كلمت زيداً لما كلمنى، جعلت (لما) ظرفاً، ولا يليها إلا الفعل الماضى، قال الله تعالى: {فَلْأَمَّا آسَفُونَا انتقمنا منهم} (١)، قال: {إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم} (٢) يريد: حين آسفونا، وحين آمنوا.. وكذلك قوله: (وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا)، فمن قرأ بفتح اللام وتشديد الميم أراد: حين صبروا، ومن قرأ بكسر اللام وتخفيف الميم فالمعنى: لصبرهم، ومن أجل صبرهم" (٣).

الدراسة:

ترد (لما) في الكلام العربى ظرفاً بمعنى حين قال الهروي: "أما وقوعها بمعنى (حين) فقولك: كلمت زيداً لما كلمنى، تريد: حين كلمنى، جعلت (لما) ظرفاً، ولا يليها إلا الفعل الماضى" (٤).

وقال ابن يعيش: "وأما (لما) فظرف زمان إذا وقع بعده الماضى، نحو، قولك جئتُ لما جئت، ومعناه معنى حين، وهو الزمان المبهم، وهو مبنى لإبهامه واحتياجه إلى جملة بعده كبناء (إذ وإذا)، وهو مركب من (لم) النافية و (ما)، فحصل فيها بالتركيب معنى لم يكن لها، وهو الظرفية" (٥).

وقال ابن مالك: "إذا ولى (لما) فعل ماض لفظاً ومعنى فهى ظرف بمعنى (إذا) فيه

والتبيان ١٩١ / ٢.

(١) الزخرف: ٥٥.

(٢) يونس: ٩٨.

(٣) انظر: الأزهية ص ١٩٩.

(٤) الأزهية ص ١٩٩ وانظر: مغنى اللبيب ١ / ٢٨٠.

(٥) شرح المفصل ٤ / ١٠٦ وانظر: الجنى الدانى ص ٥٩٤.

معنى الشرط" (١).

وفي آية السجدة وهى قوله تعالى: (وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا) خرجها الهروى على معنى الظرفية بمعنى حين فى قراءة فتح اللام وتشديد الميم فى (لَمَّا)، وأما فى قراءة كسر اللام وتخفيف الميم فخرجها على أن اللام حرف تعليل، و(ما) مصدرية فقال: "فمن قرأ بفتح اللام وتشديد الميم أراد حين صبروا، ومن قرأ بكسر اللام وتخفيف الميم فالمعنى: لصبرهم، ومن أجل صبرهم" (٢).

وهكذا خرجها كثير من المعريين والمفسرين (٣).

(١) انظر: التسهيل ص ٢٤١.

(٢) انظر: الأزهية ص ١٩٩.

(٣) انظر: معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٢٠٩، ٢١٠ والكشاف ٣/٥١٦ والتبيان فى إعراب القرآن ٢/١٩١ وتفسير القرطبى ٤١٤/١٠٩ والبحر المحيط ٨/٤٤١ والمحزر الوجيز ٤/٣٦٥ وتفسير البيضاوى ٤/٢٢٣ والدر المصون ٩/٩٠ واللباب فى علوم الكتاب ١٥/٤٩١.

اللغات الواردة في بعض الأسماء الموصولة

قرىء قوله تعالى: {واللذانَّ يأتيانها منكَ} ^(١) بتخفيف النون وتشديدها.

قال الهروي: "وقد قرىء قوله تعالى: (واللذانَّ يأتيانها منكم) بتخفيف النون وتشديدها، فمن شدد جعله عوضاً من حذف الياء التي هي لام الفعل من اللذان في التثنية" ^(٢).

قرىء قوله تعالى: {اللائئى آلوا من نساءهم} ^(٣) (اللائئى) بدل (الذين)، و(آلوا) بدل

(يؤلون).

قال الهروي: "ومنهم من يقول: هم اللائئى فعلوا كذا، بالياء في الرفع والنصب

والخفض، قال الفراء ^(٤): وهذه اللغة سواء في الرجال والنساء، وفي قراءة عبد الله: (اللائئى آلوا من نساءهم) في موضع: (للذين يؤلون من نساءهم)... " ^(٥).

وقرىء قوله تعالى: {واللائئى يئسن من المحيض} ^(٦) بإثبات الهمزة والياء، وبكسر-

الهمزة وحذف الياء، وبحذف الهمزة وبقاء الياء مكسورة، وبحذف الهمزة وبقاء الياء ساكنة.

قال الهروي: "... ومنهم من يقول: اللائئى، بالهمز وإسكان الياء، ومنهم من يقول:

(١) النساء: ١٦ قرأ ابن كثير: (اللذانَّ) بالتشديد، والباقون بالتخفيف. انظر: التيسير في القراءات السبع ص ٩٤، ٩٥ وتجويد التيسير ٣٣٦/١ ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ٤٨/١ وتفسير القرطبي ٨٥/٥ والمحرف الوجيز ٢١/٢.

(٢) انظر: الأزهية ص ٢٩٧.

(٣) البقرة: ٢٢٦، والقراءة في: معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢٦٨/١ وتفسير القرطبي ١٠٢/٣ والبحر المحيط ٤٤٥/٢ وتفسير أبى السعود ١/٢٢٤.

(٤) بحثت عن قوله هذا في معانيه ولكنى لم أعر عليه.

(٥) انظر: الأزهية ص ٣٠١.

(٦) الطلاق: ٤ والقراءة في: التيسير ١/١٧٧، ١٧٨.

اللاء بكسر الهمزة وحذف الياء، ومنهم من يقول: اللاي، بياء مكسورة غير مهموزة، ومنهم من يقول: اللاي، بحذف الهمزة وإسكان الياء، وقد قرىء قوله عز وجل: {واللای یئسن من المحیض} بهذه الأوجه الأربعة^(١).

الدراسة :

الاسم الموصول هو: ما لا يتم بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم اسماً، فإذا تم بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة، يجوز أن يقع فاعلاً، ومفعولاً، ومضافاً إليه، ومبتدأً، وخبراً^(٢).

ولهذا المعنى من احتياجه في تمامه اسماً إلى جملة بعده توضحه وجب بناؤه؛ لأنه صار كبعض الكلمة، وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب، أو لأنه أشبه الحرف من حيث إنه لا يفيد بنفسه، ولا بد من كلام بعده، فصار كالحرف الذي لا يدل على معنى في نفسه، إنما معناه في غيره^(٣).

والأسماء الموصولة نوع من المبهمات، وإنما كانت مبهمة؛ لوقوعها على كل شيء من إنسان وحيوان وجماد، كوقوع هذا وهذه وهؤلاء ونحوها من أسماء الإشارة على كل شيء^(٤). هذا وقد أجمع النحويون على أن الأسماء الموصولة هي: الذي للمفرد المذكر العاقل وغيره، تقول: هذا زيد الذي أكرمته، وهذا الثوب الذي اشتريته.

والتي: للمفرد المؤنث عاقلاً وغيره، تقول: هذه هند التي أكرمتها، وهذه الحديقة التي

(١) انظر: الأزهية ص ٣٠٥، ٣٠٦..

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣٨.

(٣) انظر: المرجع السابق ٣/ ١٣٨، ١٣٩.

(٤) انظر: المرجع السابق وشرح الكفاية الشافية ١/ ٢٥٥.

اشتريتها.

واللذان: للمثنى المذكور رفعاً، واللذين نصباً وجرأً.

واللتان: للمثنى المؤنث رفعاً، واللتين نصباً وجرأً.

تقول: جاء اللذان أكرمتها واللتان أكرمتها، وأكرمت الطالبين اللذين نجحنا، والطالبين اللتين نجحتنا، ومررت بالطالبين اللذين نجحنا، والطالبتين اللتين نجحتنا.

والذين: لجمع الذكور، بالبناء على الفتح، ولزوم الياء رفعاً ونصباً وجرأً، تقول: جاء الذين أكرمتهم، وكافأت الذين نجحوا، ومررت بالذين قاموا.

وروى فيها اللذون - بالواو - في لغة هذيل^(١).

ومن الأسماء الموصولة كذلك: الألى، هي كالذين، تقول: نحن الألى فعلوا ذلك^(٢).

واللاتى: لجمع المؤنث، قال تعالى: {واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم}^(٣).

واللائى: لجمع المؤنث كذلك، كقوله تعالى: {واللائى يئسن من المحيض من نسائكم}^(٤).

هذه الثمانية من الأسماء الموصولة يسميها النحاة مختصة^(٥)، أي: تختص كل واحدة بنوع من الأسماء، فمنها ما يختص بالمفرد المذكر، ومنها ما يختص بالمفرد المؤنث... إلخ وقد سبق بيان ذلك.

(١) انظر: شرح الأشموني ١/ ١٤٩.

(٢) الأسماء الموصولة بأنواعها لا يخلو منها كتاب نحو.

(٣) النساء: ١٥.

(٤) الطلاق: ٤.

(٥) انظر: التصريح ١/ ١٣١ وشرح الأشموني ١/ ١٤٦.

وهناك نوع منها يسمى: المشترك^(١)، بمعنى أن يستعمل بلفظ واحد للمفرد بنوعيه، وللمثنى بنوعيه وللجمع بنوعيه، وهى: من، وما، وأى، وذو الطائفة.

تقول: جاء من أكرمته، ومن أكرمتها، ومن أكرمتها، ومن أكرمتهم، ومن أكرمتهن، وتقول: هذا ما أخذته من كتاب ومن حقيبة، وما أخذته من كتابين وحقيقتين، وما أخذته من كتب، وحقائب، وهكذا في باقيها.

أما اللغات التى وردت فى بعضها فهى:

اللذان: وردت فى بعض اللغات بتشديد النون ذكرها الهروى فقال: "وقد قرئ قوله تعالى: {واللذان يأتيانها منكم}^(٢) بتخفيف النون وتشديدها، فمن شدد جعله عوضاً من حذف الياء^(٣) التى هى لام الفعل من اللذان فى التثنية"^(٤).

وقال ابن يعيش: "ومنهم من يشدد النون فيقول: اللذان وقد قرأ ابن كثير: (واللذان يأتيانها منكم) بتشديد النون، فمن خفف النون فقد جرى على منهاج التثنية على حد نون (رجلان وفرسان)، ومن شدها فإنه جعل التشديد فرقاً بين ما يضاف من المثنى وتسقط نونه للإضافة، نحو: غلاما زيد، وصاحباً عمرو، وبين ما لا يضاف، نحو: الذى والتى وسائر المبهات، ومنهم من يقول: التشديد فرق بين النون الداخلة عوضاً من الحركة والتنوين، وبين

(١) انظر: المرجعين السابقين.

(٢) النساء: ١٦.

(٣) أي: أن القياس أن يقال فى تثنية الذى: اللذان بإثبات الياء كما قالوا فى الفتى: الفتيان، وفى الشجاء: الشجيان، وفى المصطفى: المصطفيان ولكنهم حذفوا الياء من اللذان ليفرقوا بين المبنيات وبين المعربات. انظر: أمالى ابن الشجرى ٥٦/٣ وتفسير القرطبي ٨٥/٥.

(٤) الأزهية ص ٢٩٧ وانظر: أمالى ابن الشجرى ٥٥/٣ والتسهيل ص ٣٣ وشرح الكافية الشافية ٢٥٦/١ وتوضيح المقاصد ٤٢٠/١.

النون الداخلة عوضاً من حرف ساقط من نفس الكلمة، كأنهم جعلوا لما هو عوض من أصل الكلمة مزية على ما هو عوض من شيء زائد ليس من الكلمة"^(١).

وقال ابن عصفور: "... فتقول في تثنية الذي: اللذان، في الرفع، واللذين، في النصب والخفض، وإن شئت شددت النون، فقلت: اللذان واللذين، وقد قرىء: {واللذان يأتيانها منكم} بتشديد النون"^(٢).

وقال الأشموني: " والنون من مثنى الذي والتي إن تشدد فلا ملامة على مشددها وهو الرفع متفق على جوازه وقد قرىء: {واللذان يأتيانها منكم} وأما النصب فمنعه البصرى، وأجازه الكوفي وهو الصحيح"^(٣).

اللائى بمعنى الذين :

من اللغات الواردة في (الذين): اللائى، فإنها تستعمل للمذكر والمؤنث مجموعاً في بعض اللغات.

هذه اللغة ذكرها الهروى واستشهد لها فقال: " ومنهم من يقول: هم اللائى فعلوا كذا، بالياء في الرفع والنصب والخفض، قال الفراء^(٤): وهذه اللغة سواء في الرجال والنساء، في قراءة عبد الله: " اللائى آلوا من نسائهم } في موضع {للذين يؤلون من نسائهم}^(٥).

وقال ابن عصفور: " وبنو هذيل يقولون: اللائى، في الرفع والنصب والجر، وإن شئت

(١) شرح ابن يعيش ٣/ ١٤٢ وانظر: أوضح المسالك ١/ ١٤٥، ١٤٦ والتصريح ١/ ١٣٢ والهمع ١/ ٨٣.

(٢) الشرح الكبير لابن عصفور ١/ ١٧١ وانظر: شرح الأشموني ١/ ١٤٧.

(٣) شرح الأشموني ١/ ١٤٧، ١٤٨ وانظر: الهمع ١/ ٨٣.

(٤) بحث عنه في معانيه ولكنى لم أعر عليه.

(٥) الأزهية ص ٣٠١ وانظر: أمالى ابن الشجرى ٣/ ٥٨.

حذفت النون، وعليه قراءة ابن مسعود: {اللائي آلو من نسائهم} (١).

وقال صاحب التصريح: " وقد يتقارض الألى واللائي، فيقع كل منهما مكان الآخر،

قال مجنون ليلى قيس بن الملوخ:

مَحَاجِبُهَا حُبُّ الْأَلَى كُنَّ قَبْلَهَا * وَحَلَّتْ مَكَاناً لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ

قَبْلُ (٢).

فأوقع الألى مكان اللاتي، أي: حب اللاتي، بدليل عود ضمير المؤنث عليها، وقال

رجل من بني سليم:

فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ * عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَّدُوا الْحَجُورَ (٣).

فأوقع اللاتي مكان الأولى، بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها والألى بمعنى الذين وهي

أشهر منها، فلذلك عدل الموضح، فقال: أي الذين؛ إذ لا فرق بينهما، والمعنى: ليس أبأؤنا الذين

أصلحو شأننا، وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتناناً علينا من هذا الممدوح.

وإلى تقارضهما أشار الناظم بقوله: واللائي كالذين نذراً وقعاً (٤).

(١) البقرة: ٢٢٦ وانظر: الشرح الكبير ١/ ١٧٢.

(٢) من الطويل، وهو من شواهد: أوضح المسالك ١/ ١٥٠ والتصريح ١/ ١٣٣ وشرح الأشموني ١/ ١٤٩،

واستشهد به على مجيء الألى اسماً موصولاً للمؤنث بمعنى اللاتي. انظر: الشواهد الصغرى للعيني

١/ ١٤٩.

(٣) من الوافر، وهو من شواهد: الأزهية ص ٣٠١ وأمالى ابن الشجري ٣/ ٥٨ وشرح الكافية الشافية

١/ ٢٥٩ وأوضح المسالك ١/ ١٥٠ وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٢٧ والتصريح ١/ ١٣٣ والهمع

١/ ٨٣ والأشموني ١/ ١٥١ وقوله: مهّدوا الجحور: أي استقبلونا بترحاب وحفاوة وهيئوا لنا

أحضانهم، واستشهد به على مجيء اللاتي اسماً موصولاً للمذكر بمعنى الذين.

(٤) التصريح ١/ ١٣٣ وانظر: التسهيل ص ٣٣ وابن يعيش ٣/ ١٣٨ والهمع ١/ ٨٣.

اللغات الواردة في: (اللائى):

أورد الهروي لها أربع لغات فقال: " ومنهم من يقول: اللائى، بالهمز وإسكان الياء، ومنهم من يقول: اللاء، بكسر الهمزة وحذف الياء، ومنهم من يقول: اللاي، بياء مكسورة غير مهموزة، ومنهم من يقول: اللاي، بحذف الهمزة وإسكان الياء).

وقد قرى قوله عز وجل: {واللاي يئسن من المحيض} بهذه الوجوه الأربعة^(١).

وقال ابن الشجرى في جمع (التى): "... وفي جمعها لغات:

أحدها: اللاتى، وفي التنزيل: {واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم}^(٢).

والثانية: اللات، بحذف الياء وإبقاء الكسرة...

واللغة الثالثة: اللائى، بالهمزة وإثبات الياء.

والرابعة: اللاء، بكسر الهمزة وحذف الياء، وقد قرىء {واللائى يئسن من المحيض

من نسائكم}^(٣) بهاتين اللغتين^(٤).

(١) انظر: الأزهية ص ٣٠٦.

(٢) النساء: ١٥.

(٣) الطلاق: ٤.

(٤) ابن الشجرى ٣/ ٦٠ وانظر: معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢٨ وتفسير القرطبي ٥/ ١٠٨.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على إمام المرسلين وخاتم النبيين ورحمة الله للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فلقد أسفر هذا البحث عن نتائج كثيرة، أهمها ما يلي :

أولاً: أن القراءات القرآنية أنواع من حيث الصحة والقوة والثبوت، وهى على الترتيب: المتواتر، والمشهور، والآحاد، والشاذ، والموضوع، وما يشبه المدرج من ألفاظ الحديث.

ثانياً: للقراءات فوائد حجة ومهمة، منها: أنها تظهر سراً من أسرار الله تعالى في توليه حفظ كتابه، ومنها ما يكون لبيان حكم من الأحكام مجمع عليه، ومنها ما يكون للجمع بين حكمين مختلفين، ومنها ما يكون حجة لقول بعض أهل العربية، ومنها ما يكن مرجحاً لحكم اختلف فيه، ومنها أن القراءات ودراستها ومعرفة العلم بها وأحكامها تكون سبباً في جزيل المثوبة لهذه الأمة بسبب ما تبذله من جهد وبحث في هذا العلم، ومنها التيسير على هذه الأمة بسهولة حفظه، وغزارة معانيه، وكثرة ألفاظه، وتنوع دلالات تلك الألفاظ. وغير ذلك من فوائد.

ثالثاً: أن ضابط قبول القراءات: أن توافق أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً، وأن توافق العربية ولو بوجه، وأن يصح إسنادها.

رابعاً: أن حكم تعلم القراءات من فروض الكفاية على أبناء هذه الأمة.

خامساً: أنه يجوز تعلم القراءات الشاذة، وتعليمها، والاحتجاج بها في ميادين الدراسات

اللغوية، بخلاف الأحكام الفقهية.

سادساً: أثر العلماء مصطلح (توجيه القراءات) على مصطلح (الاحتجاج) نظراً لشيوعه

في مجال الدراسات اللغوية، وارتباطه بأكثر من مصدر من مصادره.

سابعاً: أنه إذا دخلت همزة الاستفهام على ألف القطع المفتوحة جاز: تحقيق الهمزتين،

وإدخال ألف بينهما استثنائاً للجمع بين همزتين، وإدخال ألف بينهما مع تليين

الهمزة الثانية وإشمام حركتها بلا نبرة.

وإن دخلت على ألف القطع المضمومة جاز: تحقيق الهمزتين جميعاً، وأن يدخل

بينهما ألف، وتبقى الثانية على ضمها، وأن تقلب ألف القطع واواً مضمومة، وإذا دخلت

على المكسورة جاز: تحقيق الهمزتين جميعاً، وإدخال ألف بعد الاستفهامية، وقلب ألف

القطع المكسورة ياء، ودخول ألف بينهما مع قلب ألف القطع ياء مكسورة.

ثامناً: (إنّ) المكسورة الهمزة تخفف فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية، ويغلب إهمالها،

وقد تعمل على قلة، وحالها إذا أعملت كحالها وهي مشددة إلا أنها لا تعمل في

الضمير إلا في ضرورة بخلاف المشددة، تقول: إنك قائم - بالتشديد، ولا يجوز:

إنك قائم - بالتخفيف.

وأما في دخول اللام، وغير ذلك من الأحكام فهي كالمشددة. وإذا أهملت لزم

اللام في ثاني الجزأين بعدها فرقاً بينها وبين (إن) النافية؛ لالتباسها حينئذ بها، ومن ثم لا

تلتزم مع الأعمال؛ لعدم الإلباس، ولا تدخل في موضع لا يصلح للنفي، ولا حيث كان

بعدها نفي.

تاسعاً: لا يلي (إن) المخففة في الغالب من الأفعال إلا ما كان متصرفاً ناسخاً ماضياً كان أو

مضارعاً، إلا أنه كثر كونه مضارعاً ناسخاً، وأكثر منه كونه ماضياً، ولا يميز

جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ.

عاشراً: أن (إن) المخففة من الثقيلة إذا أهملت فلا بد من مجيء اللام بعدها لتكون فارقة بينها وبين (إن) التي تكون للنفي.

حادى عشر: تأتي (لما) في الكلام على معنى (إلا) في موضعين: إذا وقعت بعد قسم، أو بعد نفي.

ثانى عشر: إذا خففت (أن) المفتوحة الهمزة وجب بقاء عملها، وحذف اسمها، وكونه ضميراً، وكون خبرها جملة، وقد يذكر اسمها للضرورة، وخبرها إما جملة اسمية أو فعلية تشبه الاسم، وهى التى فعلها جامد، أو دعاء، وإذا كان خبرها جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء وجب الفصل بينها وبين (أن) المخففة بـ (قد، أو حرف تنفيس، أو نفي، أو لو)، كما مثلنا.

ثالث عشر: نسب السيوطى إلى سيبويه أن (أن) المخففة المفتوحة الهمزة لا تعمل عنده في ظاهر ولا مضمراً، والصواب أن سيبويه لم ير ذلك، بل ذهب إلى عكسه وهو إعمالها مخففة مفتوحة مضمراً فيها الاسم.

رابع عشر: أجاز جمهور النحاة حذف عائد الصلة المرفوع بشرطين: أحدهما: أن يكون مبتدأ خبره مفرد، وثانيهما: أن تطول الصلة في صلة غير (أى) عند البصريين، ولم يشترطه الكوفيون

خامس عشر: أن (لما) ترد ظرفاً بمعنى حين، مضمناً معنى الشرط على القول الراجح، ولا يليها حينئذ إلا الفعل الماضى فى شرطها وفى جوابها.

فهرس

أهم المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

- ١ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للششيخ أحمد بن محمد البناء، تحقيق وتقديم د/ شعبان محمد إسماعيل - عالم الكتب - بيروت - ط الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٢ - الإتيقان في علوم القرآن للسيوطي، تحقيق الأستاذ/ محمد أبو الفضل إبراهيم - دار التراث - القاهرة.
- ٣ - إرتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان تحقيق د/ مصطفى أحمد النحاس - ط الأولى - مطبعة المدني بالقاهرة - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٤ - الأزهية في علم الحروف للهروي، تحقيق د/ عبد المعين الملوحي - منشورات مجمع اللغة العربية - دمشق - ١٤١٠هـ - ١٩٨١م.
- ٥ - الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د/ محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة النعمان بالعراق ١٩٧٣م.
- ٦ - أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق د/ محمد بهجت البيطار - مطبعة الترقى - دمشق - ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- ٧ - أمالي ابن الشجري تحقيق د/ محمود محمد الطناحي - مطبعة المدني - ط الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٨ - الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري - المكتبة التجارية بالقاهرة - ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

- ٩- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، تحقيق د/ بركات يوسف هبود - دار الفكر - بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٨٤م.
- ١٠- البحر المحيط لأبي حيان النحوي - مطبعة السعادة بمصر - ١٩٢٨م.
- ١١- البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق د/ محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر - ط الثالثة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ١٢- بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق د/ محمد أبو الفضل إبراهيم - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ١٣- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري تحقيق د/ محمد علي البجاوي - مطبعة عيسى الحلبي بمصر ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- ١٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق د/ محمد كامل بركات - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٣م.
- ١٥- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى دار إحياء الكتب العربية.
- ١٦- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني - دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ١٧- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادى، ت حقيق د/ فخر الدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل، المكتبة العربية - حلب ١٣٩٣هـ - ١٩٨٤م.
- ١٨- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي المعروف بتفسير القرطبي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ١٩- حاشية الصبان على شرح الأشموني - دار إحياء الكتب العربية.
- ٢٠- الحجة في القراءات لأبي زرعة تحقيق د/ سعيد الأفغانى - مؤسسة الرسالة بيروت - ط الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٢١- شرح أبيات سيويه لابن السيرافي، تحقيق د/ محمد علي سلطان - دمشق ١٩٧٤م.

- ٢٢- شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادي، تحقيق د/ عبد العزيز رباح - دار المأمون للتراث - دمشق ط الأولى.
- ٢٣- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - دار إحياء الكتب العربي.
- ٢٤- شرح الألفية لابن الناظم تحقيق د/ عبد الحميد السيد عبد الحميد - دار الجيل بيروت.
- ٢٥- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ محمد بدوي مختون - هجر للطباعة والنشر - القاهرة ط الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٢٦- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق د/ صاحب أبو جناح ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٧- شرح الرضى على الكافية - دار الكتب العلمية - بيروت ط الثالثة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٨- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي - جامعة أم القرى - مكة المكرمة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٩- شرح المفصل لابن يعيش - مكتبة المتنبي بالقاهرة.
- ٣٠- صحيح البخارى - مطبعة الشعب بمصر.
- ٣١- صحيح مسلم بشرح النووي.
- ٣٢- الكتاب لسبويه، تحقيق الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون - الهيئة العامة للكتاب ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ٣٣- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزخشرى ط الأخيرة - عيسى البابي الحلبي ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ٣٤- لسان العرب لابن منظور - ط دار المعارف.

- ٣٥- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات لابن جنى، تحقيق د/ علي النجدي
 ناصف وآخرين - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٤٢٠هـ -
 ١٩٨٨م.
- ٣٦- المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي ط المجمع العلمي - المغرب.
- ٣٧- معانى القرآن للأخفش، تحقيق د/ هدى محمود قراة - ط الأولى ١٤١١هـ -
 ١٩٩٠م.
- ٣٨- معانى القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د/ عبد الجليل شلبي - دار الحديث - ط
 الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٣٩- معانى القرآن للفراء، تحقيق د/ محمد علي النجار وآخرين - الهيئة المصرية العامة
 للكتاب.
- ٤٠- معجم الأدباء لياقوت الحموى - دار المأمون بالقاهرة - ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.
- ٤١- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصارى، تحقيق الشيخ/ محمد محى
 الدين عبد الحميد - مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بميدان الأزهر.
- ٤٢- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة - المجلس الأعلى
 للشئون الإسلامية ١٣٩٩هـ.
- ٤٣- مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقانى - مؤسسة التاريخ العربى - بيروت -
 ١٤١٢هـ - ١٩٩٩م.
- ٤٤- منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزرى - ط دار زاهد القدسى بالقاهرة.
- ٤٥- النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى - المكتبة الكبرى - مصر ١٩٣٢م.
- ٤٦- هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادى ط استانبول - ١٩٥١م.
- ٤٧- همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية دار المعرفة للطباعة والنشر -

بيروت.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
	المقدمة.....
	خطة البحث.....
	التمهيد.....
	المبحث الأول: حياة الهروي وآثاره.....
	اسمه ونسبه ولقبه.....
	مولده.....
	تلاميذه وشيوخه.....
	مكانته العلمية.....
	مصنفاته.....
	موطنه ووفاته.....
	المبحث الثاني: نبذة عن علم القراءات.....
	تعريف القراءات.....
	أنواع القراءات من حيث السند.....
	فوائد تعدد القراءات.....
	ضابط قبول القراءات.....
	حكم تعلم القراءات.....
	حكم الاحتجاج بالقراءات الشاذة.....
	توجيه القراءات.....
	القراءات القرآنية في كتاب الأزهية للهروي.....

	دخول همزة الاستفهام على ألف القطع
	إن المخففة من الثقيلة بين الإعمال والإهمال
	إن بين الإيجاب والجدد
	أن المخففة من الثقيلة
	أولاً: حكمها إذا وليها جملة اسمية
	ثانياً: حكمها إذا وليها جملة فعلية
	تنبيهات
	ثالثاً: مجيء (أن) بمعنى (إذا) في الدلالة على الماضي
	(ما) بين الاستفهام والخبر
	حذف عائد الصلة المرفوع
	(أئ) الموصولة بين الإعراب والبناء
	أحوال (أئ) الموصولة، وحكم كل من حيث الإعراب والبناء.
	معانى (أم)
	النصب على الاشتغال
	وقوع الاسم المشغول عنه بعد (أما)
	من معانى (لا) الجحد والزيادة وبمعنى (غير)
	بعض أنواع كان
	(لما) بين فتح اللام وكسرها ، وتشديد الميم وتخفيفها ...
	اللغات الواردة في بعض الأسماء الموصولة
	الخاتمة
	فهرس أهم المصادر والمراجع
	فهرس البحث

